بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة آل البيت
معهد بيت الحكمة

العوامل المؤثرة على نمط المشاركة السياسية في المجتمع الأردني:
" دراسة ميدانية للبادية الشمالية "

Factors affecting the pattern of political participation in Jordanian society:
" A field study of the northern badia "

إعداد الطالب:

رائد عرمان غثوان السرور
072060002

المشرف :

د. علي عواد الشرعة

2010/2009

العوامل المؤثرة على نمط المشاركة السياسية في المجتمع الأردني :
" دراسة ميدانية للبادية الشمالية "

Factors affecting the pattern of political participation in Jordanian society:
A field study of the northern badia

إعداد الطالب:

رائد عرمان غثوان السرور

0720600002

المشرف

د. علي عواد الشرعة

أعضاء لجنة المناقشة		التوقيع
د. علي الشرعة	(رئيساً ومشرفاً)	....
أ.د عبد الفتاح الرشدان	(عـضـواً)	....
د. محمد المقداد	(عـضـواً)	....
أ.د مازن العقيلي	(عضواً خارجياً)	....

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية من معهد بيت الحكمة في جامعة آل البيت/ الأردن.

نوقشت وأوصي بإجازتها بتاريخ 21 /محرم/1431هـ الموافق 2010/01/07م.

الإهــــداء . . . . . .

إلى روح أبـي الطاهرة رحمــه الله . . .

إلى أمـي العزيـزة (أم رائــد) أطال الله في عمرهــا . .

والتي أتمـنى أن تبقى راضية عني . .

إلى إخواني وأخواتي . . .

إلى كل من يعرفني . . .

. .

لكم جميعا أهديكم هذا العمل . . .

رائــد عرمان الســرور . .

شكر وتقدير

أتوجه بالشكر الجزيل إلى مشرفي الدكتور علي عواد الشرعة لتفضله بقبول الإشراف على هذه الرسالة وإخراجها بالشكل المطلوب . كما أتوجه بالشكر إلى أعضاء اللجنة الكريمة لتفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة . والى أعضاء معهد بيت الحكمة إلى كل من الدكتور محمد المقداد والدكتور هاني اخو أرشيدة والدكتور صايل السرحان والدكتور عاهد المشاقبة . كما أتقدم بالشكر لكل من السيد مروح العظامات و إلى السيدة الفاضلة ساجدة.

كما أتقدم أيضا بالشكر الجزيل إلى الأساتذة الأفاضل من جامعة اليرموك والجامعة الأردنية وجامعة آل البيت الذين قاموا بتحكيم الإستبانة في هذه الدراسة .

قائمة المحتويات

الموضوع **رقم الصفحة**

قائمة الجداول

116	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على كل مجال من مجالات أداة الدراسة والمتعلقة بالعوامل المؤثر في نمط المشاركة السياسية في المجتمع الأردني وحسب متغير عدد أفراد الأسرة	13
117	نتائج تحليل التباين الأحادي لمتوسطات تقديرات أفراد عينة على كل مجال من مجالات أداة الدراسة والمتعلقة بالعوامل المؤثر في نمط المشاركة السياسية في المجتمع الأردني وحسب متغير عدد أفراد الأسرة	14
120	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على كل مجال من مجالات أداة الدراسة والمتعلقة بالعوامل المؤثر في نمط المشاركة السياسية في المجتمع الأردني وحسب متغير المهنة	15
121	نتائج تحليل التباين الأحادي لمتوسطات تقديرات أفراد عينة على كل مجال من مجالات أداة الدراسة والمتعلقة بالعوامل المؤثر في نمط المشاركة السياسية في المجتمع الأردني وحسب متغير المهنة	16
123	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على كل مجال من مجالات أداة الدراسة والمتعلقة بالعوامل المؤثر في نمط المشاركة السياسية في المجتمع الأردني وحسب متغير مستوى الدخل الشهري	17
124	نتائج تحليل التباين الأحادي لمتوسطات تقديرات أفراد عينة على كل مجال من مجالات أداة الدراسة والمتعلقة بالعوامل المؤثر في نمط المشاركة السياسية في المجتمع الأردني وحسب متغير مستوى الدخل الشهري	18
126	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على فقرات الثقافة السائدة والبالغ عددها (5 فقرات) مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب المتوسط الحسابي	19

الملاحــق

رقم الملحق	اسم الملحق	رقم الصفحة
الملحق رقم (1)	الاستبيان	(144)

الملخص

العوامل المؤثرة على نمط المشاركة السياسية في المجتمع الأردني :
" دراسة ميدانية للبادية الشمالية "

إعداد
رائد عرمان السرور

إشراف الدكتور
علي عواد الشرعة

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على العوامل المؤثرة على المشاركة السياسية للمجتمع الأردني عامة ومجتمع البادية الشمالية خاصة ، وذلك من خلال التعرف على مدى تأثير العوامل أو المتغيرات الشخصية كالعمر والجنس على طبيعة ومستوى المشاركة السياسية . أيضا من خلال التعرف على مدى تأثير العوامل و المتغيرات الاجتماعية كالحالة الاجتماعية والمستوى التعليمي وحجم الأسرة على طبيعة ومستوى المشاركة السياسية . و التعرف على مدى تأثير العوامل أو المتغيرات الاقتصادية كطبيعة المهنة ومستوى الدخل على طبيعة ومستوى المشاركة السياسية . ومعرفة مدى تأثير الثقافة السائدة على طبيعة و مستوى المشاركة السياسية . وأخيرا القيام بتقديم التوصيات للحد من العوامل المؤثرة على طبيعة ومستوى المشاركة السياسية .

وقد اعتمدت الدراسة على فرضيات أساسية هي : قياس درجة الترابط بين العوامل و المتغيرات الشخصية وبين نمط و مستوى المشاركة السياسية في مجتمع الدراسة. ثانيا قياس درجة الترابط بين العوامل و المتغيرات الاجتماعية وبين نمط و مستوى المشاركة السياسية في مجتمع الدراسة. ثالثا قياس درجة الترابط بين العوامل و المتغيرات الاقتصادية وبين نمط و مستوى المشاركة السياسية في مجتمع الدراسة. رابعا قياس درجة الترابط بين عامل و متغير الثقافة السائدة ونمط و مستوى المشاركة السياسية .

وقد تألف مجتمع الدراسة من مجموع القرى المكونة للبادية الشمالية والتي تضم ثلاثة ألوية هي لواء البادية الشمالية الغربية والذي يبلغ تعداد سكانه (80500) ولواء البادية الشمالية الشرقية وتعداد سكانه (61470) أما بالنسبة للواء الرويشد فتعداد سكانه بلغ (7460) نسمة وانبثقت هذه الألوية عن الأقضية التالية : قضاء البادية الشمالية الغربية ، قضاء السرحان ،

قضاء حوشا ، قضاء الخالدية ، قضاء الصالحية ، قضاء ام الجمال ، قضاء صبحا ، قضاء دير الكهف ، قضاء أم القطين ، بالإضافة إلى لواء الرويشد .

أما بالنسبة إلى آلية اختيار عينة الدراسة فقد كانت بالطريقة العشوائية ، وأخذت العينة من الأفراد الذين طرحت أسمائهم في الجداول الانتخابية على الأقل مرة واحدة وقد كان من طرحت أسمائهم في الجداول الانتخابية لانتخابات عام 2007 كان عدد الناخبين في دائرة بدو الشمال بلغ (50346) ناخباً وناخبة منهم (21103) ذكور و (29243) إناث ، سيتم اعتماد عدد لا يقل عن (700) فردا، وذلك لكي تكون هذه العينة قد غطت اكبر عدد ممكن من توجهات مجتمع الدراسة وذلك من اجل الوصول إلى نتائج أكثر دقة في هذه الدراسة .

إلا انه عند جمع الاستبيانات وجد 668 استبانه صالحة للتحليل والباقية بين تالفة أو لا تصلح للتحليل أو لم ترجع .

تتمثل أداة الدراسة بتوزيع استبيان على عينة الدراسة ويتضمن الاستبيان على المتغيرات الأولية والعوامل الاجتماعية والاقتصادية المتمثلة في العمر والجنس والمستوى التعليمي والحالة الاجتماعية وحجم الأسرة و المهنة ومستوى الدخل .

والجزء الثاني : يتمثل في قياس نمط و مستوى المشاركة السياسية لدى عينة الدراسة ومدى تأثير الثقافة السياسية السائدة على توجهات أفراد العينة وقمنا بتقسيم متغيرات الدراسة إلى عدة مجالات هي : المعرفة والاهتمام السياسي ، الترشيح للمناصب العامة والسعي من اجلها ، المشاركة في الحملات الانتخابية ، التصويت في الانتخابات ، الانتماء إلى الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني ، وأخيرا مجال الثقافة السائدة في المجتمع .

وبعد توزيع الاستبيان و جمع البيانات تم إدخالها إلى الحاسوب ، وحللت باستخدام برنامج (**SPSS**) وهو برنامج خاص بتحليل البيانات في دراسات العلوم الاجتماعية .

وقد تم تقسيم الدراسة إلى فصلين كل فصل مبحثين المبحث الأول ضم الإطار العام لمفهوم المشاركة السياسية وتم تقسيمه إلى سبعة مطالب هي على التوالي : مفهوم المشاركة بشكل عام ، مفهوم المشاركة السياسية (ماهية المشاركة السياسية) ، النظريات المفسرة للمشاركة السياسية ، مستويات وأشكال وأنماط وقنوات المشاركة السياسية ،وسائل المشاركة السياسية ، دوافع ومحفزات المشاركة السياسية ، عدم المشاركة (الإحجام عن المشاركة واللامبالاة السياسية)

أما المبحث الثاني فضم خمسة مطالب هي على التوالي : الثقافة السياسية السائدة في البادية الشمالية ، التنشئة السياسية ، العوامل و المتغيرات الشخصية ، العوامل و المتغيرات الاجتماعية ، العوامل و المتغيرات الاقتصادية .

أما الفصل الثاني في مبحثه الأول فضم ستة مطالب هي : أشكال المشاركة السياسية في المجتمع الأردني ، الخصائص العامة لمجتمع وعينة الدراسة ، اثر المتغيرات و العوامل الشخصية ، اثر المتغيرات و العوامل الاجتماعية ، اثر المتغيرات و العوامل الاقتصادية ، اثر المتغيرات و العوامل الثقافية السائدة . والنتائج والتوصيات في المبحث الثاني .

وقد دلت النتائج على إن أهم المتغيرات التي أثرت بشكل مباشر على نمط ومستوى المشاركة السياسية لأفراد العينة هي : الثقافة العشائرية السائدة حيث جاءت الفقرة رقم(34) في الإستبانة والتي تنص على " اعبر عن هويتي بشكل أساسي من خلال العشيرة" في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.51) وبانحراف معياري (0.50) وبدرجة تقدير عالية جداً، تلاها في المرتبة الثانية الفقرة رقم(37) والتي تنص على " اعرف الأردن على انه مجتمع العشائرية " بمتوسط حسابي(4.50) وبانحراف معياري (0.50) وبدرجة تقدير عالية جدا .

أيضا يضاف إلى الثقافة العشائرية السائدة ، متغير العمر ، ومتغير المستوى الأكاديمي .

في حين تبين وجود فروق ظاهرية لكل من متغير مستوى الدخل ، ومتغير المهنة ، ومتغير عدد أفراد الأسرة . ولم تظهر الدراسة أي تأثيرات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha = 0.05$) لمتغيرات الجنس ، والحالة الاجتماعية .

وتوصي الدراسة ضرورة إجراء المزيد من الدراسات حول ظاهرة المشاركة السياسية على مختلف المستويات سواء في مجتمع البادية أو الريف أو المدينة . مما يساعد في تحديد مواطن الخلل في المشاركة السياسية في المجتمع الأردني . وزيادة الاهتمام والتركيز على تطوير الوعي والاهتمام السياسي عند الأفراد ، ليعرف الفرد من خلال هذا الوعي السياسي ماهية حقوقه ، وواجباته ، ومدى فعالية مشاركته السياسية في التأثير على النظام . وبالأخص فيما يتعلق بالأحزاب السياسية ، لأنها ضرورة من ضرورات نجاح الديمقراطية في أي مجتمع كان ، وقد يكون ذلك من خلال التنشئة الصحيحة لجيل الشباب . وتحقيق المساواة الاجتماعية والاقتصادية ، وضمان الحد الأدنى من المستلزمات المادية للمواطن العادي ، والتي تمكنه من أن يشارك سياسيا في مجتمعه . و تفعيل وتنشيط مؤسسات المجتمع المدني كالأحزاب والنقابات والجمعيات والاتحادات . فمثل هذه المؤسسات لم يكن لها أي دور في مجتمع الدراسة .و التأكيد على أهمية الولاءات الوطنية وتنميتها من خلال وسائل الاتصال المختلفة بوضع إستراتيجية شمولية ، سياسية واقتصادية وطنية قومية واضحة ، لدحض وطمس الولاءات الفرعية (كالعشائرية) . وتبني برامج واضحة تعمل على تعزيز وتفعيل دور وتوجهات الشباب ذكورا وإناثا بالنسبة للمشاركة السياسية .

المقدمة والإطار النظري

المقدمة :

المشاركة السياسية في أي مجتمع هي محصلة نهائية لجملة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والمعرفية والثقافية والسياسية والأخلاقية؛ تتضافر كل هذه العوامل في تحديد بنية المجتمع ونظامه السياسي وسماتهما وآليات اشتغالهما، وتحدد نمط العلاقات الاجتماعية والسياسية ومدى توافقها مع مبدأ المشاركة الذي أصبح معلما رئيسا من معالم المجتمعات المدنية الحديثة.

فالمشاركة السياسية تعد ركيزة ديمقراطية من أهم مبادئ الدولة الوطنية الحديثة؛ ركيزة يمكننا أن نميز في ضوءها الأنظمة الوطنية الديمقراطية التي تقوم على المواطنة والمساواة في الحقوق والواجبات، من الأنظمة الاستبدادية، الشمولية أو التسلطية التي تقوم على احتكار السلطة . ركيزة تقيم فرقا نوعيا بين نظام وطني ديمقراطي قوامه الوحدة الوطنية ، ونظام شمولي أو تسلطي قوامه التحاجز الاجتماعي والحرب الأهلية الكامنة التي تقوم لأسباب عدة منها أثنية ، طائفية ، عرقية ، لغوية ; تلك الأسباب التي يمكن أن تفجر عنفا وتدميرا ذاتيا في أي وقت.

لذلك على من يبحث في موضوع المشاركة السياسية أن يدرس مدى تحرر الأفراد من الروابط الطبيعية ، أو الروابط الأولية، روابط الجماعات ما قبل الوطنية وما دون الوطنية، كالعائلة الممتدة والعشيرة .

وبما أن المشاركة السياسية، مشروطة بالانتقال من "الجماعة الطبيعية" إلى الجماعة المدنية ، ومن المجتمع التقليدي إلى المجتمع الحديث ، فمن هنا ابدأ دراستي هذه .

أولا : أهمية الدراسة :

تتمثل أهمية الدراسة في محاولة التعرف على العوامل المؤثرة على المشاركة السياسية في المجتمع الأردني عامة والبادية الشمالية خاصة ، أيضا لان الدراسة اتخذت مجتمع دراسة قد يكون اهتمام الباحثين فيه قليل ، ومن اجل ذلك اكتسبت الدراسة أهميتها .

وتكمن أهمية هذه الدراسة من ناحيتين :

ا - أهمية علمية . ب - أهمية عملية.

فالأهمية العلمية تكمن من خلال محاولة الدراسة للتعرف على العوامل المؤثرة على المشاركة السياسية في المجتمع الأردني عامة والبادية الشمالية خاصة والوقوف على أهم الأسباب التي تحد من المشاركة السياسية أو تساعد على ارتفاع مستواها . وبما أن مجتمع الدراسة كثير من الباحثين يتجنب الدراسة فيه ولقلة الأبحاث والدراسات حوله اكتسبت الدراسة أهميتها.

أما الأهمية العملية فدراستنا هذه اكتسبت أهميتها من حيث إنها تساعد من خلال معرفة العوامل المؤثرة على المشاركة السياسية في مجتمع الدراسة سواء أكانت ايجابية أم سلبية على مستوى المشاركة في رفع مستوى المشاركة السياسية في صنع السياسات العامة لأفراد هذا المجتمع . ذلك ما ينعكس على أفراد مجتمع الدراسة في توجيه الطاقات والجهود لصنع سياسة تخدم الأفراد ساكني هذا المجتمع .

ثانيا : هدف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على العوامل المؤثرة على المشاركة السياسية للمجتمع الأردني عامة ومجتمع البادية الشمالية خاصة ، وذلك من خلال :

- التعرف على مدى تأثير العوامل و المتغيرات الشخصية كالعمر والجنس على طبيعة ومستوى المشاركة السياسية .
- التعرف على مدى تأثير العوامل و المتغيرات الاجتماعية كالحالة الاجتماعية والمستوى التعليمي وحجم الأسرة على طبيعة ومستوى المشاركة السياسية .
- التعرف على مدى تأثير العوامل و المتغيرات الاقتصادية كطبيعة المهنة ومستوى الدخل على طبيعة ومستوى المشاركة السياسية .
- التعرف على مدى تأثير الثقافة السائدة على طبيعة و مستوى المشاركة السياسية .
- تقديم التوصيات للحد من العوامل المؤثرة على طبيعة ومستوى المشاركة السياسية سواء أكانت هذه العوامل سلبية أم ايجابية بتأثيرها .

ثالثا : مشكلة الدراسة وتساؤلاتها :

تنبع مشكلة الدراسة من خلال محاولتها للتعرف على العوامل المؤثرة على نمط المشاركة السياسية في المجتمع الأردني عامة والبادية الشمالية خاصة كعامل الثقافة السائدة بالإضافة إلى العوامل الشخصية والاجتماعية والاقتصادية . هذا بالإضافة إلى التعرف على اثر هذه العوامل على مستوى المشاركة السياسية سواء أكانت ذات تأثير سلبي أم ايجابي .

وبذلك فأن الدراسة تستند على تساؤل محوري هو :

- ما هي العوامل المؤثرة على نمط المشاركة السياسية ؟

وعليه تفرع عن هذا التساؤل الرئيسي عدة تساؤلات فرعية هي كالأتي :

1- ما هو نمط الثقافة السائدة في مجتمع الدراسة ؟
2- ما هو اثر الترابط العشائري على نمط ومستوى المشاركة السياسية؟
3- ما هو اثر العوامل و المتغيرات الشخصية (العمر ، الجنس) على نمط ومستوى المشاركة السياسية في مجتمع الدراسة ؟
4- ما هو اثر العوامل و المتغيرات الاجتماعية (مستوى التعليم ، الحالة الاجتماعية ، حجم الأسرة) على نمط ومستوى المشاركة السياسية في مجتمع الدراسة؟
5- ما هو اثر العوامل و المتغيرات الاقتصادية (المهنة ، مستوى الدخل) على نمط ومستوى المشاركة السياسية في مجتمع الدراسة ؟

حدود الدراسة :

هذه الدراسة ستقوم بدراسة المشاركة السياسية في مجتمع البادية الشمالية (والمتمثلة بدائرة بدو الشمال) ، هذا بالنسبة للحدود المكانية للدراسة .

أما بالنسبة للحدود الزمنية فستقتصر هذه الدراسة على الفترة الواقعة ما بين عام 2007 حتى الوقت الحاضر وذلك حيث إن الدراسة ستقوم على معرفة توجهات العينة وما يؤثر فيهم تجاه المشاركة السياسية في صنع السياسة العامة في هذه الفترة .

رابعا : فرضيات الدراسة :

انطلاقا من مشكلة الدراسة و التساؤلات فان هذه الدراسة تقوم على أربعة فروض رئيسة وهي كالتالي :

أولا: قياس درجة الترابط بين العوامل و المتغيرات الشخصية وبين نمط و مستوى المشاركة السياسية في مجتمع الدراسة.

ويتفرع عن هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية :

- قياس درجة الترابط بين عامل و متغير العمر وبين نمط و مستوى المشاركة السياسية في مجتمع الدراسة.
- قياس درجة الترابط بين عامل و متغير الجنس وبين نمط و مستوى المشاركة السياسية في مجتمع الدراسة.

ثانيا : قياس درجة الترابط بين العوامل و المتغيرات الاجتماعية وبين نمط و مستوى المشاركة السياسية في مجتمع الدراسة.

ويتفرع عن هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية :

- قياس درجة الترابط بين عامل و متغير المستوى العلمي وبين نمط و مستوى المشاركة السياسية في مجتمع الدراسة.
- قياس درجة الترابط بين عامل و متغير الحالة الاجتماعية وبين نمط و مستوى المشاركة السياسية في مجتمع الدراسة.
- قياس درجة الترابط بين عامل و متغير حجم الأسرة وبين نمط و مستوى المشاركة السياسية في مجتمع الدراسة.

ثالثا : قياس درجة الترابط بين العوامل و المتغيرات الاقتصادية وبين نمط و مستوى المشاركة السياسية في مجتمع الدراسة.

ويتفرع عن هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية :

–قياس درجة الترابط بين عامل و متغير المهنة وبين نمط و مستوى المشاركة السياسية في مجتمع الدراسة.

–قياس درجة الترابط بين عامل و متغير مستوى الدخل وبين نمط و مستوى المشاركة السياسية في مجتمع الدراسة.

رابعا : قياس درجة الترابط بين عامل و متغير الثقافة السائدة ونمط و مستوى المشاركة السياسية .

خامسا : متغيرات الدراسة :

إن دراستنا هذه (العوامل المؤثرة في نمط المشاركة السياسية في المجتمع الأردني) تتميز بوجود مجموعة من المتغيرات المستقلة والتابعة ، وهذه المتغيرات تتفاعل في بينها بشكل يمكن رصده وتحليله ، وهذه المتغيرات هي :

1- المتغير المستقل : يقسم إلى ما يلي : (المتغيرات الشخصية كالعمر والجنس) و (المتغيرات الاجتماعية كالحالة الاجتماعية ومستوى التعليم وحجم الأسرة) و (المتغيرات الاقتصادية كالمهنة ومستوى الدخل) و (عامل أو متغير الثقافة السائدة).

2- المتغير التابع : وهو نمط المشاركة السياسية .

سادسا : مفاهيم الدراسة :

يمكن التمييز بين نوعين من التعريفات التي يمكن أن يعرف بهما أي مفهوم : التعريف الاسمي والتعريف الإجرائي.

أولا : المشاركة السياسية political participation :

التعريف الاسمي : يمكن تعريف المشاركة السياسية بأنها مجموع النشاطات الجماعية، التي يقوم بها المحكومون، وتكون قابلة لأن تعطيهم تأثيرا على سير عمل المنظومة السياسية.([1])

أيضا يعرفها آخرون على إنها " حرص الفرد على أن يكون له دور ايجابي في الحياة السياسية من خلال المزاولة الإرادية لحق التصويت أو الترشح للهيئات المنتخبة ، أو مناقشة القضايا السياسية مع الآخرين أو الانضمام إلى المنضمات الوسيطة .([2])

التعريف الإجرائي : حددت الدراسات عدة مؤشرات لمفهوم المشاركة السياسية ولكن هذه الدراسة تأخذ بالمؤشرات التالية للمشاركة السياسية :

-المعرفة والاهتمام السياسي .
-الترشح للمناصب العامة والسعي من اجلها .
-المشاركة في الحملات الانتخابية .
-التصويت في الانتخابات .
-الانتساب إلى الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني.

ثانيا: الثقافة السياسية Political culture :

التعريف الاسمي : إن الثقافة السياسية من المفاهيم الإنسانية التي يصعب إعطائها تعريف محدد ، فقد عرفها جبرائيل ألموند (Gabriel .almond) بأنها مجموعة من توجهات واتجاهات سياسية وأنماط سلوكية للأفراد تجاه النظام السياسي ومكوناته المختلفة وتجاه دوره كفرد في ذلك النظام .([3])

([1]) . فيليب برو ، **علم الاجتماع السياسي** ، ترجمة د. محمد عرب صاصيلا ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت ، 1998. ص 13 .
([2]) . داود الباز ، **حق المشاركة في الحياة السياسية** ، الإسكندرية ، جامعة الإسكندرية ،1992، ص15 .
([3]) . Gabriel A. Almond , and Sidney verba , **the civic culture** , littele brown and company, Boston ,1965.p.

ويعرفها أيضا لوسيان باي (Lucian . pye) بأنها مجموعة الاتجاهات والمشاعر والمعتقدات التي تعطي نظاما ومعنى للعملية السياسية وتقدم قواعد مستقرة وتحكم تصرفات أعضاء النظام السياسي .([1])

التعريف الإجرائي : تأخذ هذه الدراسة بالمؤشرات التالية للتعرف على الثقافة السياسية:

-المعتقدات والقيم السائدة في المجتمع.

-الأنماط السلوكية السائدة في المجتمع.

-توجهات الأفراد وآراؤهم نحو دورهم في المجتمع.

-توجهات الأفراد وآراؤهم تجاه الآخرين في المجتمع .

-إدراك الأفراد ومدى معرفتهم بالنظام السياسي.

ثالثا : البادية الأردنية الشمالية :

يقصد بهذه المنطقة مجموع القرى التي تضم ثلاثة ألوية هي لواء البادية الشمالية الغربية ولواء البادية الشمالية الشرقية ولواء الرويشد وانبثقت هذه الألوية عن الأقضية التالية :

قضاء البادية الشمالية الغربية ، قضاء السرحان ، قضاء حوشا ، قضاء الخالدية ، قضاء الصالحية ، قضاء أم الجمال ، قضاء صبحا ، قضاء دير الكهف ، قضاء أم القطين ، بالإضافة إلى لواء الرويشد .

تعرف الدائرة الانتخابية حسب قانون الانتخاب المؤقت لمجلس النواب رقم 34 لسنة 2001 وتعديلاته ، ونظام تقسيم الدوائر الانتخابية ، والمقاعد المخصصة لكل منها رقم 42 لسنة 2001 بأنها : كل جزء من المملكة خصص له مقعد أو أكثر من المقاعد النيابية . ([2])

أما بالنسبة لدائرة بدو الشمال والمراد دراسة المشاركة السياسية فيها ، فهي دائرة مغلقة تضم عشائر الشمال : كعشائر أهل الجبل والتي تضم المساعيد والشرفات والعظامات ، أيضا عشائر الزبيد والسرحان والسردية والعيسى والغياث وبني خالد .

([1]) . Lucian **Pye** ، **political culture and political development**, Princeton, Princeton U. P., 1967.p.

([2]) . وزارة الداخلية ، **قانون الانتخاب لمجلس النواب** ، قانون مؤقت رقم 34 لسنة 2001 .

سابعا : منهجية الدراسة :

ستقوم هذه الدراسة على توظيف منهج التحليل الكمي الإحصائي، و ذلك لان هذا المنهج هو الأقدر على الوصول إلى نتائج علمية دقيقة، ولأنه الأنسب لطبيعة هذه الدراسة التي تعتمد على استبيان مصمم لغايات هذه الدراسة، وهذا المنهج يعتمد على تحليل البيانات المجتمعة من الاستبيان وتحليلها على شكل جداول رياضية.

أيضا ستعتمد على اقتراب الثقافة الذي يشير إلى العديد من الركائز كالعادات والتقاليد وطريقة الحياة ونماذج السلوك والرموز والهوية فضلا عن التعليم والتنشئة والاتصال ومشاعر الاغتراب أو الانتماء والولاء والإدراكات ونسق القيم والمعتقدات وعمليات التكيف والتغير والإطاعة والإذعان في مواجهة السلطة .

وتركز دراسات الثقافة السياسية أيضا على القيم الاجتماعية والمعتقدات والأنماط السلوكية في مختلف المناطق الثقافية ويسند ذلك على أساس إن القيم والمعتقدات هي عوامل مهمة في تحديد كيفية تصرف الأفراد ونوعية توجهاتهم تجاه النظام السياسي .([1])

وحول اقتراب الثقافة فقد قدم كلا من ادوارد شلز وتلكوت برسونز وجابريل الموند مساهمات متميزة في دراسة الثقافة لعلماء السياسة وكان برسونز قد ركز في نضريته عن الثقافة وعلى ما تمثله الثقافة ليس فقط من سمات وخصائص وإنما أيضا علاقات تبادلية في النظم والنماذج الثقافية والاجتماعية والسياسية وشخصية الأفراد ، وقد قدم برسونز ثلاثة تعميمات عن الثقافة فهي تنتقل عبر الأجيال كميراث أو تقليد وهي يتم تعليمها فهي بحاجة لتنشئة ويتم اقتسامها بمعنى أنها نتاج للتفاعل الإنساني ([2]).

الإجراءات المنهجية :

أولا : مجتمع الدراسة :

([1]) . علي الشرعة ، **" دراسات مناطق : رؤية نقدية مع التطبيق على منطقة شرق أسيا "** ، في (المنهج في العلوم السياسية) ، **ندوة تدريس العلوم السياسية في الجامعات الأردنية** ، تحرير : حمدي عبد الرحمن ، جامعة آل البيت ، 1997.

([2]) . عبد الغفار رشاد ، **مناهج البحث في علم السياسة** ، القاهرة ، مكتبة الآداب ، 2004.

تألف مجتمع الدراسة من مجموع القرى المكونة للبادية الشمالية والتي تضم ثلاثة ألوية هي لواء البادية الشمالية الغربية والذي يبلغ تعداد سكانه (80500)(•) ولواء البادية الشمالية الشرقية وتعداد سكانه (61470) أما بالنسبة للواء الرويشد فتعداد سكانه بلغ (7460) نسمة وانبثقت هذه الألوية عن الأقضية التالية :

قضاء البادية الشمالية الغربية ، قضاء السرحان ، قضاء حوشا ، قضاء الخالدية ، قضاء الصالحية ، قضاء ام الجمال ، قضاء صبحا ، قضاء دير الكهف ، قضاء أم القطين ، بالإضافة إلى لواء الرويشد .

ثانيا : عينة الدراسة:

ستكون آلية اختيار عينة الدراسة على الطريقة العشوائية ، وستؤخذ العينة من الأفراد الذين طرحت أسمائهم في الجداول الانتخابية على الأقل مرة واحدة وبما أن من طرحت أسمائهم في الجداول الانتخابية لانتخابات عام 2007 وقد بلغ عدد الناخبين في دائرة بدو الشمال (50346) ناخباً وناخبة منهم (21103) ذكور و (29243) إناث (•) ، سيتم اعتماد عدد لا يقل عن (700) فردا ، وذلك لكي تكون هذه العينة قد غطت اكبر عدد ممكن من توجهات مجتمع الدراسة وذلك من اجل الوصول إلى نتائج أكثر دقة في هذه الدراسة .

ثالثا : أداة الدراسة :

تتمثل أداة الدراسة بتوزيع استبيان على عينة الدراسة ويتكون الاستبيان من جزأين : الأول على معلومات عامة للمستجيب كالمتغيرات الأولية والعوامل الاجتماعية والاقتصادية المتمثلة في العمر والجنس والمستوى التعليمي والحالة الاجتماعية وحجم الأسرة و المهنة ومستوى الدخل .

أما الجزء الثاني : يتمثل في قياس نمط و مستوى المشاركة السياسية لدى عينة الدراسة ومدى تأثير الثقافة السياسية السائدة على توجهات أفراد العينة . وقد تكونت الإستبانة من (37) فقرة موزعة على ستة مجالات هي : المجال الأول المعرفة والاهتمام السياسي ،

(•) حسب إحصائيات دائرة الإحصاءات العامة لعام 2007.

(•) حسب جداول الناخبين الصادرة عن وزارة الداخلية للانتخابات النيابية عام 2007 .

والمجال الثاني الترشيح للمناصب العامة والسعي من اجلها ، والمجال الثالث المشاركة في الحملات الانتخابية ، والمجال الرابع التصويت في الانتخابات النيابية والانتخابات المحلية ، والمجال الخامس الانتساب إلى الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني ، والمجال السادس اثر الثقافة السائدة ز وقد أعدت هذه الدراسة على نظام ليكرت الخماسي .

ثامنا : الدراسات السابقة :

لقد أمكن الاطلاع على عدد من الدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع وفيما يلي عرض لهذه الدراسات :

أ-دراسة حمدي عبد الرحمن بعنوان **"ثقافة المشاركة السياسية للفلاحين"([1])** حيث سعت هذه الدراسة إلى البحث في ثقافة ووعي المشاركة السياسية لدى الفلاحين المصريين وذلك للوقوف على مدى وجود الوعي والدوافع لديهم للمشاركة الإرادية والفعالة في الشؤون العامة من خلال الأنماط المختلفة للمشاركة وأبرزت هذه الدراسة انخفاض مستوى مشاركة الفلاحين السياسية بوجه عام . غير إن هناك بعض التفاوت فيما يتعلق بالأنماط المختلفة للمشاركة ، إضافة إلى ارتفاع معدل الإقبال على التصويت في الانتخابات العامة عند الفلاحين المصريين ، أما الأنماط الأخرى للمشاركة السياسية كالترشيح للمناصب العامة ، وعضوية الأحزاب السياسية فقد أكدت الدراسة على أنها لا تجتذب إلا أعدادا محدودة من الفلاحين .

ب- دراسة عبد المجيد العزام بعنوان **" اتجاهات عينة مختارة من المجتمع الأردني نحو المشاركة السياسية عام 1991م"([2])** ، بحثت هذه الدراسة في علاقة بعض المتغيرات الشخصية والاقتصادية والاجتماعية كالجنس والعمر ومستوى التعليم ومكان الإقامة والدخل والوظيفة وحجم الأسرة مع المشاركة السياسية . وأظهرت دراسة العزام أن هناك علاقة وثيقة بين المتغيرات الشخصية والاجتماعية والاقتصادية والمشاركة السياسية ، حيث أكدت على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متغيرات مستوى التعليم والدخل وحجم الأسرة والمشاركة السياسية ، بينما لم تؤكد وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متغير الجنس والمشاركة السياسية.

([1]) . حمدي عبد الرحمن حسن ،" **ثقافة المشاركة السياسية للفلاحين** " ، كمال المنوفي وحسنين توفيق (محرران) ، **الثقافة السياسية في مصر بين الاستمرارية والتغير**، مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة ، القاهرة ، 1994.

([2]) . عبد المجيد العزام ، **" اتجاهات عينة مختارة من المجتمع الأردني نحو المشاركة السياسية "** ، دراسة ميدانية ، **مجلة دراسات العلوم الإنسانية** ، الجامعة الأردنية ، مجلد 15، العدد2 ، 1991.

ت- دراسة أمين المشاقبة " **الاتجاهات السياسية لدى الطلبة الجامعيين"**([1]) عام 1993م وهدفت هذه الدراسة الى التعرف على واقع الاتجاهات السياسية للطلبة الجامعين ، وإبراز العلاقة بين عدد من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والشخصية والاتجاهات السياسية للطلبة وانتهت الدراسة إلى إن هناك ميلا واهتماما كبيرين لدى العينة نحو الأمور السياسية ، وأكدت على تأثير بعض المتغيرات الشخصية والاجتماعية والاقتصادية على اتجاهات الأفراد السياسية . وعلى إن هناك تفاوتا بين اهتمامات الذكور والإناث في ممارسة العمل السياسي والمشاركة السياسية .

ث- دراسة فراس خليف الشرعة **"المشاركة السياسية في الريف الأردني : دراسة ميدانية في قرى لواء بني عبيد"**([2]) قامت هذه الدراسة على دراسة قرى لواء بني عبيد للتعرف على توجهات سكان الريف الأردني نحو المشاركة السياسية ولمعرفة اثر المتغيرات الشخصية والاجتماعية والاقتصادية على المشاركة. وبينت الدراسة إن هناك بعض الفروق بين المستويات التعليمية عند أفراد العينة وتوجهها نحو المشاركة، كما إن الدراسة بينت إن متغير الحالة الاجتماعية لم يظهر أي تأثير على توجهات العينة نحو أنماط المشاركة .كما وأظهرت الدراسة وجود بعض الفروق الإحصائية بين توجهات الذكور والإناث نحو المشاركة . ودلت الدراسة أيضا على أن أهم المتغيرات التي أثرت على المشاركة السياسية هي متغير الجنس ، التعليم ، حجم الأسرة ، الدخل ولم تظهر الدراسة أي تأثيرات ذات دلالة إحصائية لمتغيرات العمر ، الحالة الاجتماعية ، المهنة ، على المشاركة السياسية لأفراد العينة .

ج- دراسة سلطان ناصر القرعان **"العوامل المؤثرة على نمط الثقافة السياسية في الريف الأردني : دراسة ميدانية لقرى لواء المزار الشمالي "**قامت هذه الدراسة على دراسة نمط الثقافة السياسية السائدة في الريف الأردني والعوامل المؤثرة عليها حيث قامت الدراسة بأخذ عينة من قرى لواء المزار الشمالي ممن يتجاوزون 18 سنة من أعمارهم وقد كانت الدراسة من فصلين ، حيث تم التعرف

---

[1] . أمين المشاقبة ، **الاتجاهات السياسية لدى الطلبة الجامعيين ، دراسة ميدانية ، مجلة أبحاث اليرموك ،** مجلد9 ، عدد 1 ، 1993 .

[2] . فراس خليف الشرعة ، **المشاركة السياسية في الريف الأردني : دراسة ميدانية في قرى لواء بني عبيد ،** رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد بيت الحكمة في جامعة آل البيت ، المفرق ، 1999.

على طبيعة الثقافة السياسية وأنماطها والعوامل المؤثرة عليها وقد تبين في الفصل إن التنشئة تؤثر في ثبات وتغير الثقافة السياسية.

أما الفصل الثاني في الدراسة فقد بحث في نمط الثقافة السياسية في الريف الأردني . وقد دلت النتائج على إن أهم المتغيرات التي أثرت بشكل مباشر على نمط الثقافة السياسية لإفراد العينة هي : العمر و الجنس ، الدين، المستوى التعليمي ، الحالة الاجتماعية ، المهنة ، حجم الملكية الزراعية ، ولم تظهر الدراسة أي تأثير ذو دلائل إحصائية لمتغيرات مستوى الدخل وحجم الأسرة على نمط الثقافة السياسية.

تمثل الدراسات السابقة جانب مهم من الدراسات التي أجريت حول ظاهرة المشاركة السياسية والثقافة السياسية ، فكما اتضح من عرضها نجد إن من بين هذه الدراسات ما كان يبحث في المشاركة السياسية بصورة مباشرة والبعض الأخر يبحث في العوامل التي تؤثر في المشاركة السياسية كالعوامل الاجتماعية والشخصية والاقتصادية . ولكن هذه الدراسة تتناول مجتمع دراسة تكاد تكون الدراسات فيه قليلة جدا بالإضافة إلى إن هذه الدراسة ستقوم على دراسة وتحليل متغير الثقافة وتأثيره على مستوى أو نمط المشاركة السياسية في مجتمع الدراسة بالإضافة إلى المتغيرات الأخرى كالمتغيرات الشخصية والاجتماعية والاقتصادية .

تاسعا : تقسيم الدراسة :

بناءا على ما سبق فقد رأى الباحث تقسيم هذه الدراسة إلى فصلين كل فصل مبحثين المبحث الأول ضم الإطار العام لمفهوم المشاركة السياسية وتم تقسيمه إلى سبعة مطالب هي على التوالي : مفهوم المشاركة ، مفهوم المشاركة السياسية ، النظريات المفسرة للمشاركة السياسية ، مستويات وأشكال وأنماط وقنوات المشاركة السياسية ،وسائل المشاركة السياسية ، دوافع ومحفزات المشاركة السياسية ، عدم المشاركة (الإحجام عن المشاركة واللامبالاة السياسية)

أما المبحث الثاني فضم خمسة مطالب هي على التوالي : الثقافة السياسية السائدة في البادية الشمالية ، التنشئة السياسية ، العوامل و المتغيرات الشخصية ، العوامل و المتغيرات الاجتماعية ، العوامل و المتغيرات الاقتصادية .

أما الفصل الثاني في مبحثه الأول فضم ستة مطالب هي : أشكال المشاركة السياسية في المجتمع الأردني ، الخصائص العامة لمجتمع وعينة الدراسة ، اثر المتغيرات و العوامل الشخصية ، اثر المتغيرات و العوامل الاجتماعية ، اثر المتغيرات و العوامل الاقتصادية ، اثر المتغيرات و العوامل الثقافية السائدة . والنتائج والتوصيات في المبحث الثاني .

الفصل الأول

الإطار العام لمفهوم المشاركة السياسية

المبحث الأول

ماهية المشاركة السياسية

تمهيد :

تجدر الملاحظة أن مفهوم المشاركة السياسية مفهوم حديث، وافد على الثقافة العربية، وعلى الفكر السياسي خاصة، ولم يتبين بعد، ولم يستوطن ؛ أي إن الثقافة العربية لم تتمثل هذا المفهوم وما يتصل به من المفاهيم الحديثة، وتعيد إنتاجها وفق معطيات الواقع وحاجات المجتمع. بل إن جل ما فعلته، حتى يومنا، هو غمس هذه المفاهيم ومحاولة تكييفها مع التراث ، أو إعادة إنتاجها فيه، من دون أن تدرك أنها تعزز التقليد، وتحد من القدرة التنويرية والتحريرية والتوليدية والإجرائية لهذه المفاهيم، إن لم تخصها.

وأثرنا هنا أن نقوم بتبيين وتحديد المفهوم العام للمشاركة السياسية في هذا الفصل ، والاتساع في توضيح وتحديد مفهوم وتعريف المشاركة السياسية ، وذكر النظريات المفسرة للمشاركة السياسية ، وتبيين مستويات المشاركة وأشكالها وأساليبها ، ووسائلها ، ودوافعها ، ووظائفها ، أيضا ليتم الإلمام بالموضوع سنقوم بذكر المرادف للمشاركة وهو عدم المشاركة أو الإحجام عن المشاركة .

المطلب الأول

مفهوم المشاركة :

عند تناول مفهوم المشاركة السياسية يجب توضيح المقصود بمصطلح المشاركة بشكل عام تمهيدا لتناول مفهوم المشاركة السياسية بشكل خاص .

وبذلك فإن المشاركة في اللغة تعني حصول الفرد على نصيب من شيء ما ؛ فهي ربط بين الفردي والكلي. ([1])

و كلمة المشاركة Participation مشتقة من اسم المفعول للكلمة اللاتينية Participate ويتكون المصطلح من جزأين هما Pars ، والثاني Compare وتعني " القيام بـ " وبالتالي فالمشاركة تعني حرفيا " To Take Part " أي القيام بدور . ([2])

فالمشاركة بذلك قد تعنى أي عمل تطوعي من جانب المواطن، بهدف التأثير على اختيار السياسات العامة وإدارة الشئون العامة أو اختيار القادة السياسيين على أي مستوى حكومي أو محلي أو قومي .

والواقع إن مصطلح المشاركة participation تختلف تعريفاته باختلاف الميادين التي يستخدم فيها المفهوم ، كما تختلف مسمياته فقد يطلق عليه (المشاركة الجماهيرية) أو (المشاركة الشعبية) أو (مشاركة المواطنين) أو (المشاركة العامة) . ([3])

وفيما يلي عرض لبعض التعريفات التي تناولت مفهوم المشاركة عموما :

ومن التعريفات العامة للمشاركة ذلك التعريف الذي يرى إنها تلك الجهود المشتركة حكومية وأهلية ، في مختلف المستويات لتعبئة الموارد الموجودة أو التي يمكن إيجادها

([1]) . عبير طهبوب ، **المشاركة السياسية للمرأة الأردنية** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الأردنية، عمان ، 2003 ص 7 .

([2]) . خديجة راجح ، **المشاركة السياسية للمرأة اليمنية في الأحزاب السياسية** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الأردنية ، عمان ، 2003، صفحة 11.

([3]) . ياسر الصلوي ، **المشاركة السياسية في المجتمع اليمني : دراسة اجتماعية مقارنة للعمليات الانتخابية النيابية للفترة من 1990-2003** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة صنعاء ، صنعاء، 2006 ،ص3.

لمواجهة الحاجات الضرورية وفقا لخطط مرسومة وفي حدود السياسة الاجتماعية للمجتمع.([1])

إن هذا التعريف يركز على أن المشاركة الأهلية تكون في حدود السياسة العامة للمجتمع، وبهذا يستبعد الجهود الأهلية التي تتم خارج هذا الإطار .

وهناك تعريف أخر لا يختلف كثيرا في محتواه عن التعريف السابق فيركز على الجانب الشخصي للمشاركة حيث يرى إن المشاركة هي : ذلك التعاون القائم على الشعور بالمسئولية الاجتماعية من أفراد المجتمع ومنظماته وقياداته ، نابعة من اتجاه اجتماعي ومبادئ ثقافية وأخلاقية . ([2])

وهناك تعريفات أكثر عمومية ترى إن المشاركة هي أي عمل تطوعي ، ناجح أو غير ناجح ، منظم أو غير منظم ، عرضي أو مستمر ، مستخدما أساليب شرعية أو غير شرعية. بهدف التأثير على اختيار السياسات العامة ، وإدارة الشئون العامة ، أو اختيار القادة السياسيين على أي مستوى حكومي أو محلي أو قومي . ([3])

وتركز بعض التعريفات على جوانب بعينها حيث تعرف المشاركة بأنها المساهمة ممن النواحي السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية على اعتبار إن المجتمع مثلث الأطراف تربطه هذه النواحي الثلاث معا . ([4])

كما تختلف المشاركة حسب نوع النشاط الذي يتم ممارسته وطبيعته فهناك مشاركة سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية ... الخ . ([5])

و تتفاوت التعريفات المختلفة للمشاركة بوجه عام بين العمومية والتحديد وبين الشمول والضيق ، وتختلف النظرة إليها باختلاف الزاوية التي ينظر من خلالها كل باحث وباختلاف المجال الذي يعمل فيه ، والعلم الذي ينتمي إليه ، والبيئة التي يوجد فيها ، فالباحث في السياسية يراها من منظور معين ، في حين يراها الباحث في علم الاجتماع من منظور أخر ، وكذلك الأمر من الباحث في الاقتصاد ، والباحث في الإدارة ... وهكذا . وتختلف مسميات

([1]) . طارق محمد عبد الوهاب ، **سيكولوجية المشاركة السياسية مع دراسة في علم النفس السياسي في البيئة العربية** ، دار غريب ، القاهرة ، 2000 ، ص 106 .

([2]) . ياسر الصلوي ، مرجع سابق ، ص 3 .

([3]) . طارق محمد عبد الوهاب ، مرجع سابق ، ص 107 .

([4]) . غريب سيد احمد ، عبدا لباسط محمد ، **مجتمع القرية ، دراسات وبحوث** ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 1987 ، ص283 .

([5]) . ياسر الصلوي ، مرجع سابق ، ص 3 .

المشاركة كذلك ، فهناك من يطلق عليها : المشاركة الجماهيرية mass participation . والمشاركة الشعبية public participation . أيضا مشاركة المواطنين citizen participation . والمشاركة العامة popular participation . ويرجع ذلك إلى اختلاف المصطلحات الأجنبية المستخدمة للمفهوم . ([1])

كما يرى البعض إن المشاركة هي إسهام المواطنين بدرجة أو بأخرى في التصميم والإشراف على تنفيذ سياسات التنمية المحلية سواء بجهودهم الذاتية أو بالتعاون مع الأجهزة الحكومية المركزية والمحلية .

بينما يوجد هناك تعريفات تناولت المشاركة من زاوية ضيقة أو تركز على بعد واحد فقط . ومن هذه التعريفات ذلك التعريف الذي يرى إن المشاركة هي أي محاولة للتأثير على صانعي القرار ومتخذي القرار في أي منشأة أو منظمة قائمة .

يأخذ مدلول المشاركة بشكل عام معنى ايجابيا قيما بالنسبة للنظم السياسية المعاصرة وغالبا ما يشير اصطلاح المشاركة إلى المساندة الشعبية للقيادات الحكومية المؤثرة في مجال قيادتها وإدارتها للعمل السياسي . ([2])

ويستخدم مصطلح المشاركة ليشير غالبا إلى المساندة الشعبية للقيادات الحكومية المؤثرة في مجال قيادتها وإدارتها للعمل السياسي كما تعني المشاركة أيضا مطالب شعبية ترتبط عادة بهذه المساندة . ([3])

([1]) . طارق محمد عبد الوهاب ، مرجع سابق ، ص 105- 106 .
([2]) . داوود الباز ، **حق المشركة في الحياة السياسية** ، جامعة الإسكندرية ، الإسكندرية، 1992 ، ص15 .
([3]) . سعد إبراهيم جمعة ، **الشباب والمشاركة السياسية** ، دار الثقافة ، الإسكندرية ، 1984 ، ص 28-29 .

المطلب الثاني

مفهوم المشاركة السياسية :

يعتبر مفهوم المشاركة السياسية بشكل عام من المفاهيم القديمة التي تم تناولها من خلال أفكار الفلاسفة السياسيين حيث يعنى توفير الفرص لأخذ دور في النظام الديمقراطي للدولة ، ومن خلاله تتاح الفرص للمواطنين لكي يعبروا عن أرائهم أو يصوتوا أو يشجعوا اتجاها سياسيا معينا ، أو يحشدوا قواهم حول قضايا سياسية خاصة بهم .

وعندما نقول مشاركة سياسية يذهب القول إلى أن المشارك –وهنا المواطن- له نصيب في الشأن السياسي، وأن يشارك المواطن سياسيا بمعنى أن يلعب دورا في الحياة السياسية، لأن المشاركة عمل إيجابي، والمشاركة السياسية تفترض وجود جماعة تكون سياستها وما يصدر عنها من قرارات عامة حصيلة إسهامات أفرادها.

وتتفاوت التعريفات المختلفة عن المشاركة السياسية بوجه عام بين العمومية والتحديد وبين الشمولية والضيق وتختلف باختلاف الزاوية التي ينظر إليها كل باحث وباختلاف القصد من السياسة .

وفيما يلي عرض لبعض التعريفات التي تناولت مفهوم المشاركة السياسية :

بهذا الخصوص يرى إبراهيم أبرش انه إذا قصد بالسياسة علم الدولة أي " ماله من شأن بمؤسسة الدولة وبعلاقة الحاكمين بالمحكومين " فالمشاركة السياسة تدل على اتخاذ القرار السياسي من خلال التصويت والانتخابات " ، أما إذا كان يقصد بها علم السلطة فيزداد مفهومها اتساعا ليصبح معناه دالا على " كل أشكال علاقات القوى التي تحكم المجتمع سواء

أكانت قوة بين أفراد المجتمع بعضهم البعض أم بين وحدات المجتمع والدولة كجهاز سياسي".([1])

ويؤخذ على هذا المفهوم إن الباحث قام بتقسيم القصد من السياسة ولم يحددها ، أيضا يؤخذ عليه انه في القسم الأول اقتصرت المشاركة عنده على التصويت والانتخاب .

أيضا هناك من قال إن المشاركة السياسية تعني في أوسع معانيها حق المواطنين في أداء دور معين في عملية صنع القرارات السياسية وفي أضيق معانيها تعني المشاركة السياسية حق المواطنين في مراقبة تلك الأنشطة بعد صدورها بالتقويم والضبط . **([2])**

كما تعرف بأنها مجموعة النشاطات الجماعية التي يقوم بها المحكومون وتكون قابلة لان تعطيهم تأثيرا في سير عمل المنظومة السياسية . ([3])

ومن التعريفات الحديثة للمشاركة السياسية ذلك التعريف الذي ينظر للمشاركة السياسية بأنها عملية اجتماعية – سياسية طوعية أو رسمية تتضمن سلوكا منظما مشروعا و متواصلا ، يعبر عن اتجاه عقلاني رشيد ينم عن الالتزام العميق بحقوق المواطنة وواجباتها والفهم الواعي لأبعاد العمل الشعبي وفعاليته ؛ من خلال هذه العملية يمارس المواطنون أدوارا وظيفية فعالة ومؤثرة في ديناميات العملية السياسية ومخرجاتها سواء من حيث اختيار الحكام والقيادات السياسية على كافة المستويات أم تحديدا لغايات عليا في المجتمع ووسائل تحقيقها ، أم المعاونة في إدارة آليات العمل السياسي وتشكيله ، فضلا عن تنفيذه ومتابعته بالمتاح والمستحدث من ميكانزمات الرقابة والضبط والتقويم . ([4])

وبالرغم من إن هذا التعريف يتسم بصياغة مطولة وغير موجزة فان المشاركة السياسية على هذا النحو تعتبر مقوما أساسيا للممارسة الديمقراطية والتعبير الصريح لسيادة قيم الحرية

([1]) . إبراهيم أبرش ، **علم الاجتماع السياسي** ، الطبعة الأولى ، دار الشروق ،رام الله ، فلسطين ، 1998. ص 238 .

([2]) . جلال عبد الله معوض ، **" أزمة المشاركة السياسية في الوطن العربي "** في : علي الدين وآخرون، الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط2 ، 1986 ، ص6 .

([3]) . ياسر الصلوي ، مرجع سابق ، ص 4 .

([4]) . السيد الزيات ، **التنمية السياسية : دراسة في علم الاجتماع السياسي – الأبعاد المعرفية والمنهجية** ، ج1 ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 2002 ، ص108 .

والعدالة والمساواة في المجتمع ، كما إنها تعد مؤشرا قويا على مدى تطور او تخلف المجتمع ونظامه السياسي وما يعنيه ذلك من ارتباط وثيق الصلة بينها وبين التنمية بصفة عامة والتنمية السياسية بصفة خاصة .

وبذلك فإن اتساع فرص المشاركة السياسية تؤدي إلى الحد من عمليات استغلال السلطة والشعور بالاغتراب لدى الجماهير ،وكلما تحققت قيم المساواة والحرية فان هذا يؤدي إلى الاستقرار العام للمجتمع ، وبالتالي يساعد على تحقيق الشروط الاجتماعية والثقافية والسياسية لنجاح خطط التنمية المختلفة .

كما إن دائرة العلوم الاجتماعية تعرف المشاركة السياسية بأنها الأنشطة الطوعية التي يشارك بها الفرد بقية مجتمعه في اختيار الحكام ، وصياغة السياسة العامة بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، وتتمثل هذه الأنشطة في التصويت ، البحث عن المعلومات ، المناقشات والجدل ، وحضور الاجتماعات ، والمساهمة بالمال ، والاتصال بالشخصيات الرسمية ، والعضوية في الأحزاب ، وكتابة الخطب وإلقائها ، والمشاركة في الحملات الانتخابية ، والدعاية والمنافسة بصالح حزب ، أو لصالح المجتمع عامة . ([1])

ويعرف علي جلبي المشاركة السياسية على أنها تلك العملية التي يلعب من خلالها الفرد دورا في الحياة السياسية والمجتمعية ، وتكون لديه الفرصة لان يسهم في وضع الأهداف العامة لذلك المجتمع ، وتحديد أفضل الوسائل لانجازها ، وقد تتم من خلال الأنشطة المباشرة او غير المباشرة . ([2])

والمشاركة السياسية لدى "صموئيل هنتنجتون Samuel Huntington" و " نلسون Nelson" : هي أنشطة الأفراد الهادفة إلى التأثير على صنع القرار الحكومي ، وعلى اختيار

([1]) . Sills , L.D., **International Encyclopedia of Social Sciences**, Vol.11, 12, The Macmillan Co., The Free Press, N.Y. 1968 , P.30.

([2]) . **نقلا عن :** سارة العنزي ، **المشاركة السياسية للمرأة الأردنية في العمل السياسي 1952-2006** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الأردنية ، عمان ، 2008، ص 18 .

كيان موظفي الحكومة ، سواء كانت أنشطة فردية أو جماعية ، منظمة أو عفوية ، موسمية أو مستمرة ، سلمية أو عنيفة ، فعالة أو غير فعالة ، شرعية أو غير شرعية . (1)

وبذلك فان هنتنجتون يعتبر اتساع نطاق المشاركة من أهم مميزات الدولة الحديثة انطلاقا من إن أهم نواحي التحديث السياسي تتمثل في المشاركة السياسية للجماعات الاجتماعية المختلفة انطلاقا من مبدأ حق المواطنة ، وهو حق الأفراد في التعبير عن أرائهم ومواقفهم ، وموافقتهم على أنظمة الحكم التي يعيشون في ضلها .

وتبين أدبيات المشاركة السياسية الغربية عدم وجود إجماع على وجود تعريف للمشاركة السياسية ذاتها . فيعرفها " سيدني فيربا Sidney Verba " بأنها تلك النشاطات القانونية من قبل المواطنين ، والتي تهدف إلى التأثير على اختيار الأشخاص في الحكومة أو الإجراءات والأعمال التي تتخذها الحكومة . (2) (أي يستثني فيربا النشاطات غير القانونية).

ومن خلال هذا التعريف نلاحظ تركيزا على النشاطات القانونية فقط ، واستثناء للأشكال الأخرى التي يمكن للمواطن أن يعبر من خلالها عن مشاركته السياسية مثل : أعمال الشغب، والعنف ، والانقلابات ، وحرب العصيان .

وعليه يمكن القول إن المشاركة السياسية عبارة عن سلوك طوعي أرادي متعلم يقوم به الأفراد، غايته الأساسية التأثير على السياسة العامة أو اختيار الحاكم .

وهناك من يرى إنها محاولة الفرد (التابع السياسي) للتأثير على السلوك الملاحظ للمتبوعين في مجتمعه السياسي ، أو التأثير على سلوك الفئة التي ينتمي إليها هؤلاء المتبوعين ، ويشير هذا التعريف إلى فاعلين اثنين ؛ الأول هو الأفراد التابعين والخاضعين وهم الطرف الأقل قوة ، والثاني هو المتبوع والمتجسد بالقائمين على صنع القرار وهو الطرف الأكثر قوة ، حيث يحاول الفاعل الأول التأثير في الفاعل الثاني . **(3)**

---

(1) . نقلا عن : بارعة النقشبندي ، ذياب مخادمة ، **" المشاركة السياسية لطلبة الجامعات الأردنية "** ، **مجلة دراسات ، العلوم الإنسانية والاجتماعية** ، المجلد 29 ، عدد1 ، 2001

(2) . نقلا عن : فيليب برو ، مرجع سابق ، ص 36 .

(3) . إياس عاشور ، **المشاركة السياسية للمرأة الأردنية 1989**-2001 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، المعهد الدبلوماسي الأردني ، عمان ، 2003 ، ص 9 .

وأيضا يرى " رش Rush " إن المشاركة السياسية هي انخراط الفرد في مستويات مختلفة من النشاطات في النظام السياسي . ([1])

كما قامت تعريفات أخرى للمشاركة السياسية بتوسيع دائرتها لتشمل جميع الأنشطة التي يقوم بها المواطن في محاولة منه للتأثير على النظام ، بغض النظر عن فعاليتها ؛ انطلاقا من الحقيقة القائلة بان رقعة النشاط السياسي تتسع في الديمقراطيات ليصبح العمل في كافة الأطر موازيا في أهميته للمناصب الرسمية . فيعرفها " ماك كلوسكي Mack C. Closky " بأنها الأنشطة الإرادية التي عن طريقها يساهم أعضاء المجتمع في اختيار الحكام ، وفي تكوين السياسة العمومية بشكل مباشر أو غير مباشر. ([2])

وقريب من ذلك التعريف تعريف أخر يعرف المشاركة السياسية بأنها حرص الفرد على أن يكون له دور ايجابي في الحياة السياسية من خلال المزاولة الإرادية لحق التصويت أو الترشيح للهيئات المنتخبة ، أو مناقشة القضايا السياسية مع الآخرين ، أو بالانضمام إلى المنظمات الوسيطة . ([3])

ومن مزايا هذا التعريف ، حصر المشاركة السياسية في الأنشطة الإرادية التي تتعارض معها الأعمال القسرية التي تأخذ في كثير من الأحيان طابع المساندة والتعبئة .

وهناك تعريف آخر للمشاركة السياسية هو إنها قدرة مختلف القوى والفئات في المجتمع على التأثير على القرارات والسياسات بشكل مباشر أو غير مباشر ، وذلك من خلال العديد من القنوات والمؤسسات ، وتتضمن في حدها الأقصى قدرة المجتمع على صياغة شكل الدولة نفسها ، وتحديد طبيعة نظام الحكم ، وتشكيل الحكومة أو إسقاطها والرقابة على تصرفاتها ، ويتمثل حدها الأدنى في أشكال السخط الصامت وعدم التعاون المنظم . ([4])

والمشاركة السياسية بهذا المعنى لا تتطلب بالضرورة حتمية تغيير النظام السياسي أو معظم القيم السائدة في الدولة ، وإنما تعني إعادة توزيع السلطة على مواقع النفوذ المعنوي

([1]) . Rush . **political and society** , Prentice Hall, New York : 1992 , p. 110 .

([2]) . نظام بركات ، **" الانتخابية والأحزاب والديمقراطية "** ، في : هاني الحوراني وآخرون ، **الأنظمة الانتخابية المعاصرة (مؤلف جماعي)** ، دار السندباد للنشر ، عمان ، الأردن ، 1995 ، ص34 .

([3]) . كمال المنوفي ، **الثقافة السياسية المتغيرة** ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، القاهرة ، 1979، ص 78 .

([4]) . ثروت مكي ، مرجع سابق ، ص 66 .

والسيطرة الفعلية في المجتمع . وهي ليست التعبئة السياسية التي تعني تكتيل الجماهير خلف سياسات النظام من خلال الاحتفالات والمسيرات الشعبية وفي إطار المشاركة السياسية تثار مجموعة من القضايا الفرعية من أبرزها علاقة المشاركة بكل من الاتجاهات والسلوك .

ومن تعاريف المشاركة السياسية إنها تعني العملية التي يمكن من خلالها أن يقوم الفرد بدور في الحياة السياسية لمجتمعه . كما تشير إلى حق المواطن في أن يؤدي دورا معينا في عملية صنع القرارات السياسية وحقه في أن يراقب السلطة الحاكمة بالتقويم والضبط عقب صدورها من جانب السلطة الحاكمة فهي بهذا المعنى تختلف من ناحية عن الاهتمام ومن ناحية أخرى عن التفاعل والتجاوب فالاهتمام يشير إلى عدم السلبية سواء أدت إلى استخدام حق معين في عملية اتخاذ القرار السياسي أم لا بحيث يظل الاهتمام درجة اقل من المشاركة فالاهتمام قد يؤدي إلى التفاعل والمشاركة تفرضه . ([1])

وفي رأي أخر يقول إن المشاركة السياسية من وجهه نظر علم السياسة وبمعناها الواسع تتصل بإعطاء الحق الديمقراطي الدستوري لكافة أفراد المجتمع البالغين العاقلين في الاشتراك بصورة منظمة في صنع القرارات السياسية التي تتصل بحياتهم معا في مجتمع من المجتمعات على أن تكون المشاركة السياسية قاصرة على إعطاء هذا الحق أو نص عليه في الدستور.([2])

ولكن المشاركة السياسية هي ممارسة هذا الحق ممارسة فعلية بعيدا عن عوامل الضغط والإجبار والإلزام إذ يجب أن تظل في إطار ديمقراطي يتسق معه إطار الشعور بالمسئولية الاجتماعية تجاه الأهداف الاجتماعية العامة . وفي إطار الشعور بحرية الفكر وحرية العمل وحرية التعبير عن الرأي .

ويقصد بها حرص الفرد على أن يقوم بدور ايجابي في الحياة السياسية من خلال الممارسة الإرادية لحق التصويت أو بالترشيح للهيئات المنتخبة ، أو مناقشة القضايا السياسية مع الآخرين أو الانضمام إلى المنظمات الوسيطة .

([1]) . نهى نافع ، **المرأة والسياسة في مصر : المشاركة السياسية عبر ثلاثة عقود** ، الإسكندرية، المكتبة المصرية للنشر ، 2004 ، ص42-43 .
([2]) . سعد إبراهيم جمعة ، مرجع سابق ، ص 32 .

كما يعرفها الدكتور عبد الهادي الجوهري بأنها العملية التي من خلالها يلعب الفرد دورا في الحياة السياسية لمجتمعه وتكون لديه الفرصة لان يشارك في وضع الأهداف العامة لذلك المجتمع وكذلك أفضل الوسائل لتحقيق وانجاز هذه الأهداف . (1)

ويقرر " ريس ماكجي Mcgee " إن المشاركة السياسية هي مصدر التغيير السياسي وهذا يؤكد مدى أهمية المشاركة وبالذات ما يمكن أن تسهم به في مجال التنمية السياسية.(2)

وعرفها البعض بأنها تعني حق المواطن الدستوري في المساهمة في صنع القرارات المصيرية المتعلقة بحياة الناس، أي أنها الحق الديمقراطي الدستوري لكافة أفراد المجتمع البالغين العاملين في الاشتراك بصنع القرارات السياسية، وذلك بممارسة هذا الحق ممارسة فعلية بعيداً عن عوامل الضغط والإجبار والإلزام. (3)

فهي تعني النشاط الطوعي أو الإرادي في الشؤون السياسية، والمدى الذي يمارس فيه المواطنون بأنفسهم حقوقهم الديمقراطية للنشاط السياسي والمخولة لهم من الناحية الدستورية بما فيها التصويت والعضوية والنشاط المتصل بالجماعات السياسية كالأحزاب والحركات ومجموعات المصالح، وممارسة القيادة السياسية والأنشطة غير النظامية مثل المشاركة في المناسبات السياسية كالمظاهرات والمناقشات ومحاولة إقناع الناس أو السلطة للعمل بطريقة معينة فهي تتسع بمفهومها لتشمل جميع مظاهر السلطة والنفوذ في مختلف التشكيلات والهيئات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية السائدة في المجتمع بدءاً من العائلة، ومكان العمل، والمدرسة، وأماكن العبادة والقبيلة والطائفة ووصولا إلى تنظيمات المجتمع المدني ثم الدولة.(4)

لذلك فالمشاركة السياسية تعتبر العصب الحيوي للممارسة الديمقراطية، وقوامها الأساسي

---

(1) . عبد الهادي الجوهري ، **المشاركة في علم الاجتماع السياسي** ، مكتبة نهضة الشرق ، القاهرة ، 1984، ص 15 .

(2) . المرجع ذاته ، ص 48 .

(3) . عامر رشيد مبيض ، **موسوعة الثقافة السياسة الاجتماعية الاقتصادية العسكرية**،مكتبة الأسد الوطنية ، دمشق ، 1999، ص 79 .

(4) . محمد الأصبحي ، **تطور مفهوم المشاركة السياسية** ، مقال منشور على الانترنت ، http://www.26sep.net/newsweekarticle.php

التعبير العلمي الصريح لسيادة قيم الحرية والعدالة والمساواة في المجتمع، كما أنها تعد فوق هذا وذاك مؤشراً قوياً للدلالة على مدى تطور أو تخلف المجتمع ونظامه السياسي، وما يعنيه ذلك من ارتباط وثيق بينها وبين جهود التنمية بعامة، والتنمية السياسية على وجه التحديد،([1]) وكلما ازداد حجم المشاركة في العمل السياسي من الذكور والإناث دل ذلك على شرعية النظام الحاكم، وكان مؤشراً ايجابياً يعبر عن صحة العلاقة بين الدولة والمجتمع.([2])

إن أغلب التعاريف التي أعطيت لمفهوم المشاركة السياسية هي تعاريف واسعة، فهي ليست شيئا و إنما ممارسة متعددة الأشكال، و متغيرة في الزمان و المكان، وهناك عدة سبل و مقترحات لتحديد مفهوم المشاركة السياسية، و يعتبر فليب برو من أبرز المفكرين الذين تناولوا تحديد هذا المفهوم، فقد عرفها بكونها مجموع النشاطات التي يقوم بها المحكومون و تكون قابلة لان تعطيهم تأثيرا على سير المنظومة السياسية . ([3]) و إجمالا يمكن القول أن المشاركة السياسية هي ذلك الجسر الرابط بين المرء كعضو في المجتمع و المرء كمواطن سياسي.

أيضا هناك من يرى إنها مجمل النشاطات التي تهدف للتأثير على القرارات التي تتخذها الجهات المهمة في صنع القرار كالسلطة التنفيذية والسلطة التشريعية والأحزاب . ([4])

ويؤخذ على التعريفين السابقين إنهما لم يقتصرا النشاطات الرامية للتأثير على القرارات الحكومية على الأشكال القانونية للمشاركة ، بل جاءت كلمة نشاطات مطلقة دون تقييد ، وبالتالي يمكن أن يفهم إن النشاطات المذكورة تشمل الأعمال القانونية وغير القانونية (كاستخدام العنف من اجل التأثير على القرارات الحكومية مثلا).

وهناك من عرفها بأنها: " المساهمة في الأنشطة ذات المستويات المتعددة من التصويت إلى التأثير على توجيه سياسة الحكومة". هناك أيضا تعريف آخر وهو : " ذلك النوع من

([1]) . احمد زكي بدوي ، **معجم المصطلحات السياسية الدولية** ، بيروت ، دار الكتاب اللبناني ، 1989، ص362 .

([2]) . محمد الأصبحي ، مرجع سابق .

([3]) . فيليب برو ، مرجع سابق ، ص 301 .

([4]) . أمل داغستاني ، **موسى شتيوي ، المرأة الأردنية والمشاركة السياسية** ، الجامعة الأردنية ، عمان ، 1994 ، ص 6.

الأنشطة الإنسانية التي يشارك بمقتضاها أفراد مجتمع ما في اختيار حكامه ثم في صياغة السياسة العامة بشكل مباشر، أي اشتراك الفرد في مختلف مستويات النظام السياسي". ()

إن مفهوم المشاركة السياسية مفهوم متشعب ومرتبط بالعديد من المتغيرات ، وبذلك فان المشاركة السياسية ليست شيئا وإنما ممارسة متعددة الأشكال ومتغيرة في الزمان والمكان ولذا فان المفهوم الإجرائي الذي سيعتمده الباحث من بين هذه المفاهيم والذي سنستخدمه في هذه الدراسة :

يشمل مجمل النشاطات التي تهدف للتأثير على القرارات التي تتخذها الجهات المهمة في صنع القرار (كالسلطة التنفيذية ، والتشريعية وهذه النشاطات تشمل التصويت لانتخاب الممثلين في المستويات كافة ، والمشاركة في الحملات الانتخابية للمرشحين ، والمشاركة في النشاطات المختلفة المتعلقة بالمجتمع المحلي بالإضافة إلى ترشيح الذات للمجالس الانتخابية ، وتبوء المراكز السياسية التي تتم بالتعيين في مختلف مستويات السلطة السياسية.

وسيتم استبعاد أشكال المشاركة غير التقليدية كالمظاهرات والإعتصامات كون مجتمع الدراسة لم يتم تسجيل فيه أي حالة من ذلك .

المطلب الثالث

النظريات المفسرة للمشاركة السياسية

النظرية الأولى :

تعرف النظرية الأولى في تراث العلوم الاجتماعية والسياسية باسم " نظرية الصفوة Elite Theory " ، والتي ترتبط بأصحابها كبار علماء الاجتماع " باريتو ، موسكا ، ميشيال روبرتو، رايت ملز ، بوتومور " والذين يؤكدون على ضرورة وجود الصفوة أو الأقلية في المجتمعات . ([1])

وان الثورات التي تحاول القضاء على هذه الصفوات لن تنجح إلا بالقضاء على تلك الصفوة لتحل محلها صفوة أخرى جديدة بدلا منها .

ومن رواد نظرية الصفوة العالم باريتو، وهو يرى أن الصفوة هم أولئك الذين يتفوقون في مجالات عملهم في (مباراة الحياة) وحين يجد أن هذا التعريف مستوف يستدرك الأمر وينتقل إلى المجال الأضيق في تعريف النخبة، فيقوم بربط مفهوم النخبة الاجتماعية بقدرة هؤلاء المتفوقين على ممارسة وظائف سياسية أو اجتماعية تخلق منهم طبقة حاكمة ليست بحاجة إلى دعم وتأييد جماهيري لأنها تقتصر في حكمها على مواصفات ذاتية تتمتع بها، وهذا ما يميزها ويؤهلها لاحتكار المناصب.

ويأتي الرائد الثاني موسكا الذي يضيف على تعريف باريتو قائلا إن من أهم أسباب تميز الطبقة الحاكمة عن الطبقة المحكومة- وهو هنا لا يأخذ بالمدلول الماركسي لمعنى الطبقة- هو قوة تنظيم الأولى، ووجود دافع وهدف معين تسعى إليه في مواجهة أغلبية غير منظمة، إلا أنه يؤكد على أهمية اعتماد طبقة الحاكمين على موافقة و رضا الجماهير، وهذا الطرح يقرب ما بين نظرية الصفوة السياسية والديمقراطية عكس ما انتهى إليه باريتو.

لقد انطلق الرائد الثالث ميشيال روبرتو في تعريف للصفوة السياسية من خلال واقع عمل الأحزاب السياسية ليكتشف بأن هناك عوامل متباينة تحدد طبيعة عمل التنظيمات بدءا من

([1]) . عبير طهبوب ، مرجع سابق ، ص 24 .

الحزب إلى الدولة، فهو يرى أن النشأة الديمقراطية للأحزاب تتحول بمرور الزمن إلى تنظيمات خاضعة إلى حكم قلة من الأفراد، لأن التنظيم يحتاج إلى أقلية منظمة، وهذه الأقلية تستحوذ على السلطة من خلال موقعها في مركز اتخاذ القرار، وهو ما يسمى بالأقلية الذي لم يلتفت إليه ماركس في دراساته السياسية. ([1])

أما الرائد الرابع رايت ملز ومن خلال دراسته لمجتمع الولايات المتحدة الأمريكية، فقد ربط بين النخبة وقدرتها على التحكم بموقع اتخاذ القرار، فهي نتاج للبناء المؤسساتي للدولة، وقد وجد أن مؤسسات ثلاث هي المتحكمة في أمريكا وهي العسكرية والسياسية والشركات الكبرى، وهذا معناه أن النخبة تتشكل من أولئك الذين يشغلون مواقع قيادية في هذه المؤسسات.

ويؤكد بوتومور في كتابه النخبة والمجتمع أن ملز متأثر في تعريفه بضغوط الصراع العالمي التي شغلت أمريكا في عصره، وتصنيفه إنما هو بالتالي إشارة إلى تتابع الإحداث. ([2])

إن هذا التباين والاختلاف في تعريف النخبة جعل بوتومور غير قادر على حسم الموضوع، أو أن يعطي تعريفا متميزا، لذلك فهو يحاول إعطاء توليفة من تعريفات من سبقوه وبشكل حذر، حيث يميز بين (النخبة) بشكل عام، والأقلية التي تحكم المجتمع، فهو يقول عند استعمال الاصطلاح العام (النخبة) لتلك الفئات ذات الوظائف، فإننا عندها نحتاج مصطلحا نطلقه على تلك الأقلية التي تحكم المجتمع، وهي ليست فئة وظائفية بالمعنى الذي تستعمل فيه هذه الكلمة، ولكنها في أية حالة من الأحوال ذات أهمية اجتماعية عظيمة مما يجعلها جديرة بأن يكون لها اسم خاص مميز، لذلك يستعمل مصطلح موسكا (الطبقة السياسية) للإشارة إلى كل تلك الفئات التي تمارس السلطة أو التأثير السياسي والتي تمارس السلطة السياسية أو التأثير السياسي والتي تدخل في صراعات مباشرة في سبيل القيادة السياسية، وسأميز فئة صغرى ضمن الطبقة السياسية، وهي النخبة السياسية الشاملة للأفراد الذين يمارسون السلطة السياسية في مجتمع ما في وقت من الأوقات).([3])

وهذا يعني أن بوتومور يرسم هرما نخبويا داخل المجتمع في قمته الممارسون للسلطة السياسية أو من يسميهم بالنخبة السياسية، وفي قاعدته النخبة المجتمع، أي كل الفئات ذات

([1]) . ميشال روبرتو ، **الأحزاب السياسية** ، دار أبعاد ، بيروت، 1983 ، ص 80 .
([2]) . توماس بيرتون بوتومور ، **النخبة والمجتمع**، المؤسسة العربية للنشر ، بيروت ، 1972 ، ص 13.
([3]) . برهان غليون ، مجتمع النخبة ، معهد الإنماء العربي ، بيروت ، 1986 ، ص 34 .

الوظائف المتميزة، وفي وسطه الأقلية المنبثقة من القاعدة أو النخبة الاجتماعية والتي تشترك بالحياة السياسية، ممارسة واهتماما، وتدخل في صراع مباشر للوصول إلى السلطة والاستحواذ عليها، والتي يسميها بالطبقة السياسية، وهذا يعني بشكل أو بأخر أن النخبة السياسية التي تتربع على قمة الهرم تتميز بأنها غير ثابتة في موضوعها، فيمكن أن ينزلوا ليصبحوا من الطبقة السياسية، وحتى من عناصر عاديين في النخبة الاجتماعية.

واعتبر باريتو – أشهر المنظرين في هذا المجال – إن التغير في المجتمعات ، والتدرج الاجتماعي ، والمشاركة ، تظهر على شكل ذبذبات في حركة دائرية وليست بخط واحد .
بالإضافة إلى تقسيمه المجتمعات إلى جماعتين أساسيتين : الصفوة Elite مقابل الجماهير Masses ، وقد جاء بهذا التقسيم تبعا للقدرات والذي افترض توزيعها كتوزيع الدخل .([1])

هذا التوزيع الذي أثار جدلا في تحليل هذه النظرية تبعا لصعوبة قياس القدرات ،واعتبار إن الجماهير اقل قدرات من الصفوة . لذلك قام أصحاب النظرية باستخدام الفروق في الشخصية لتفسير وجود الصفوات ، مما دعا باريتو إلى تطوير نظريته في السلوك بوصفه محكوما بالرواسب عميقة الجذور في التكوين السيكولوجي للإنسان دون أن يحاول تفسير مصدر هذه الرواسب التي يعتقد إنها مرتبطة بغرائز في الطبيعة البشرية . ([2])
وقد افرز كل من المنظرين في هذه النظرية وفق مؤشرات معينة ، فنجد ان باريتو ميّز بينها وبين عامة الناس سياسيا . بينما ميزها بانهام تكنولوجيا ، بينما شومبتير و دريتغا غاسيت ميزوها سيكولوجيا واجتماعيا . وثمة علماء يقولون بضرورة تعدد النخب سياسيا ، واقتصاديا، وإداريا ، وعسكريا ، دينيا ، وعلميا ، واجتماعيا ، وثقافيا ؛ أملا في توسيع المشاركة بين أفراد الشعب . ([3])

وقد مال التحليل في هذه النظرية إلى وضع مجموعة من الشروط التي يجب توافرها لكي تظهر المشاركة بشكل فعال وهي ([4]) :

([1]) . عبير طهبوب ، مرجع سابق ، ص 24 .
([2]) . المرجع ذاته ، ص 24-25 .
([3]) . المرجع ذاته ، ص 25 .
([4]) . جمال مرعي ، **الشباب والمشاركة السياسية في المجتمع الأردني : دراسة اجتماعية على عينة من طلبة الجامعات الأردنية** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الأردنية ، عمان ، 1996 ، ص 8 ،

1. وجود تنظيمات محلية شعبية تمكن الأفراد من التعبير عن أنفسهم وتعمل بمثابة البوتقة التي تنصهر فيها جهود المشاركة .
2. وجود إطار سياسي ملائم يشجع عملية المشاركة ويضعها في بؤرة الاهتمام اللاسياسي .
3. توافر درجة معقولة من الوعي السياسي لدى أعضاء المجتمع المحلي واستعدادهم لتغيير معتقداتهم وثقافتهم وأنماط تفكيرهم الجامدة لتتسع درجة المشاركة([1]).

مما يعيب هذه النظرية أنها تلغي رأي الأغلبية من الشعب ولا ترى أن هذه الأغلبية مؤهلة لإدارة شؤونها بل أنها تعطي للنخبة الحق في أدارة شؤون البلاد وفق رؤيتها وتحت غطاء المحافظة على الأمن والاستقرار وأن وجود النخبة ضروري لحماية المجتمع من الاستبداد أو بذريعة المحافظة على النظام الديمقراطي على الرغم من اعتقاد غالبية الشعب أن النخبة تسعى في مشروعها لتدمير المفاهيم الديمقراطية في جوهرها بل تعطي مفاهيما مشوهة للديمقراطية .

عند قياس النظرية على واقع المشاركة السياسية في المجتمع الأردني ، لا بد من الإشارة إلى ملاحظتين :

أولاهما : إن هذه النظرية لا تملك معيارا دقيقا لدراسة التغير في الصفوات السياسية . **وثانيهما** : إن المجتمع الأردني حديث ويصعب قياس هذه النظرية تبعا لتطور النخب السياسية وتغير أشكال الممارسة والمشاركة السياسية . ([2])

ولكن ذلك لا يعني إن المجتمع الأردني قد خلا من الصفوات التي وجدت بفعل عوامل عديدة كالثروة ، والتعليم ، والجاه الاجتماعي . بل بعضها انتزع المراكز والبعض الأخر وضع على درب لكي يكون من هذه الفئة . بالإضافة إلى إن المجتمع الأردني لم يتمتع بوعي سياسي راشد منذ بدء عهده ، وتسوده العشائرية التي اعتمدت في توزيع الكثير من المناصب ، وندرة الموارد كلها عوامل تجتمع لتؤكد إن الجماهير لا بد وان تحتوي على كفاءات قادرة أن تتمتع بقدرات وخصال الصفوات .

([1]) . المرجع ذاته ، ص 8 .
([2]) . عبير طهبوب ، مرجع سابق ، ص 26 .

وتركز هذه النظرية على التركيب الاجتماعي وما يطرأ عليها من تغير مرتبط بالتحديث وأثره على المشاركة ، وتعتمد على وجود تركيبات اجتماعية جديدة يرتبط ظهورها بتغير أنماط العلاقات القائمة ، وتظهر في المجتمع مطالب جديدة مختلفة عن مطالب الشرائح التقليدية الموجودة أصلا في المجتمع ، والتي يتولد لديها نوعا من القلق نتيجة لتنامي دور هذه الطبقات الجديدة ، فتسعى نحو المشاركة السياسية خشية على مكانتها الاجتماعية . ([1])

إن الطبقات الاجتماعية حقائق لا يمكن تحديدها تحديدا صارما ، فكل طبقة تتألف من عدد من الأفراد يتشابهون فيما بينهم في نواحي معينة . ويختلفون عن غيرهم داخل نطاق المجتمع الواحد . وتحدد عناصر مختلفة كالثروة والمهنة ونوع الحياة التربية الثقافة . وتنشا كل طبقة من تمايز تلقائي يحدث من ضغط الحاجات وتنوع أوجه النشاط في المجتمع ، ويتأثر بالزمن الذي يعيش فيه أفراد المجتمع .

ومن تحليل هذه النظرية تميل الدراسة إلى الاعتقاد إلى إن الظروف المجتمعية والتي عاش بها الأردن قد تمثلت في بعض الجوانب المطروحة في النظرية فالتحضر والتغير السريع والتطور الذي اتسم به المجتمع الأردني أعطى أشكالا من المشاركة السياسية لم تكن معهودة في السابق.

النظرية الثانية :

تعكس كفاية المجتمع السياسي العلاقات القائمة بين النظم السياسية والقوى الاجتماعية المكونة له ، وتتكون القوى الاجتماعية في أي مجتمع من عدد يقل أو يكثر من الجماعات التي قد تتباين وفقا لتقدم وتعقد المجتمع . فضلا عن الجماعات العرقية والدينية والإقليمية ، وكذلك الجماعات الاقتصادية أو الجماعات ذات المكانة في المجتمع والتي تعتبر ابرز الجماعات التي تشكل القوى الاجتماعية .

وترتبط هذه النظرية بين المشاركة والتركيب الاجتماعي حيث تركز على التغير المرتبط بالتحديث الذي يطرأ على التركيبات الاجتماعية . وتعتمد هذه النظرية على وجود تركيبات اجتماعية جديدة لم يسبق وجودها من قبل ويرتبط ظهورها بتغير أنماط العلاقات بين

([1]) . محمود المحمد ، **القوى الاجتماعية والطابع المؤسسي للمشاركة السياسية في بلدان المشرق العربي،** رسالة دكتوراة غير منشورة ، جامعة دمشق ، دمشق ، 2003 ، ص 29 .

الجماعات القائمة ، والذي يؤدي إلى زيادة التعقيد في النسيج الاجتماعي بحيث تتنامى الشرائح الاجتماعية التي يتكون منها ، وتظهر بالتالي مطالب جديدة مختلفة عن مطالب الشرائح التقليدية ، مما يخلق نوعا من القلق لدى الشرائح التقليدية فتندفع للانخراط في النشاط السياسي خوفا من فقدان مكانتها الاجتماعية في المجتمع .([1])

ويلعب مفهوم المكانة الاجتماعية دورا مهما في عملية المشاركة سواء من قبل الطبقات الجديدة أو القديمة . مما يدفع للتأثر بأكبر قدر ممكن من التغير الذي يطرأ على المجتمع وعلى تركيبته الاجتماعية . ولكن المشكلة تكمن في صعوبة وتعقيد تعريف المقصود بمصطلح طبقة . ففي الوقت الذي يعرفها المؤلفون الاجتماعيون بأنها المجتمع الإنساني الذي يقوم على التقارب والتشابه بدون فواصل أو حدود ثابتة ونهائية داخل المجتمع . ترى المجتمعات الرأسمالية إن البرجوازية طبقة من حيث المكان الذي تشغله في نظام محدد تاريخيا للإنتاج الاجتماعي ، ومن حيث علاقتها بوسائل الإنتاج ، ومن حيث دورها في التنظيم الاجتماعي للعمل ([2]) ، وبهذه الحالة فالاصطلاح غير ذات معنى علميا . بينما يختلف التصور العام للطبقة في الوقت الحاضر ، فهو لا يأخذ معنى الجماعات المهنية ؛ بل يقصد بالطبقات الاجتماعية تحليل البناء الاجتماعي والتدرج الاجتماعي للمجتمع . ولا يمكن أن نغفل إن تحديد الطبقة في المجتمع هو أمر على درجة كبيرة من التعقيد . فالحقائق التي تعرف بها مختلفة ومتنوعة من حيث طبقيتها والتفاوت في أهميتها كالثروة ، والمهنة ، ونوع الحياة ، والتربية ، والثقافة . جميعها عناصر تدخل في تحديد هذا المصطلح .

ويعتبر ماركس أول من شاع استخدام الطبقات ، والذي يرى إن حالتها الراهنة إنما امتداد لانقسامات طبقية تضرب بجذورها في أعماق التاريخ ، ويؤكد وجودها عبر الحقب التاريخية المختلفة . ففي كل مجتمع فئات مختلفة من عبيد ، وأسياد ، فلاحين ، رأسماليون ......الخ . وأساس هذه الطبقة عند ماركس اقتصادي . أما لينين فتقدم بشرح مطول حول النضال في سبيل الانقلاب الاشتراكي وشكل الصراع بين الطبقات داخل المجتمع للوصول إلى السلطة ، بفعل التحديث الذي يدفع بعض الفئات لتغيير مطالبها ، من مطالب معنوية إلى مطالب تهدف إلى زيادة المساهمة في صنع السياسة العامة . ([3])

([1]) . فالح الطويل ، **العشيرة والدولة** ، حزب المستقبل ،عمان ، 1998 ، ص 16 .
([2]) . عبير طهبوب ، مرجع سابق ، ص 27 .
([3]) . المرجع ذاته ، ص 27 .

لم تكن هذه النظرية واضحة في أنماط التغير الذي سيطرا على المجتمع . في كونه سلبيا ام ايجابيا بالإضافة إلى صعوبة تحديد الطبقة . أما بالنسبة للتحديث فان له أوجه ايجابية وأخرى سلبية . فقد كان له أثره الواضح في شكل الطبقات في المجتمع الأردني والتي تبرز ويمكن تحديدها من خلال الثروة ، والمهنة ، ونوع الحياة ، التربية ،والثقافة . إلا أن التحديث كان له أثره السلبي في تخلي أعداد كبيرة من السكان عن الزراعة والإنتاج لينتقلوا إلى قطاع الخدمات والوظائف ؛ الأمر الذي أدى إلى التخلي عن أهم موارد الاقتصاد الأردني . ومع إن الدراسة لا تتفق مع هذا الطرح بان التحديث يؤثر على التركيبة الاجتماعية إلا إنها تؤيد بان المكانة الاجتماعية المتجددة بتغير تركيبة المجتمع تدفع القبيلة والعشيرة إلى تغير أشكال أطروحتها الاجتماعية وتحاول قدر الإمكان كسب نفوذ سياسي داخل البيئة السياسية الجديدة . فقد أنزلت العديد من العشائر نوابا عنها رغبة في المشاركة السياسية ولإيجاد ممثل للعشيرة في الحقوق السياسية مثل البرلمان ، وتشكلت العديد من الأحزاب بصبغة عشائرية رغبة في الدخول في حقول سياسية جديدة . ([1])

([1]) . جمال مرعي ، مرجع سابق ، ص 9 .

النظرية الثالثة :

تعتبر المداخل الجديدة في نظريات العلم السياسي مستعارة من التقدم الفني الذي أحرزته وسائل الاتصال الالكتروني والحاسبات وشبكة الانترنت . ويعد كارل دويتش واحدا من الدعاة البارزين لعملية الاتصال . ويرى كل من دويتش و لينر إن المشاركة السياسية تتأثر تأثيرا ايجابيا بعملية التحديث . بينما يركز دويتش على عملية التعبئة الاجتماعية ؛ بينما يركز لينر على عملية التحضر والاتصال الجماهيري . ([1])

يفسر دويتش نظريته بان الاتصال الجماهيري ، يجعل الأفراد يعملون على تغيير أماكن إقامتهم ، ويحدثون تغييرا في المستوى التعليمي وزيادة الدخل . وهذه التغييرات مجتمعة سوف تؤدي بالضرورة إلى مشاركة سياسية ايجابية . وقد تنتج أشكالا جديدة من المشاركة . والتي لا بد وان تكون مجتمعيه توجه الأهالي والحكومية لتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية ؛ وليس الضرورة أن تزيد حجم هذه المشاركة .

تدور الفكرة المحورية حول عملية التغيير الاقتصادي والاجتماعي كونها تتطلب قدرا من مشاركة الأفراد في تحديد نوعية التغيير المطلوب . والذي يشترط وجود تنظيمات محلية شعبية تمكن الأفراد من التعبير وتعمل بمثابة بوتقة تنصهر فيها جهود المشاركة ، بالإضافة إلى إطار سياسي ملائم يشجع هذه المشاركة . وأخيرا توافر درجة معقولة من الوعي السياسي لدى أعضاء المجتمع المحلي . ([2])

إذا أردنا تطبيق هذه النظرية على المجتمع الأردني نلاحظ إن المشاركة السياسية في الأردن خلال عقد الستينات شهدت مشاركة لم تكن معهودة من قبل بسبب التطور والتغير السريع . ففي عقد الخمسينات وبداية الستينات شهد المجتمع الأردني زخما في المشاركة السياسية على جميع المستويات ، إلى أن فرضت الأحكام العرفية . كما إن هذه المشاركة تطابقت مع النظرية من حيث الشروط الأزمة للمشاركة من حيث مكان الإقامة ، والمستوى التعليمي ، والدخل ، والوعي السياسي .

([1]) . أدوين إمري ، مرجع سابق ، ص 119 .
([2]) . جمال مرعي مرجع سابق ، ص 11.

وبقياس هذه النظرية على الواقع الأردني يمكن القول إن الدراسة لا تملك معيارا حقيقيا لدراسة التغير في واقع النخب السياسية في المجتمع الأردني . غير إن ذلك لا يعني إن النخب السياسية وأشكال المشاركة لم تتغير بتغير الواقع الاجتماعي داخل المجتمع الأردني ، إلا انه تغير حصل بالضرورة . ذلك إن العديد من الفئات الاجتماعية قد حصلت على مراكز نفوذ بفعل الثروة أو التعليم أو انتزاع مراكز بفعل ندرة الكفاءة التي يمتلكونها إلا انه وبشكل عام لا يمكن القول إن الواقع الأردني يتطابق مع ما تميل إليه النظرية لأسباب تعود إلى حداثة المجتمع وعدم نضوج الوعي السياسي ، فضلا عن قلة الموارد وعشائرية المجتمع الأردني واعتماده في توزيع المناصب على عوامل جهوية وعائلية قل لا يتسنى لبعض الفئات الاجتماعية الحصول عليها.

في الخلاصة لم تتفق الدراسة اتفاقا كليا مع أي نظرية من النظريات المعروضة بل اتفقت بجزئيات من كل واحدة منها ، ولعل ذلك يعود إلى سببين :

- إن هذه النظرية لم تصغ للواقع الأردني بل صيغت لواقع مختلف تماما عن المجتمع الأردني .
- نظرا لحداثة المجتمع الأردني وعدم تشكل بنى سياسية كاملة المعالم يستطيع الباحث التكلم عنها بكل وضوح ، لا يمكن الالتزام بنظريات تتحدث عن مجتمعات لها خبرة مئات السنين بالعمل الشعبي والثوري وتتمتع بديمقراطية انضج مما هو موجود في المجتمع الأردني .

المطلب الرابع

أولا - مستويات المشاركة السياسية .

ثانيا - أشكال المشاركة السياسية .

ثالثا - أنماط أو قنوات المشاركة السياسية .

أولا : مستويات المشاركة السياسية :

أما بالنسبة لمستويات المشاركة السياسية فهي تختلف عن أشكال المشاركة لان أشكال المشاركة تعني تركيز المواطنين لنشاطهم السياسي في احد أشكال المشاركة وهو ما سنتطرق إليه لاحقا ، بينما كيفية توزيع الناس على أشكال المشاركة السياسية هو ما نعنيه هنا بمستويات المشاركة .

ظهرت المشاركة السياسية بأشكال ومستويات تختلف باختلاف الأنظمة السياسية حيث تتوقف مستوياتها على طبيعة النسق السياسي وتتحدد أشكالها تبعا لنمطه ، وبسبب اختلاف أنشطة المواطنين السياسية وبعضها الأخر تكون عفوية وبسيطة ، وقد تختلف حسب الهدف من ذلك النشاط السياسي .

فمستويات المشاركة السياسية تختلف في ما بين المجتمعات نفسها ، وداخل المجتمع الواحد من زمن إلى آخر ، ومن نظام إلى أخر ([1]) فمن خلال تعريف ودوافع المشاركة السياسية لاحظنا إنها تتباين ولا يمكن تحديد مستوياتها فهي تتراوح بين ما هو قانوني وما هو غير ذلك ، وبين اهتمام بالقضايا السياسية وبين تفاعل معها ، ومن أفراد نشيطين يميلون للمناقشة والحوار ولديهم الرغبة والنزعة للمشاركة ، وآخرون مستنكفين لأسباب محددة ومتنوعة ؛ تتباين وفقا لبروز الدافع أو غيابه . ([2])

ومن خلال ما سبق فالمشاركة السياسية يمكن أن نجملها في خمسة مستويات هي :

([1]) . إبراهيم أبراش ، مرجع سابق ، ص 91 .
([2]) . عبير طهبوب ، مرجع سابق، ص 18-19 .

1- المستوى الأول : يشكل النشطاء في العمل السياسي المستوى الأول وهم الأعلى في قمة الهرم ، ويشغلون المناصب السياسية ويمتلكون حق صنع القرار الذي يؤثر على المجتمع ، بل ويتخطى الحدود للتأثير على علاقات هذا المجتمع بالمجتمعات الأخرى. وقد وضع كارل دويتش ستة شروط ، رأى أن تتوافر منها ثلاثة في شخص ما يجعله منتميا إلى هذه الفئة وهذه الشروط هي ([1]) :

أ – عضوية منظمة سياسية .
ب- التبرع لمنظمة سياسية أو لمرشح الانتخابات العامة .
ج – حضور اجتماعات سياسية بشكل دوري .
د – المشاركة في الحملات الانتخابية .
هـ- توجيه رسائل بشان قضايا سياسية للسلطة التنفيذية أو النيابية أو للصحافة .
و – الحديث في السياسة مع أشخاص خارج نطاق الدائرة الضيقة المحيطة بالفرد .

2 – المستوى الثاني : فهم أولئك الذين لا يستطيعون اتخاذ القرار ، بل التأثير فيه ، لما يمتلكون من مصادر قوة قد تؤثر على النسق السياسي كزعماء الأحزاب السياسية ، وجماعات الضغط ، والباحثون عن المناصب السياسية .

3 – المستوى الثالث : الأعضاء النشيطون في التنظيمات السياسية الذين يسعون لتحقيق الصالح العام .

4 – المستوى الرابع : فهم المصوتون الذين يملكون حق التصويت في الانتخابات أو الاستفتاءات ، وقد لا يكون تصويتهم في الغالب نابعا من واقع إدراكهم لأهمية مشاركتهم بشكل خاص ، والمشاركة السياسية بشكل عام ، ولذلك هناك من يعتبر التصويت أدنى مستويات المشاركة السياسية ([2]).

5 – المستوى الخامس : فهو قاعدة التدرج العريضة فيشكلها أولئك الهامشيين أو اللامبالين سياسيا والمنصرفين عن المشاركة السياسية . ([3])

([1]) . المرجع السابق ذاته ، ص 18-19 .
([2]) . داوود الباز ، مرجع سابق ، ص 34 .
([3]) . جمال مرعي ، مرجع سابق ، 13 .

يلاحظ إن المشاركة السياسية لها مفهوم ضيق ومفهوم واسع فالمفهوم الضيق يقصد به اهتمام الموطن بالسياسة من خلال ملاحظة ومتابعة القرارات السياسية والأوضاع السياسية للدولة،أما المفهوم الواسع يتمثل في مشاركة المواطن في اتخاذ القرار السياسي أو الوصول إلى منصب سياسي معين .

وعليه نستنتج إن مستويات المشاركة عديدة ويصعب تحديد أعلى مستوياتها واقلها ، فهناك تداخل واضح فيما بينها فكل تصنيف يرتكز على مقومات معينة تختلف حسب اختلاف وجهات نظر علماء السياسة ، فقد يكون أعلى مستوى للمشاركة في تصنيف معين هو الأقل فاعلية في تصنيف آخر .

ثانيا : أشكال ومظاهر المشاركة السياسية :

في حين أن بعض العلماء المختصين يميزون بين شكلين من أشكال المشاركة السياسية :

الشكل الأول : والذي يشمل النشاطات المنظمة أو التقليدية وهي ([1]) :

- التسجيل في القوائم الانتخابية .
- التصويت .
- منظمات المجتمع مدني .
- الانتساب إلى الأحزاب السياسية .
- حضور اللقاءات والاجتماعات السياسية .
- المشاركة المنظمة في الحملات الانتخابية .

([1]) . فتحي خضر ، **دور الحركة الطلابية في جامعة النجاح الوطنية في ترسيخ مفهوم المشاركة السياسية 1994-2000** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة النجاح الوطنية ، 2008، ص 30-31 .
ورد أيضا في : خديجة راجح ، **المشاركة السياسية للمرأة اليمنية في الأحزاب السياسية** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الأردنية ، عمان ، 2003 .، ص 7 .

الشكل الثاني : ويشمل **النشاطات المؤقتة أو غير التقليدية** والتي تعبر عن موقف من قضية أو حدث وتتجسد بالإعمال الاحتجاجية كالإعتصامات والمظاهرات وأعمال العنف ، وليس بالضرورة أن تكون هذه الأشكال غير قانونية ، بل قد يكون منها ما هو شرعي وقانوني كالتظاهر السلمي مثلا. **([1])**

والحقيقة إن هذا الشكل من أشكال المشاركة هو بمثابة التعبير عن السخط والاستياء من قبل فئة من الناس حيال سياسة معينة تنتهجها الحكومة ، فإذا قام الأفراد بالانخراط بعملية المشاركة من خلال النشاطات الاتفاقية دون أن يحققوا رغباتهم فان البديل الوحيد المتبقي أمامهم هو هذا النوع من المشاركة ، حيث تكون أمام هؤلاء الأفراد مجموعة من الخيارات والتكتيكات الممكنة والمتاحة للتأثير على الحكومة .

ومن الممكن أن تتدرج المشاركة المؤقتة وتأخذ شكل المشاركة المنظمة حين يقوم الناخب بالتصويت للمرشحين الأكثر تطرفا والأكثر عنفا . ([2])

تعد المظاهرات من أكثر النشاطات شيوعا ضمن هذه الطائفة من أشكال المشاركة السياسية ، وتوجد لها أنواع متعددة ومتنوعة هي ([3]) :

المظاهرات المحركة : ووظيفة هذا النوع من المظاهرات هي إبراز قضية وفرضها احتجاجا على إخفاء المؤسسات السياسية لها عن المسرح السياسي ، ومن أمثلة هذا النوع من المظاهرات تلك التي يقوم بها أنصار المرأة .

المظاهرات الروتينية : وهي تهيئ للمنظمات فرصة للتعبير عن قدرتها على التعبئة إزاء قضايا اللحظة الراهنة ، ومن أمثلتها المظاهرات النقابية لتحصيل حقوق العمال .

المظاهرات المقترنة بالأزمات السياسية الشاملة : وتنحصر مطالب هذه المظاهرات بالمحافظة على السلطات العامة أو إسقاطها .

ويعد استخدام العنف احد الأساليب المهمة التي يلجا إليها الأفراد للضغط على الحكومة ، وعلى الرغم من إن البعض يستثني العنف من أشكال المشاركة السياسية ، وذلك لكونه فعلا أو عملا لا يتمتع بالصفة القانونية ، إلا انه يرى ضرورة تضمين العنف ضمن أشكال

([1]) . السيد عليوة ، منى محمود ، **المشاركة السياسية**، مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية ، القاهرة ، 2000، ص 2 .
([2]) . فيليب برو ، مرجع سابق ، ص 176-178 .
([3]) . المرجع ذاته ، ص 343 .

المشاركة السياسية ، وذلك لكونه يتفق مع الفلسفة التي تقوم عليها المشاركة السياسية ، فهو نشاط يلجا إليه الأفراد للتأثير على سياسة الحكومة حيال قضية معينة ، كما إن الاعتبارات العملية والمتمثلة في استجابة صانعي القرار لمطالب مثيري العنف تعزز قناعتنا باعتبار العنف شكلا من أشكال المشاركة السياسية ، وقد سبق أن انتهجت بعض الحكومات سياسة مغايرة حيال قضايا معينة ، وذلك بعد الاحتجاج العنيف الذي تقوم به بعض الجماعات داخل الدولة .

وعلى هذا الأساس فقد قسم أبرش أشكال المشاركة السياسية إلى مشاركة ظرفية ومشاركة دائمة ومستمرة . وتعرف المشاركة الظرفية بأنها " فعل آلي يمارسه الفرد لمرة واحدة أو عدة مرات في مناسبات محددة " ومن مظاهرها التصويت في الانتخابات وفي الاستفتاءات حيث تختص غير النشيطين سياسيا من الجمهور .

أما المشاركة المستمرة فهي الأقل عددا من الجمهور ، ومن مظاهرها المشاركة في الأحزاب السياسية والنضال السياسي داخلها والانتماء إلى الجمعيات والمنظمات الشبابية والنسائية والجمعيات الدينية والنقابات الطلابية وحتى العنف السياسي . ([1])

وهناك من قام بتقسيم أشكال ومظاهر المشاركة السياسية إلى التالي : ([2])

1 – مشاركة رسمية (مؤسسات) : وهي مشاركة أولئك المسئولين الذين يقومون بوظائفهم الثابتة ، وأولئك المنخرطين في النظام السياسي .

2 – مشاركة منظمة : وهي المشاركة من خلال الأجهزة والمؤسسات التي تقوم بمهمة تجميع ودمج المطالب الفردية ، وتحويلها إلى اختيارات سياسية في إطار برامج محددة كالأحزاب .

3 – مشاركة مستقلة : هي مشاركة الفرد بصورة مستقلة ، ويتمتع من خلالها بحرية مطلقة في تحديد نوع مشاركته ودرجتها .

4 – مشاركة ظرفية : وهي التي من خلالها يمارس الفرد فعل لمرة واحدة أو عدة مرات، ثم يصيبه الخمول ، كالتصويت .

([1]) . إبراهيم أبرش ، مرجع سابق ، ص 251.

([2]) . عبير طهبوب ، مرجع سابق ، ص 21-22 .

5 – مشاركة مستمرة ودائمة : وهي المشاركة الأكثر بروزا في المجتمع ، خاصة في المجتمعات الديمقراطية التي تعتبر مأسسة المجتمع وفعالية المجتمع المدني ركنان أساسيان في بنيتها السياسية كالأحزاب ، النقابات ، جماعات المصالح ، المنظمات .

هناك العديد من التقسيمات لأنشطة المشاركة السياسية التي قسمت إلى عدة مستويات أو تدرجات تختلف في ضيقها أو اتساعها وشمولها لتلك الأنشطة ومن ابرز التدرجات تدرج فيربا و ني ، ونموذج وليم ستون ، وتدرج ميشيل روش . وسنعرض هنا لتدرج ميشيل روش حيث اقترح تدرجا يرى انه يغطي مستويات ممارسة المشاركة السياسية ككل وهو في الوقت نفسه ملائم لمختلف الأنساق السياسية وتكمن أهميته في شموله وإمكانية تطبيقه على انساق سياسية مختلفة ، وقد صاغ هذا التدرج بشكل هرمي (هيراركي) وهو ما ركز عليه علماء الاجتماع في دراساتهم نورده على النحو التالي : ([1])

1 - تقلد منصب سياسي أو إداري (كممارسة فعلية) .
2 - السعي نحو منصب سياسي أو إداري .
3 - العضوية النشطة في التنظيمات السياسية .
4 - العضوية العادية في التنظيمات السياسية .
5 - العضوية النشطة في التنظيمات شبه السياسية .
6 - العضوية العادية في التنظيمات شبه السياسية .
7 - المشاركة في الاجتماعات السياسية العامة .
8 - المشاركة في المناقشات السياسية غير الرسمية .
9 – الاهتمام بالسياسة العامة .
10 - التصويت في الانتخابات .
11 – غير المهتمين أو اللامبالون بالسياسة .

ثالثا : القنوات التي من خلالها تتم المشاركة السياسية :

([1]) . Michael Rush **, politics and society , an introduction to political sociology** , N.Y : prentice hall 1992 ,p. 112 .

يمكن حصر القنوات التي يمكن للمواطن من خلالها ممارسة حقه في المشاركة والتأثير على متخذي القرار السياسي ، أو يسعى من خلالها لتكون مشاركه مؤسساتية فيما يلي : ([1])

1- **التصويت في الانتخابات** : ويعد من ابرز مظاهر المشاركة السياسية في النظم الديمقراطية ، حيث يشارك الشعب في ممارسة السلطة من خلال اختيار ممثليه . إلا أن الحكم على مدى فعالية وصدق الانتخابات كتجسيد للمشاركة السياسية للمواطنين ؛ يرتبط بطبيعة النظام السياسي ، ومدى صدق توجهات الديمقراطية ، بالإضافة إلى نزاهة الانتخابات .

2- **الاستفتاء الشعبي** : وهو نوع من المشاركة تلجا إليه الأنظمة الديمقراطية ، والتي تفضل اخذ الموافقة الشعبية قبل تطبيق قانون أو إجراء تنوي اتخاذه . وأحيانا يكون إجباريا .

3- **الاعتراض الشعبي** : وهو نوع من المشاركة تلجأ إليه بعض النظم السياسية في وضع دستوري محدد ، ويعطي المواطنين حق الاعتراض على قانون يصدره البرلمان .

4- **الاقتراح الشعبي** : وهو إعطاء الشعب حق اقتراح مشروع قانون .

5- طلب إعادة الانتخاب لبعض النواب إذا أثيرت شكوك قانونية حولهم .

6- اللجوء إلى وسائل الضغط ، كالإضرابات ، والمظاهرات ، العصيان المدني، وحتى العنف عندما تغلق قنوات المشاركة الشرعية الأخرى .

7- جماعات الضغط : وذلك بلجوء جماعة من المواطنين لهم مصلحة للتأثير على متخذي القرار من خلال تشكيل جماعة ضغط تقوم بالضغط باتجاه قرار لاتخاذه أو التراجع عنه .

8- تنظيمات المجتمع المدني .

9- الأحزاب السياسية : وتعتبر في الأنظمة التي تؤمن بالتعددية بمثابة المحرك الأساسي لعملية الانتخابات ، فمن خلالها يمكن تعبئة الرأي العام وإقحامه في الحياة

([1]) . عبير طهبوب ،مرجع سابق ، ص 22 .

السياسية ، وحث المواطنين على المشاركة ، بالإضافة إلى إنها تقوم بعملية تسييس للمواطنين عبر صحفها وندواتها واجتماعاتها .

المطلب الخامس

وسائل المشاركة السياسية

تتعدد وسائل المشاركة السياسية ، ويذكر أساتذة علم الاجتماع السياسي والعلوم السياسية مستويات متباينة للمشاركة تتفاوت في ترتيبها حسب أراء كل منهم ، ولكن يلاحظ بصفة عامة على هذه الآراء إنها تكاد تجمع على احتلال التصويت لأدنى درجات سلم وسائل المشاركة . والبعض يصوغ نماذج المشاركة في شكل هرمي يجعل على قمته تقلد منصب سياسي أو إداري كأهم وسيلة للمشاركة ويجعل التصويت في أسفل ذلك الهرم . ([1])

ويمكن الانتباه لوجود اختلاط وتشابك بين وسائل المشاركة السياسية وبين أشكال وقنوات ومظاهر المشاركة السياسية تتدرج مستويات المشاركة لدى علماء الاجتماع السياسي تدرجا تنازليا على النحو التالي: ([2])

1. تقلد منصب سياسي أو إداري .
2. السعي نحو منصب سياسي أو إداري .
3. العضوية النشطة في التنظيمات السياسية .
4. العضوية العادية في التنظيمات السياسية .
5. العضوية النشطة في التنظيمات شبه السياسية .
6. العضوية العادية في التنظيمات شبه السياسية .
7. المشاركة في الاجتماعات السياسية العامة .
8. المشاركة في المناقشات السياسية غير الرسمية .
9. الاهتمام العام بالسياسة .
10. التصويت في الانتخابات .

([1]) . داوود الباز ، مرجع سابق ، ص 34-35 .
([2]) . عبد الهادي الجوهري ، مرجع سابق ، ص 25

وقد انتقد البعض اهتمام علم الاجتماع السياسي بتقلد المنصب السياسي والإداري كأهم وسيلة للمشاركة باعتبار انه ليس قرينة على ايجابية الفرد في الحياة السياسية ، فكم من مسئول سياسي تقلد منصبا رسميا ولم يزد دوره عن دور الموظف العام . ([1])

ويغالي البعض في إهدار قيمة حق التصويت كأهم وسائل المشاركة السياسية ، حيث رأى إن إدلاء المواطن بصوته في الانتخاب لا يمثل البتة أسلوبا من أساليب المشاركة ، ويعلل ذلك بان الناخب إذ يدلي بصوته فانه يؤدي عملا يتصل مباشرة بالسلطة الرسمية ، فهو بالاشتراك في الانتخاب يسهم في التشكيل العضوي لتلك السلطة ، بينما الاشتراك في الحياة السياسية يعني الاشتراك في تكوين القوى غير الرسمية أي القوى الشعبية التي تنهض من القاعدة وتؤثر في السلطة الرسمية .

وبما إن وسائل المشاركة السياسية في مجتمع الدراسة محدودة نحن نرى إن التصويت في الانتخابات البلدية والنيابية والعضوية في النقابات والجمعيات الخيرية هي الوسائل المتاحة لأبناء مجتمع الدراسة أن يقوموا بالمشاركة من خلالها .

يمكن اعتبار التصويت أدنى درجات سلم وسائل المشاركة ، والبعض يصوغ نماذج المشاركة في شكل هرمي يجعل على قمته تقلد منصب سياسي أو إداري كأهم وسيلة للمشاركة ويجعل التصويت في أسفل ذلك الهرم ، وقد انتقد البعض اهتمام علم الاجتماع السياسي بتقلد المنصب السياسي والإداري كأهم وسيلة للمشاركة باعتبار انه ليس دليلا على ايجابية الفرد في الحياة السياسي ، فكم مسئول سياسي تقلد منصبا رسميا ولم يزد دوره عن دور الموظف العام ، ويغالي عدد من السياسيين في إهدار قيمة حق التصويت كأهم وسائل المشاركة السياسية ([2]) ، حيث يرى طه بدوي " إن إدلاء المواطن بصوته في الانتخاب لا يمثل البتة أسلوبا من أساليب المشاركة " ([3]) ، ويعلل ذلك بان الناخب إذ يدلي بصوته فانه

([1]) . داوود الباز ، مرجع سابق ، ص 34-35 .
([2]) . سارة العنزي ، مرجع سابق ، ص 34 .
([3]) . طه بدوي ، **الحياة السياسية في مفاهيمنا الثورية** ، المجلة المصرية للعلوم السياسية ، القاهرة ، العدد 28، ص 313 .

يؤدي عملا يتصل مباشرة بالسلطة الرسمية ، من خلال اختياره لممثليه في السلطة التشريعية وتشكيل القوى الشعبية التي تؤثر في العملية السياسية.([1])

ولكن هذا القول يرد عليه بأنه إذا كان يرتبط بمفهوم الحياة السياسية للإسهام في خلق طاقات القوى الشعبية فان هذه القوى غاية ما تصبو إليه هو تشكيل السلطات ، ولا يتأتى ذلك إلا بالمنافسة فيما بينها من اجل كسب أصوات الناخبين من خلال التصويت الذي يعد أساس النظام الديمقراطي من كافة الوجوه المختلفة التي تشمل :

تشكيل السلطتين التشريعية والتنفيذية ، ويربط الكثيرون بين المبدأ الديمقراطي والتصويت كوسيلة لإسناد السلطة ، ويقولون : انه لا قيام للديمقراطية ما لم يكن التصويت هو وسيلة اختيار الحكام وأساس عملهم ، حيث يعد هو الوسيلة الأساسية الأولية التي يتم بها التعبير عن علو إرادة الشعب ، وضرورة احترام حقوقه وحرياته . ([2])

ويلي حق التصويت وسائل أخرى من وسائل المشاركة مثل عضوية الأحزاب السياسية، والنقابات ونشاط الجمعيات الأهلية ، وإسهام الصحافة في توجيه الرأي العام وتكوين الوعي السياسي .

العضوية في النقابات : تعد إحدى قوى الديمقراطية في معظم المجتمعات تؤثر فيها وتتأثر بها ، وبحلول القرن العشرين تقرر حق الاقتراع العام للعملين بالنسبة لتشكيل نقاباتهم باعتبار إن هذا الحق يعتبر وسيلة هامة لتدعيم الديمقراطية ، واستغلت النقابات العمل السياسي لتحقيق أهدافها المهمة باعتبارها وسيلة لا غاية ([3]).

هذه النقابات تعد من ابرز قنوات المشاركة في العملية السياسية ، حيث تقوم بدور جماعات الضغط المدافعة عن المصالح المباشرة لأعضائها بما يفعل دورها عينيا بالنسبة للاحتياجات المعيشية لأعضائها ، الأمر الذي يوفر لها قاعدة حقيقية تسمح لها بلعب دور في الحياة العامة.

([1]) . سارة العنزي ، مرجع سابق ، ص 34 .
([2]) . سارة العنزي ، المرجع السابق ذاته ، ص 35 .
([3]) . جمال البنا ، **الحرية النقابية** ، ج2 ، الاتحاد الإسلامي الدولي للعمل ، جنيف 1988 ، ص 125 .

الجمعيات الأهلية وبالأخص الجمعيات التي تعكس فعليا قوى بذاتها حيث تقوم هذه النوادي بلعب دور أساسي في الحياة العامة ، واشتغال هذه النوادي بالعمل السياسي ليس جديدا أو مستحدثا ، فالجامعات في كل بقاع الأرض تتشارك في صنع الحياة السياسية ، فلم تعد السياسة ترسم داخل دائرة مغلقة كما كان الحال في النظام البرلماني وإنما أصبحت السياسة ترسم على ارض واسعة تساهم فيها قوى عديدة ، فبدلا من الأحزاب والبرلمانات وجدت نواد ترسم البرامج السياسية ([1]) .

إن التطبيق العملي لعملية التصويت في الأنظمة السياسية ظهر منه عيب في الديمقراطية النيابية يتمثل في استقلال البرلمان تماما عن الشعب والناخبين بعد انتخابه ، ولذا ظهرت الديمقراطية شبه المباشرة كتطور للنظام النيابي ، يتيح لجمهور الناخبين حق مشاركة النواب في مهمتهم الموضوعية بوسائل تختلف في ثقلها وقوتها ([2]) ، وتتباين في مظاهرها ، ويبقى الاستفتاء الشعبي أهم مظهر من هذه المظاهر السياسية في المشاركة .([3])

([1]) . سارة العنزي ، مرجع سابق ، ص 34 .
([2]) . سعاد الشرقاوي ، **علم الاجتماع السياسي** ، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية ، مصر ، 1971 ، ص3.
([3]) . سارة العنزي ، مرجع سابق ، ص 35 .

المطلب السادس

- دوافع و محفزات المشاركة السياسية

المشاركة السياسية واجب وطني على كل البالغين العاقلين ، وانطلاقا من الحقيقة القائلة إن كل فعل يقوم به الفرد لا بد له من دافع ؛ فالفعل السياسي لابد له من دافع أيضا يحفز المواطن على المشاركة السلمية منها ، والتي تأخذ طابع المعارضة والعنف والولاء والتأييد. ويبرز عادة هذا الدافع من واقع المحيط أو البيئة الاجتماعية التي يعيش فيها متخذ الفعل ([1]) .

في الحقيقة تختلف الدوافع التي يقصد الأفراد من ورائها الانخراط في عملية المشاركة السياسية ، فهناك من يكون دافعه هو تحقيق المصلحة الشخصية ، كالحصول على منصب أو حتى الحصول على مقابل مادي . ([2])

وهناك من يكون دافعه هو تحقيق المصلحة العامة كتأكيد الولاء لوطنه والسعي لتحقيق أهداف عامة تحقق المصلحة العامة . وهناك من يكون دافعة منطلق من المصلحتين معا(الشخصية والعامة) . وفي الحقيقة لا يمكن حصر دوافع المشاركة السياسية لكل فرد ، إلا أن الشيء الأكيد إن الفرد يهدف من عملية المشاركة السياسية إلى تحقيق مصلحة معينة سواء كانت شخصية أو عامة بغض النظر عن شكلها (اقتصادية ، اجتماعية ، الخ ...).([3])

من اجل النهوض بمستوى المشاركة السياسية لابد من تنمية الدوافع الكامنة بداخل المواطنين ، والعمل على تحفيزها عبر مجموعة من الإجراءات أو المحفزات **([4])** :

([1]) . إبراهيم أبراش ، مرجع سابق ، ص 27.
([2]) . إياس عاشور ،مرجع سابق ، ص 13 .
([3]) . المرجع ذاته ، ص 13 .
([4]) . فتحي خضر ، مرجع سابق ، ص 33 .

1. المحفزات السياسية : إن تأثر المواطن بالمحيط السياسي يساهم بدفعه للمشاركة السياسية ، وهذه المنبهات تنشا من خلال مطالعة الحملات الإعلامية أو الدعائية للأحزاب والحركات السياسية ، وأيضا المؤتمرات العامة واللقاءات والمنظرات والمنابر السياسية كالجامعات والمساجد والأندية والجمعيات ومؤسسات المجتمع المدني ، كما إن الاطلاع على تجارب الآخرين يعتبر محفزا للمشاركة السياسية .

2. الواقع الاجتماعي : من المؤكد إن المكون الاجتماعي لأي مجتمع يتأثر بمستوى تعليم ودخل ومهنة وجنس أفراد المجتمع ، مما يعكس حجم وشكل المشاركة السياسية ، فأصحاب الدخل المرتفع والأكثر تعليما هم الأكثر مشاركة في الحياة العامة ممن هم اقل دخلا وتعليما .

3. ماهية الإطار السياسي : هناك دور بارز للمؤسسة السياسية في الوطن وللقيادات السياسية التي تقود هذه المؤسسات في بلورة مفهوم المشاركة السياسية عبر توفير المؤسسات والآليات التي تشجع مشاركة المواطنين في الأحزاب ومؤسسات البلد السياسية ، ورحابة مجالات الحريات العامة والصحافة ([1]) .

تشترك دوافع نفسية عديدة للمواطنين في مشاركتهم السياسية تتمثل في الأمور التالية([2]) :

- تمنحهم الثقة بالنفس وهم يشاركون عبر العملية الانتخابية في اختيار من يمثلهم ، فهي تعطي كل فرد الإحساس بأهميته كمواطن ، وقيمته كفرد في المجتمع الذي يعيش فيه.
- تشكل المشاركة للمواطن طموحا من اجل الحصول على الحرية ؛ خاصة لمن لا يملك خصائص النضال ، فهو من خلالها يشبع رغبة الأنا .
- قد تكون المشاركة السياسية طلبا لموقع أو منصب .

([1]) . السيد عليوة ومنى زكي ، مرجع سابق ، ص 6 .
([2]) . عبير طهبوب ، مرجع سابق ، ص 13 .

- وسيلة للتعبير عن وعي سياسي كنوع من الواجب الوطني والذي تمتد جذوره في الشخصية عبر عملية التنشئة السياسية في المجتمع والتي لا تتساوى المجتمعات في بثه .
- أداة للتعبير عن مطالب معينة عادة ما تكون نقابية أو سياسية أو اجتماعية .

كما تأتي المشاركة كسياسة دفاعية ضد خطر متوقع ([1]) ، فالمناخ السياسي العام والظروف التي تحيط بالدولة ، قد تخرج الفرد من حالة اللامبالاة وتدفعه نحو المشاركة . كالخوف من وصول أفكار متطرفة إلى السلطة ، أو تحرك العلمانيين خوفا من تأثير الحركات الأصولية . بالإضافة إلى احتمالات مشاركة الأفراد كمظهر من مظاهر التضمن العائلي أو القبلي أو العشائري .

ويشكل الإطار الاجتماعي والثقافي قاعدة أساسية في تحديد طبيعة وحجم ودرجة المشاركة السياسية . وهذه القاعدة تنبثق عنها مجموعة من القيم ، والعادات ، والتقاليد ، والقوانين في المجتمع ، وهو ما يعرف " بالموروث الثقافي " ، هذه الموروث الذي قد يشكل دافعا نحو مشاركة ايجابية ، وقد يورث صورة ذهنية تؤثر في المشاركة السياسية سلبيا .([2])

ويختلف الأفراد في قدراتهم واستعداداتهم العقلية والاجتماعية والجسدية . كما تختلف في الميول والعناصر الشخصية الوراثية والاستعدادات السياسية . فالفرد النشيط سياسيا هو من يمتلك خصائص النضال ، وتتصف شخصيته بالاستقلال ؛ فيحاول فهم ما يدور حوله ، ويتميز بحساسية ووعي اجتماعي واضحين .

كما تشكل درجة الوضوح في الأهداف السياسية التي تتطلب مشاركة المواطنين دافعا للمشاركة ، خاصة إذا ارتبطت هذه الأهداف باحتياجات اكبر عدد من هؤلاء الذين يتكون منهم النسق السياسي . ومن هنا ؛ أدركت الدول التي انتهجت الديمقراطية إن المشاركة السياسية ستزداد وتصل إلى وضعها الطبيعي ، وتحقق نتائج مقبولة ؛ إذا أدمجت كافة قطاعات المجتمع في قطاع التنمية ، والتي سوف تعمل هذه المشاركة على توليد المسئولية الجماعية نحو القرارات المتخذة . فالتنمية الاقتصادية لها أثرها الكبير في تشجيع الأفراد وتحفيزهم على المشاركة من حيث : مستوى المعيشة ، وفرص العمل ، والتقليل من أهمية

([1]) . فيليب برو ، مرجع سابق ، ص 212 .
([2]) . احمد الربايعة ، مرجع سابق ، ص 53 .

الفروق البيولوجية بين الجنسين ، بالإضافة إلى إنها قد تغير في بنية مؤسسة العائلة ووظائفها ، كما تمنح أفراد القدرة على خوض الحملات الانتخابية وتحمل أعبائها ونفقاتها.([1])

الملاحظات التي يمكن تسجيلها حول العوامل التي تعزز المشاركة في المجتمع ([2]) هي:

1 – تميل مستويات المشاركة السياسية إلى الاختلاف داخل المجتمع وفقا لحالة الاقتصادية والاجتماعية ، فتكون مشاركة الأكثر تعليما ودخلا ويشغلون مكانة عالية عادة أعلى من الأقل تعليما وغنى ويشغلون مكانه متواضعة .

2 – تتضمن عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية توترا بين الجماعات الاجتماعية ، ونشأة جماعة جديدة تهدد الجماعات ذات المكانة الأقل لتحسين وضعها . ونتيجة لذلك يتضاعف الصراع بين الطبقات والجماعات ، ويؤدي اشتداده إلى تحويل هذه الجماعة إلى السياسة اثر زيادة الوعي الجماعي .

3 – إن هناك علاقة ايجابية بين التنمية وكثافة نشاط الروابط التي تتصل بالمشاركة السياسية، فتعمل التنمية على زيادة العلاقات الوظيفية وربط النخبة بالعامة .

4 – يترتب على عمليات التنمية توسعا ملحوظا في وظائف الحكومة التي تتأثر كذلك بمستوى التنمية الاقتصادية .

5 – تتضمن عملية التنمية ثقافة سياسية موحدة ، فالتنمية الوطنية تتم في الدولة الأمة حيث تميل علاقة الأفراد بها للسمو فوق كل الولاءات الأخرى .

([1]) . منى الضمور ، مرجع سابق ، ص 51 .
([2]) . ثروت مكي ، مرجع سابق ، ص 81 .

المطلب السابع

عدم المشاركة :

- السلوك السياسي المضاد (الإحجام أو عدم المشاركة أو اللامبالاة السياسية)

يعد ما يعرف بالسلوك السياسي المضاد (Opposite Political Behavior) من المواضيع الهامة التي لا يكتمل فهمنا للمشاركة السياسية دون الخوض فيه .

والمقصود بالسلوك السياسي المضاد هو الإحجام عن المشاركة أو عدم المشاركة (Non-Participation) وهي ظاهرة بدأت تأخذ العناية والاهتمام من قبل علماء السياسة ، وذلك لانتشارها بشكل كبير في الديمقراطيات الغربية بشكل عام . ([1])

والحقيقة انه ليس بالضرورة أن يخلو هذا السلوك من نتائج وأثار سياسية معينة ، فعندما لا تقوم مجموعة من الأفراد بالتصويت في الانتخابات فهذا يعني وجود أسباب متعددة دفعتهم إلى عدم المشاركة قد يكون من ضمنها أسباب سياسية ، كمن يقاطع الانتخابات لتسجيل مواقف معينة أو احتجاجا على السياسة الحكومية ، كما إن عدم تصويت عضو مجلس تشريعي على قانون ما قد يكون نابعا عن حالة توفيقية يرغب من خلالها في عدم التصادم مع قوى أخرى داخل المجلس ، أو قد يكون احتجاجا على وضع القضية المناقشة على رأس الأجندة وهي لا تستحق المناقشة وهكذا .

وهناك من يرى إن ظاهرة عدم التصويت في الانتخابات ناجمة عن عدة أسباب من أهمها :

1 - عدم شعور الأفراد بالاندماج الاجتماعي ، وينتشر هذا الشعور بين الأقليات ، او بين الأفراد الذين يشعرون بأنهم مهمشون أي مرفوضون في الدولة .

([1]) . إياس عاشور ، مرجع سابق ، ص 16 .

2 - عدم الثقة في المرشحين (عدم وجود مرشح مثالي) .

3 - الإحساس بعدم الجدوى في أن يؤثر التصويت على قرارات الحكومة .

ويرى عبد الهادي الجوهري إن أهم أسباب ما يعرف بالسلوك السياسي المضاد أو بمعنى آخر معيقات المشاركة السياسية هي كالتالي ([1]) :

1 - ما يتوقعه الفرد من نتائج سلبية في المشاركة كتهديد سلامته الشخصية أو الخوف من توتر العلاقات مع الآخرين أو فقدان الوظيفة ... الخ .

2 - القناعة بان نتائج العمل السياسي غير مفيدة ولا طائل منها ، وان هناك فجوة بين القول والفعل .

3 - غياب عوامل الاستثارة والمنبهات السياسية ويرتبط ذلك بوسائل الإعلام والتنشئة السياسية في المجتمع .

4 - المناخ السياسي العام ، ويرتبط ذلك بالمؤسسات والتنظيمات القائمة في المجتمع والدستور ، وطبيعة النظام الحزبي .

5 - طبيعة البناء الاجتماعي للمجتمع كالعامل الثقافي والعامل الاقتصادي والنظرة لدور الأفراد (الرجل و المرأة) .

6 - عدم توفير المجتمع للحاجات الأساسية للأفراد بحيث يضعف الانتماء والولاء لهؤلاء الأفراد مما يضعف اندماجهم الاجتماعي .

7 - أسباب تاريخية كالغزوات الخارجية والحكم الأجنبي والأفكار والتيارات التي جاء بها، مثل الأفكار التي تقلل من ملامح العمل الجمعي والسلوك التعاوني وتبث قيم التفرقة بدلا من التجمع .

ورغم ما تقدم إلا إن الاعتقاد السائد بان المستوى العالي من المشاركة السياسية هو أمر جيد قد لا يعبر عن حالة استقرار في المجتمع . فهناك من يرى إن المشاركة السياسية تكون أعلى في الأماكن التي تشهد درجة عالية من الصراع في المجتمع ، حيث يكون هناك تنافس حاد بين القوى المختلفة لكسب دعم المواطنين ، او تكون هناك تناقضات عنصرية تثير انفعال المواطنين وتدفعهم إلى المشاركة بنسب عالية .

([1]) . عبد الهادي الجوهري ، مرجع سابق ، ص 33 .

ويرى العالم الأمريكي مونرو إن الإسهام السياسي المتزايد قد يشكل تهديدا للعملية الديمقراطية . وتؤكد نظرية تنجستين إن الزيادة المفاجئة في حجم الناخبين قد تعكس حالة الاضطراب والتوتر الموجودة في الدولة . لذلك هناك من يعتقد إن المعدلات المنخفضة للاقتراع تعتبر دليلا على اقتناع الناخبين بالطريقة التي تسير فيها الأمور في الدولة . ([1])

ومن الممكن أن يظهر الأفراد مستوى منخفض من المشاركة السياسية في الدولة ومع ذلك فأنهم يؤثرون في سياسات الحكومة ، ويتجسد ذلك من خلال قدرتهم على تأييد أو عدم تأييد القوى المتنافسة على السلطة . ومن جهة أخرى قد يظهر الأفراد مستوى عالي من المشاركة السياسية وذلك من خلال الإقبال على التصويت بكثافة ، والانضمام بأعداد كبيرة للأحزاب ، وحضور الاجتماعات العامة ، وعلى الرغم من ذلك يبقى تأثيرهم على سياسة الدولة منعدم أو ضعيف ، وتتجسد هذه الحالة في الدول الدكتاتورية . ([2])

لو لم يشارك الجميع فان طغاة العالم لن يكون بالإمكان إقصائهم ، وبالتأكيد كان الاتجاه القائل "بان هذا ليس من شأني فانا لست منخرطا في العمل السياسي " هو الذي جعل بالإمكان أن يتسلم هتلر السلطة . وعلى عكس المشاركة فان عدم المشاركة يشير إلى تقليل أو إلغاء المشاركة السياسية نتيجة للاختيار ، أو اللامبالاة ، أو القسر ... الخ .

وإذا تتبعنا عدم المشاركة إلى النهاية فان النتيجة يمكن أن تكون إلغاء كل أشكال المشاركة .

فكثير من أنظمة الحكم البيروقراطية عادة ما تتجه إلى إغلاق قنوات المشاركة السياسية والتعددية وتأميم الصراع السياسي لحساب الزعامة الفردية أو الحزب الحاكم أو ائتلاف الأحزاب المسيطر مما يؤدي إلى نشوء أزمة شرعية تدفع النظام إلى تعميق أزمة المشاركة .. وهكذا . باختصار فان غياب المشاركة السياسية يقوض دعائم شرعية النظام الحاكم ، وغياب

([1]) . إياس عاشور ، سبق ذكره ، ص 16 .
([2]) . المرجع ذاته ، ص 17 .

القدرة والكفاءة يعني تدني فعالية النظام . واستمرار غيابهما معا يهدد شرعية وجود الدولة نفسها في نظر مواطنيها ،وفي نظر الدول الأخرى . ([1])

ويرى روزنبرج إن عدم مشاركة الكثير من أفراد المجتمع يرجع إلى عوامل عديدة أهمها انخفاض الوعي بأهمية النشاط السياسي ، كأن يرى الفردان النشاط السياسي مهدد لبعض جوانب حياته أو يؤثر على مكانته الاجتماعية . ([2])

ويحدد روبرت دال الأسباب التي تدفع الفرد اختياريا إلى عدم المشاركة السياسية في ست نقاط ([3]) :

1 - إن الشخص يشارك سياسيا بدرجة قليلة إذا وجد أن التعويضات التي يحصل عليها من خلال مشاركته هذه اقل بالمقارنة بالتعويضات التي يحصل عليها في أي نشاط أخر .

2 - تكون المشاركة في الحياة السياسية اقل إذا اعتبر الشخص إن الأهداف المطروحة الجديدة لا تختلف عن سابقتها وبالتالي فان مشاركته لن تغير شيئا في الواقع .

3 - المشاركة في الحياة السياسية تكون اقل عندما يشك الشخص في إمكانية تغير الأوضاع ، أي أن ثقته في نفسه وفي قدراته تدعوه إلى المشاركة الفعالة في السياسة، ولكن علمه باستحالة – أو صعوبة – التغيير تدعوه إلى عدم المشاركة .

4 - المشاركة في الحياة السياسية تكون اقل عندما يعتقد الشخص بأنه يمكن له الحصول على نفس الأهداف بدون الارتباط بالسياسة .

5 - تكون المشاركة في الحياة السياسية اقل إذا ما حكم الشخص على نفسه بمحدودية معلوماته السياسية ، ولهذا السبب فانه لا يمكن أن يكون شخصا فعالا في المجال السياسي .

6 - وأخيرا كلما زادت المعوقات أمام المشاركة السياسية كلما قل ارتباط الفرد بالعمل السياسي .

([1]) . طارق عبد الوهاب ، مرجع سابق ، ص 31 .
([2]) . المرجع ذاته ، ص 31 .
([3]) . داوود الباز ، مرجع سابق ، ص 112 .

يمكن تلخيص ([1]) أسباب اللامبالاة والاستنكاف عن المشاركة السياسية في البنود التالية :

1. الظروف التاريخية والمراحل التي مر بها المجتمع ، ويرتبط ذلك بالحكم الأجنبي ، و الغزوات ، والتيارات الفكرية الغربية والتي عادة ما تترك جميعها أثارا سلبية لدى المواطنين من خلال تقليل حماسهم وانتمائهم ، وتكريس جهودهم لمحو ملامح العمل الاجتماعي والسلوك التعاوني ، وبث الفرقة بينهم وإحساسهم بالغربة . " في الوقت الذي تشكل فيه المجتمعات الثورية أرضا خصبة للمشاركة السياسية "
2. الاغتراب السياسي : فيعتقد غابريل الموند وسيدني فيربا إن الاغتراب السياسي وراء هذه اللامبالاة والتي تعني وصول المواطن إلى هذه الحالة من الإحساس بالغربة وهو في بلده ، وان الأحداث السياسية التي تدور حوله لا تعنيه فيصاب بالسلبية وعدم الرغبة في المشاركة .
3. الشك السياسي : وهي حالة تصيب المواطن حين تنعدم الثقة بينه وبين العاملين في مجال السياسة والقيادات السياسية ، وهي نتيجة حتمية للاغتراب السياسي ، ويتولد عادة هذا الإحساس في الدول التي تسودها ديمقراطية شكلية وانتخابات محددة مسبقا ، وان العملية الانتخابية تهدف لإضفاء الشرعية ، وان الأحزاب جزء من اللعبة السياسية. ([2])
4. تأثير التنشئة السياسية التي يتلقاها الفرد : فالتنشئة قد تعزز لدى المواطن فضيلة الابتعاد عن السياسة وهمومها ، وقد تدفع بالخوف من السلطة والسياسة وتبعاتهما ، وهو إحساس ناتج عن واقعة معينة أو ضعف في الشخصية وإحساس بعدم القدرة على تحمل المسؤولية . كما يدفع الجهل والأمية بالفرد نحو تقوقع سياسي . لأنه شخص غير قادر على المفاضلة وجاهلا لأسباب الصراعات الدائرة . إضافة لذلك ، فان غياب التنشئة السياسية تؤدي إلى ضعف الحس الوطني وغياب الإحساس بالمسؤولية ، خاصة لدى تلك الشريحة المترفة في المجتمع والتي تنظر إلى السياسة بنوع من الاستهتار ، واعتبارها ملهاة للفقراء .

([1]) . عبير طهبوب ، مرجع سابق ، ص 19 .
([2]) . إبراهيم أبراش ، مرجع سابق ، ص 112 .

وفي نفس الوقت الذي يشكل فيه عدم الرضا من النسق السياسي القائم سببا في اللامبالاة التي يقع فيها المواطنين ، فان الثقة الكبيرة والرضا التام عن النظام السياسي القائم قد يشكل دافعا أيضا نحو اللامبالاة . وكأن المشاركة السياسية تأتي من القلق المعتدل . فحين يمنح النظام السياسي الثقة في الدول المستقرة والمتقدمة ديمقراطيا ، يؤدي ذلك إلى اطمئنانهم لمؤسسات هذا النظام والياته . فتقتصر مشاركتهم على التصويت إذا طلب منهم ، ولا يملكون الإحساس بضرورة المشاركة السياسية . ([1])

وينتقل الموروث الاجتماعي من جيل إلى جيل ، حيث يتعلم الفرد من خلال تنشئته الاجتماعية السلوك المناسب لثقافة مجتمعة ، وما تتضمنه هذه الثقافة من قيم واتجاهات من خلال الأسرة ، المدرسة ، وسائل الاتصال ، بالإضافة إلى الجماعات الاجتماعية المختلفة التي ينتمي إليها الفرد ، والتي تؤدي الدور الأهم بوصفها البداية الحقيقية للتفاعل الاجتماعي؛ بمنحه موقعه في المجتمع ، والقدرة على صنع القرار والتأثير لدى الآخرين ، بالإضافة إلى تحديد مقدار القوة المتاحة له اكتسابها ومن ثم ممارستها . ([2])

([1]) . إبراهيم أبراش ، مرجع سابق ، ص 63 .
([2]) . عبير طهبوب ، مرجع سابق ، ص 19 .

المبحث الثاني

المبحث الثاني

العوامل المؤثرة على نمط المشاركة السياسية

إن هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر في المشاركة السياسية ، فمن هذه العوامل ما يزيد من درجة المشاركة السياسية ويأخذ بيد الفرد ويزيد من تفاعله ومشاركته في المجتمع، أيضا هناك عوامل تحد أو تقل من درجة المشاركة السياسية للفرد في المجتمع ونحن هنا في هذا المبحث نريد ان نقوم بتوضيح هذه العوامل ما يحد من درجة المشاركة السياسية وما يؤثر في زيادة درجة المشاركة .

وقد قمنا بتقسيم هذه العوامل المؤثرة إلى مطالب في هذا المبحث وهذه العوامل هي الثقافة السياسية السائدة ، و التنشئة السياسية ، والعوامل الاقتصادية (كالمهنة و مستوى الدخل) ، والعوامل الاجتماعية (كالمستوى التعليمي و حجم الأسرة و الحالة الاجتماعية)، والعوامل الشخصية (كالعمر والجنس) .

المطلب الأول

الثقافة السياسية السائدة :

لكل مجتمع خصوصية تعكسها ثقافته السائدة بين أبنائه ، تلك الثقافة التي تطورها مجموعة القيم والمفاهيم والمعارف التي اكتسبها عبر ميراثه التاريخي والحضاري وواقعه الجغرافي والتركيب الاجتماعي وطبيعة النظام السياسي والاقتصادي، فضلاً عن المؤثرات الخارجية التي شكلت خبراته وانتماءاته المختلفة.

والثقافة السياسية هي جزء من الثقافة العامة للمجتمع . وهى تختلف من بلد لآخر حتى لو كان شعباه ينتهجان نفس الأساليب الحياتية، وينتميان إلى نفس الحضارة، ويتقاسمان الاهتمامات والولاءات .

على امتداد سنوات مديدة لم يحظ موضوع الثقافة السياسية للمواطن الأردني بشكل عام، والمرأة الأردنية، بشكل خاص، بتلك التي يستحقها مثل ذلك الموضوع المفرط في أهميته، وذلك على الرغم من أن انبعاث مسيرة الانفتاح السياسي في الأردن عام (1989) قد كان مسوغاً بالغ الوجاهة لإخضاع موضوع الثقافة السياسية للأردنيين لمباضع الفحص والنقاش والتحليل والتطوير، إذا ما أريد لمسيرة الانفتاح السياسي النجاح والمضي قدماً على طريق الديمقراطية الحقيقية للمجتمع.

فالثقافة السياسية السائدة في المجتمع تكون ذات أهمية عليا في قائمة العوامل المؤثرة على المشاركة السياسية ، فهي عبارة عن مجموعة كبيرة من المعارف اتجاه الحكم والشؤون السياسية ، أيضا الثقافة السياسية السائدة تشكل كم هائل لدى المواطن من الآراء والاتجاهات نحو النظام السياسي والسلطة والولاء والانتماء لهذا النظام ، ومن هنا جاءت أهمية متغير الثقافة السياسية السائدة في تأثيرها في توجهات الأفراد نحو المشاركة السياسية.

أولا : تعريف الثقافة السياسية :

يقصد بالثقافة السياسية مجموعة المعارف والآراء والاتجاهات السائدة نحو شئون السياسة والحكم، الدولة والسلطة، الولاء والانتماء، الشرعية والمشاركة.([1])

وتعنى أيضاً منظومة المعتقدات والرموز والقيم المحددة للكيفية التي يرى بها مجتمع معين الدور المناسب للحكومة وضوابط هذا الدور، والعلاقة المناسبة بين الحاكم والمحكوم.([2])

ومعنى ذلك أن الثقافة السياسية تتمحور حول قيم واتجاهات وقناعات طويلة الأمد بخصوص

([1]) . حسن علوان البيج ، " **المشاركة السياسية والعملية السياسية في الدول النامية** " ، **المستقبل العربي** ، العدد 223، 1997، ص 105 .
([2]) . نضال العضايلة ، **الديمقراطية وأدوات المشاركة السياسية** ، المؤلف ، الكرك ، 2004 ، ص 68 .

الظواهر السياسية، وينقل كل مجتمع مجموعة رموزه وقيمه وأعرافه الأساسية إلى أفراد شعبه، ويشكل الأفراد مجموعة من القناعات بخصوص أدوار النظام السياسي بشتى مؤسساته الرسمية وغير الرسمية، وحقوقهم وواجباتهم نحو ذلك النظام السياسي.

ولما كانت الثقافة السياسية للمجتمع جزءاً من ثقافته العامة، فهي تتكون بدورها من عدة ثقافات فرعية، وتشمل تلك الثقافات الفرعية : ثقافة الشباب، والنخبة الحاكمة ،والعمال، والفلاحين، والمرأة ، والثقافة القبلية والعشائرية .. الخ .

وبذلك تكون الثقافة السياسية هي مجموع الاتجاهات والمعتقدات والمشاعر التي تعطى نظاماً ومعنى للعملية السياسية، وتقدم القواعد المستقرة التي تحكم تصرفات الأفراد داخل النظام السياسي، وبذلك فهي تنصب على المثل والمعايير السياسية التي يلتزم بها أعضاء المجتمع السياسي، والتي تحدد الإطار الذي يحدث التصرف السياسي في نطاقه.

أي أن الثقافة السياسية تدور حول ما يسود المجتمع من قيم ومعتقدات تؤثر في السلوك السياسي لأعضائه حكاماً ومحكومين.

ويعرّف باي (Pye) الثقافة السياسية على أنها مجمل القيم الأصلية، والمشاعر والمعرفة التي تعطي شكل وجوهر العملية السياسية . ([1])

ويعرفها ايضا موريس دوفرجيه هي : مجموعة قواعد السلوك والمعتقدات والتقنيات المادية والفكرية المميزة لكتلة اجتماعية معينة . ([2])

وتعرف الثقافة أيضا بأنها نسقاً من القيم والاتجاهات وأنماط السلوك التي يكتسبها الأفراد بوصفهم أعضاء في المجتمع. أما الثقافة السياسية، فإنها تتأثر، وتؤثر في الوقت نفسه بطبيعة الثقافة السائدة، وذلك على اعتبار أنها مكون فرعي من مكونات تلك الثقافة.([3])

([1]) . Lucian pye ، **political culture and political development**, Princeton, Princeton U. P. , 1967.

([2]) . موريس دفرجيه ، **علم اجتماع السياسة : مبادئ علم السياسة** ، ترجمة سليم حداد ، المؤسسة الجامعية للدراسات ، بيروت ، 2001 ، ص 77 .

([3]) . كمال المنوفي . **أصول النظم السياسية المقارنة** ، الربيعان للنشر ، الكويت ، 1987 ، ص 150 .

أيضا تعرف الثقافة السياسية أنها تلك السائدة في المجتمع، والتي تتصل بعلاقة أفراده بالنظام السياسي بصورة مباشرة أو غير مباشرة من تقديم الولاءات والانتماءات لهذا النظام.([1])

ايضا استطاع الموند وفيربا التمييز بين ثلاثة أنواع من الثقافة السياسية ([2]) : الأبرشية أو المحدودة ، والتابعة، والمشاركة . ففي الثقافة السياسية الأبرشية أو المحدودة ، فإن المواطنين يعون بصورة غير محددة وجود حكومة مركزية فحسب، ويصدق هذا على القبائل المعزولة والتي لا يتأثر وجودها وبقاؤها بالقرارات الوطنية التي تتخذها الحكومة المركزية.

أما في الثقافة السياسية التابعة، فإن المواطنين ينظرون إلى أنفسهم غير مشاركين في العملية السياسية، وإنما كتابعين ورعايا للحكومة، كما هو الحال بالنسبة للشعوب التي تعيش تحت نظام ديكتاتوري.

أما في الثقافة السياسية الأكثر شهرة، وهي القائمة على مفهوم المشاركة، حيث يؤمن المواطنون بأنهم قادرون على المساهمة في النظام وأنهم أيضاً متأثرون به.

وبذلك فإن الفكرة الجوهرية في كتاب الموند وفيربا هي أن الديمقراطية أثبتت بأنها أكثر استقراراً في المجتمعات التي تزوّد فيها الثقافات المحدودة والخاضعة بثقل مضاد من حيث الجوهر للثقافة المشاركة. وهذا الخليط يطلق عليه (الثقافة المدنية - civic culture). في هذا التركيب المثالي، يكون المواطنون فاعلين بدرجة كافية في السياسية للتعبير عن خياراتهم المفضّلة لحكامهم ولكنهم ليسوا ضالعين في رفض قبول القرارات التي لا يتفقون معها. ([3])

ومن خلال ما تقدم نجد الإسهام والانخراط في العمل السياسي نابع في الدرجة الأولى عن الثقافة السياسية التي يحملها الفرد والتي سماها كل من الموند وفيربا بالثقافة المشاركة او ثقافة المشاركة .

([1]) . علي الصاوي ، **مدخل في الاجتماع السياسي للإدارة** ، مكتبة نهضة الشرق ، القاهرة ، ص 65 .

([2]) . Powell, G. Bingham , Almond, Gabriel A. **Comparative Politics** , Little , Brown, 1966 , , P.23 .

([3]) . موريس دفرجيه ، مرجع سابق ، ص 93.

وعلى ذلك يمكن تحديد عناصر مفهوم الثقافة السياسية على النحو التالي ([1]) :

- تمثل الثقافة السياسية مجموعة القيم والاتجاهات والسلوكيات والمعارف السياسية لأفراد المجتمع.

- الثقافة السياسية ثقافة فرعية. فهي جزء من الثقافة العامة للمجتمع تؤثر فيه وتتأثر به، ولكنها لا تستطيع أن تشذ عن ذلك الإطار العام لثقافة المجتمع.
- تتميز الثقافة السياسية بأنها متغيرة. فهي لا تعرف الثبات المطلق، ويتوقف حجم ومدى التغير على عدة عوامل من بينها : مدى ومعدل التغير في الأبنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ودرجة اهتمام النخبة الحاكمة بقضية التغير الثقافي، وحجم الاهتمام الذي توليه وتخصصه الدولة لإحداث هذا التغيير في ثقافة المجتمع، ومدى رسوخ هذه القيم في نفوس الأفراد.
- تختلف الثقافة السياسية بين مجتمع وآخر كما تختلف من فرد لآخر داخل المجتمع. هذا الاختلاف تفرضه عوامل معينة كالأصل ومحل الإقامة والمهنة والمستوى الاقتصادي والحالة التعليمية.

ثانيا : مكونات الثقافة السياسية :

يمكن الحديث عن مجموعة من العناصر أو المكونات للثقافة السياسية سواء تلك التي تتبناها الدولة (ثقافة الحكام) أو الثقافة الرسمية وتلك السائدة لدى أفراد المجتمع (المحكومين) والتي تسمى الثقافة غير الرسمية ومن هذه المكونات :

أ - المرجعية :

([1]) . حسين علوان البيج ، مرجع سابق ، ص 101 .

وهى تعنى الإطار الفكري الفلسفي المتكامل، أو المرجع الأساسي للعمل السياسي، فهو يفسر التاريخ، ويحدد الأهداف والرؤى، ويبرر المواقف والممارسات، ويكسب النظام الشرعية.([1])

وغالباً ما يتحقق الاستقرار بإجماع أعضاء المجتمع على الرضا عن مرجعية الدولة، ووجود قناعات بأهميتها وتعبيرها عن أهدافهم وقيمهم. وعندما يحدث الاختلاف بين عناصر النظام حول المرجعية، تحدث الانقسامات وتبدأ الأزمات التي تهدد شرعية النظام وبقائه واستقراره.

ومن أمثلة المرجعيات الديمقراطية، والاشتراكية، والرأسمالية، والعلمانية .. الخ وأغلب الظن أنه لا يوجد أثر محسوس للاختلاف بين عناصر المجتمع في الديمقراطيات الغربية، إذ أن هناك اتفاقا عاما على الصيغ المناسبة لشكل النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي، أما في الدول النامية فالمسائل المتعلقة بشكل نظام الحكم وطبيعة النظام الاقتصادي وحدود العلاقة بين الدين والدولة لم تحسم بعد ولا تزال مثار خلاف وصراع. بل يمكن القول إن القبيلة والتعصب العشائري تكاد تكون من أكثر المرجعيات بروزا في المجتمع الأردني بشكل عام ومجتمع البادية الشمالية بشكل خاص وذلك لعدة أسباب أهمها طبيعة المجتمع كونه يتكون من القبائل والعشائر ، أيضا الأسس التي تم توزيع الدوائر الانتخابية على أساسه فمن الدوائر الانتخابية قامت على أساس عشائري كدائرة مغلقة على أبناء عشائر محددة كدائرة بدو الشمال وبدو الوسط وبدو الجنوب .

ب ـ التوجه نحو العمل العام :

هناك فرق بين التوجه الفردي الذي يميل إلى الإعلاء من شأن الفرد وتغليب مصلحته الشخصية، وبين التوجه العام أو الجماعي الذي يعنى الإيمان بأهمية العمل التعاوني المشترك في المجالين الاجتماعي والسياسي.([2])

والتوجه نحو العمل العام والإحساس بالمسئولية الاجتماعية تجاه المجتمع وقضاياه من أهم

([1]) . صادق الأسود ، **علم الاجتماع السياسي ، : أسسه وأبعاده** ، جامعة بغداد ، بغداد ، 1990 ، ص 325.
([2]) . كمال المنوفي ، **أصول النظم السياسية المقارنة** ، مرجع سابق ، ص 153 .

مكونات الثقافة السياسية، ذلك أن هذا الشعور بالمسئولية يدفع المواطن إلى الإيجابية في التعامل مع القضايا والموضوعات في ظل ثقافة متشابهة مؤداها الإحساس بالولاء للجماعة.

يمكن القول إن نسبة كبيرة من أفراد المجتمع تكون مشاركتهم على أساس مصلحة خاصة سواء المرشحين أو الناخبين ، فالمرشح يريد أن يكون له مكانه اجتماعية هذا من جهة ومن جهة أخرى ليتمكن من تحقيق مصالحه الشخصية . أما بالنسبة للناخبين فتكون مصالحهم بدعم المرشحين الذين يقومون بتنفيذ وتحقيق مصالحهم الشخصية والتي تتمثل بالتعيينات والوظائف والمناصب .... الخ .

ج ـ التوجه نحو النظام السياسي :

الاتجاه نحو النظام السياسي والإيمان بضرورة الولاء له والتعلق به من ضرورات الإحساس بالمواطنة وما ترتبه من حقوق والتزامات. فكل ثقافة سياسية عليها أن تحدد النطاق العام المعقول للعمل السياسي والحدود المشروعة بين الحياة العامة والحياة الخاصة. ويتضمن هذا النطاق تحديد الأفراد المسموح لهم بالمشاركة في العملية السياسية ووظائف المؤسسات السياسية كل على حدة.([1])

كما تفرض الثقافة السياسية معرفة حدود المشاركة في هذا النظام مثل السن والجنس والمكانة الاجتماعية والوضع العائلي.

بالإضافة إلى أن بعض الثقافات السياسية تحرص على تحديد الأبنية والوظائف السياسية في الدولة، وكذلك الأجهزة المنوطة بتحقيق الأهداف التي تحددها الدولة. فالثقافة السياسية هي التي تدعم النظام، وتحدد أطره، وتغذيه بالمعلومات المستمدة من واقع البيئة وخصوصيتها، وتحافظ عليه وتضمن بقاءه.

إلا أن الفرد في المجتمع الأردني يعاني في بعض الأحيان من المزاوجة بين الولاء للنظام وبين الولاء للعشيرة .

د ـ الإحساس بالهوية :

([1]) . محمد المغيربي ، **قراءات في السياسة المقارنة : قضايا منهاجيه ومداخل نظرية** ، منشورات جامعة قاريونس ، بنغازي ، 1994 ، ص 226 .

يعتبر البعض أن الإحساس بالانتماء من أهم المعتقدات السياسية، ذلك أن شعور الأفراد بالولاء للنظام السياسي يساعد على إضفاء الشرعية على النظام، كما يساعد على بقاء النظام وتخطيه الأزمات والمصاعب التي تواجهه.

فضلاً عن أن الإحساس بالولاء والانتماء للوطن يساعد على بلورة وتنمية الشعور بالواجب الوطني وتقبل الالتزامات، كما يمكن من فهم الحقوق والمشاركة الفاعلة في العمليات السياسية من خلال التعاون مع الجهاز الحكومي والمؤسسات السياسية ، وتقبل قرارات السلطة السياسية والإيمان بالدور الفاعل لها في كافة مجالات الحياة.([1])

ولكن كما ذكرنا سابقا فالمواطن الأردني في بعض الحالات يكون لديه تضارب في تغليب الوطن أو الحزب على مصلحة العشيرة .

ثالثا : مضمون الثقافة السياسية :

تشير الأدبيات المتعلقة بالثقافة السياسية إلى انطواء هذه الثقافة في أي مجتمع على قدر من التباينات التي تفرضها معطيات ذاتية وموضوعية متداخلة تتعلق بجنس المواطن ودينه وعمره وبيئته المحيطة ووظيفته وطبقته الاجتماعية...الخ. ([2])

الأمر الذي يفضي إلى انشطار الثقافة السياسية إلى عدد من الثقافات الفرعية، كثقافة المرأة في مقابل ثقافة الرجل، وثقافة الشباب في مقابل ثقافة الكبار، وثقافة الكبار، وثقافة الريف في مقابل ثقافة المدينة، وثقافة العامة في مقابل ثقافة النخبة وثقافة القبلية أو العشيرة مقابل الثقافة المدنية أو ثقافة التحضر... الخ. غير أن ذلك لا يحول دون القول إن هناك سمات عامة تميز الثقافة السياسية بمجملها .

وبناء عليه يمكننا صياغة واقع الثقافة السياسية في الأردن على النحو التالي[(3)]:

([1]) . نضال العضايلة ، مرجع سابق ، ص 70 .

([2]) . عبد الغفار رشاد ، **الثقافة السياسية الثابت والمتغير : دراسة استطلاعية** ، الخرطوم ، مطبعة خطاب الحديثة ، 1991 ، ص 30 .

([3]) . خالد سليمان، **التنمية السياسية والمرأة الأردنية : مرتكزات الخطاب وآليات الممارسة** ، الأردن ، 2004، مقال منشور عبر الإنترنت، موقع بوابة المرآة، www.womengateway.com.

أولاً: الوعي مقابل الجهل: يجادل البعض بأن المواطن الأردني يملك ثقافة سياسية واسعة، غير أن المؤشرات الموضوعية لا تدعم ذلك فهي ثقافة سطحية وغير مكتملة العناصر، والمواطن الأردني لا يتمتع بوعي سياسي ناضج، والدليل على ذلك ما أفاده مركز الدراسات الديمقراطية في الجامعة الأردنية عام 2003، إن ما نسبته 60% من الإناث المستجيبات لا يعرفن (الحزب الوطني الدستوري) وهو أحد أكبر الأحزاب الأردنية، و 54% من الذكور المستجيبين لا يعرفونه.

ثانياً: الثقة مقابل الشك: لا يبدي المواطن الأردني مستوى معتبراً من الثقة بالسلطة وممثليها، بل يميل إلى الشك فيها والخوف منها والنفاق لها خوفاً من سخطها ونيلاً لرضاها، ففي استطلاع مركز الدراسات الإستراتيجية حول الديمقراطية لعام 2003، أشارت النتائج أن ما نسبته 70% من الإناث المستجيبات و75% من الذكور المستجيبين أن اقتصاد البلد مسخر لأصحاب المصالح وليس لأبناء الوطن، كما أفاد أن ما نسبته 52% من الإناث المستجيبات و53% من المستجيبين يعتقدون بأن أعضاء مجلس النواب يهتمون بمصالحهم الشخصية وليس بمصالح المجتمع ككل.

ثالثاً: الحرية مقابل الإكراه: تركز الديمقراطية على حرية المواطنين وربطهم بالمشاركة في الحياة العامة وصنع القرارات، وربط السلطة بالقانون وليس بالأشخاص، أما بالنسبة للثقافة السياسية الأردنية فالأمر مختلف إلى حد بعيد، فضعفت المؤسسات الأردنية وتمت المضاهاة بين السلطة وبين شاغلي مراكزها، وهذا يفسر ضعف المشاركة السياسية، كما يفسر ظاهرة تبدل الحكومات بعد فترة قصيرة من تشكلها.

رابعاً: الخنوع مقابل المطالبة بالحقوق: ما يزال المواطن الأردني يختزن سلبية قاتمة عن السلطة وممثليها، الأمر الذي يجعله أكثر ميلاً للخنوع والتسليم بالقرارات أياً كان مستوى تعسفها وإضرارها بمصلحته، وهذا ما تظهره المؤشرات الرقمية بوضوح، ففي استطلاع مركز الدراسات الإستراتيجية حول الديمقراطية لعام 2003، أجاب ما نسبته 78% من جملة المستجيبات و 76% من جملة المستجيبين، أنهم لا يستطيعون المشاركة في النشاطات السياسية السلمية المعارضة من قبيل الاعتصام أو توزيع منشورات أو حضور الندوات والمهرجانات السياسية.

خامساً: المشاركة قبل الانسحاب: قد تعكس ظاهرة الأغلبية الصامتة تعبيراً صارخاً عن نزوع المواطن الأردني إلى الأحجام عن المشاركة السياسية في الحياة العامة، فوفق

استطلاعات الرأي العام التي أجراها مركز الدراسات الإستراتيجية حول الديمقراطية ابتداءً من عام 1997 إلى عام 2003، لم تزد نسبة الذين أفادوا بأنهم انتسبوا إلى أي من الأحزاب السياسية الأردنية في أي وقت من الأوقات عن 1.5%.

سادساً: الشعور بالمساواة مقابل الشعور بالتمييز: تدعى الديمقراطية المساواة بين الأفراد وتحجيم مظاهر التمييز التي تتعلق بالجنس والعرق والدين والأصول والمحيط الجغرافي والطبقة الاجتماعية، فتميل ثقافة المواطن الأردني السياسية إلى الشعور بهذا التمييز، ففي استطلاع للرأي العام أجراه مركز الدراسات الإستراتيجية في الجامعة الأردنية لعام 2003 أفاد ما نسبته 17% من الإناث و 18% من الذكور بأنه يسود في الأردن مساواة ولكن بدرجة قليلة.

سابعاً: الولاء للوطن مقابل الولاءات المحلية: يتوجه ولاء المواطنين في الدول الديمقراطية نحو وطنهم وعدم إسقاط المصلحة العامة لحساب المصلحة الشخصية، أما في الأردن فولاء المواطنين هي للعشيرة والقبيلة والجماعات الدينية أو الجهة الجغرافية، فقد أفادت الدراسة الميدانية لمركز الدراسات الإستراتيجية في الجامعة الأردنية حول الفساد والإصلاح الإداري في القطاع العام الأردني إلى اعتقاد ما نسبته 51% أنهم يعتبرون الواسطة أكثر أشكال الفساد انتشاراً في الأردن .

ومما سبق نستنتج إن الأردن من بين الدول التي نهجت النهج الديمقراطي، ولكن هذه التجربة عانت وما زالت تعاني من القصور في الثقافة السياسية في المجتمع، إذ تسوده العديد من الأنماط والقيم الثقافية والتي تولدت من الأعمال المتكررة من قبل النظام السياسي الأردني ضد مؤسسات المجتمع المدني، ومن أهمها حظر الحياة الحزبية لفترة طويلة، وإقصاء المفاهيم السياسية من المناهج الدراسية، مما خلق ثقافة تابعة للنظام، فلا يشعر الفرد بإمكانية تغير مجرى الحياة السياسية، والعزوف عن المشاركة السياسية بكافة مستوياتها لاعتقادهم بعدم جدواها. فعلى سبيل المثال بلغت نسبة عدد المقترعين إلى عدد حملة البطاقات الانتخابية في انتخابات عام 2003 ما نسبته 58.9% والبالغ عددهم 2325496 نسمة، وهذه نسبة تدل على تدني المشاركة السياسية.

وثمة أسباب كثيرة خلقت هذه الثقافة السياسية المتراجعة في المجتمع الأردني، ومن أبرزها: غلبة مفهوم التعصب العشائري على مفهوم المواطنة، التصور التقليدي والذي يعني العيش في الماضي وعدم النظر للمستقبل، وغياب الثقة وثقافة الحوار وغياب جسور الاتصال

بين الأفراد، وكذلك غياب النقد المسئول البناء، كما كان لانقطاع الحياه الديمقراطية فترة طويلة عن الحياة الأردنية الأثر في تدني الثقافة السياسية الأردنية[1].

([1]) . أمين مشاقبة ، **التربية الوطنية في الأردن** ، الطبعة الثامنة، دار الحامد للنشر والتوزيع ،عمان ، 2006، ص ص 35--36.

المطلب الثاني

التنشئة السياسية Political Socialization :

التنشئة السياسية هي تلك العملية التي يكتسب الفرد من خلالها معلوماته وحقائقه وقيمه ومثله السياسية ، ويكوّن بواسطتها مواقفه واتجاهاته الفكرية أو الإيديولوجية التي تؤثر في سلوكه وممارسته اليومية ومشاركته السياسية ، وتحدد درجة تضحيته وفاعليته السياسية في المجتمع ، وتساعد على بقاء وديمومة واستقرار النظام السياسي ، طالما تستهدف تمرير الأفكار والخبرات والأساليب السياسية التي يعتمدها المجتمع بين أبناء الشعب ، ويحاول زرعها في نفوس الأفراد والجماعات على اختلاف خلفياتهم الاجتماعية والطبقية .

أولا : تعريف التنشئة السياسية :

ويقصد بالتنشئة السياسية العملية التي من خلالها يكتسب الفرد المعتقدات والمعلومات والاتجاهات والقيم والتوجهات السياسية حيال المجتمع الذي يقطن فيه .

ولذلك فقد عرفها " فاجن Fagen " بأنها: عملية غرس المعلومات والقيم والممارسات الثورية سواء كانت رسمية أم غير رسمية ، وبأسلوب مخطط له أو غير مخطط له ، لخلق أنواع من المواطنين ضرورية لبقاء ونمو المجتمع . ([1])

ايضا عرّفها "لانجتون Langton "على أنها: الطريقة التي ينقل بها المجتمع ثقافته السياسية من جيل إلى جيل ، وهذه العملية تخدم المجتمع ، حيث أنها تساعد على حفظ التقاليد والتعاليم والمؤسسات السياسية لذلك المجتمع . ([2])

([1]) . نقلا عن : نهى نافع ، **المراة والسياسة في مصر : المشاركة السياسية عبر ثلاثة عقود**، المكتبة المصرية للنشر، الإسكندرية ، 2004 ، ص 32 .

([2]).Kenneth p., Langton . **Political socialization** . London , Oxford Press .1969 p.4.

يقول هايمن Hyman في كتابه (التنشئة السياسية) بأنها : عملية تعلم الفرد المعايير الاجتماعية عن طريق مؤسسات المجتمع المختلفة والتي تساعد على أن يتعايش سلوكياً معها. ([1])

والتنشئة السياسية هي جزء من التنشئة الاجتماعية والتي من خلالها يكتسب الفرد الاتجاهات والقيم السائدة في المجتمع .

ويعرّف "ريتشارد داوسن " التنشئة السياسية على المستوى الفردي بأنها: تعني ببساطة العمليات التي يكتسب الفرد من خلالها توجهاته السياسية الخاصة ، ومعارفه ، ومشاعره ، وتقييماته البيئية ، ومحيطه السياسي ([2]) .

كما إن التنشئة السياسية تعتبر عملية تطورية يتمكن المواطن (أو مواطن المستقبل) ، من خلالها من النضوج سياسياً ، وخلال هذه العملية يكتسب الفرد معلومات ومشاعر ومعتقدات متنوعة تساعده على فهم وتقييم والارتباط بالبيئة السياسية المحيطة به ، وتعتبر توجهات الفرد السياسية جزءاً من توجهاته الاجتماعية العامة، فالمشاعر تجاه الحياة السياسية ترتبط في الغالب بوجهات النظر الاقتصادية والثقافية والدينية.

ومن الباحثين من يرى أن التنشئة السياسية هي إحدى العمليات الاجتماعية التي عن طريقها يتحصل الأفراد على المعلومات والقيم والاتجاهات التي تتعلق أو ترتبط بالنسق السياسي لمجتمعهم ([3]) . والتنشئة السياسية هي العملية التي يكتسب الأفراد من خلالها المعارف والمهارات التي تمكنهم من المشاركة كأعضاء فعالين في مجتمعاتهم ، ويتم من خلالها تحويل الدوافع الخاصة والشخصية إلى اهتمامات عامة تساعدهم على التكيف مع البناء المعياري للمجتمع ، أي أنها عملية تدريب على المشاركة الاجتماعية من خلال جعل الأفراد يشغلون دوراً نظامياً من الأدوار التي تكوّن النظام الاجتماعي ، وهي العملية التي يكتسب الفرد من خلالها اتجاهاته نحو السياسة ويطورها ويصبح من خلالها واعياً بالنسق السياسي والثقافة السياسية ومدركاً لها .

وقد عرّف البعض التنشئة السياسية بأنها :ذلك المجال من مجالات التنشئة الذي يتم عن طريقه تأهيل الفرد ليصبح مواطناً – كائناً سياسياً – يمتلك المقدرة على التفاعل الإيجابي

([1]) .Hyman, Herbert , **Political Socialization : A study in the psychology of political behavior** , Free Printing, P. 25 .

([2]) . ريتشارد داوسن ، **التنشئة السياسية : دراسة تحليلية**، جامعة قاريونس ، بنغازي ، ط2 ، 1998 ، ص12.

([3]) . سلطان القرعان ، **العوامل المؤثرة على نمط الثقافة السياسية في الريف الأردني : دراسة ميدانية لقرى لواء المزار الشمالي** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة آل البيت ، المفرق ، 2000 ، ص 30 .

ضمن نسق سياسي معين ([1]) . ومن خلال الدور الذي يتقلده في إطار ذلك النسق، ويتم ذلك في إطار نظام التدرج الاجتماعي والثقافي السائد وطبيعته ومعاييره ودرجة المرونة والانفتاح فيه.

كما تعتبر التنشئة السياسية وسيلة لتصحيح الثقافة السياسية المنحرفة في المجتمع، وخلق ثقافة مدنية جديدة ومتحضرة للعبور بالمجتمع من حالة التخلف إلى التقدم.

والأنظمة السياسية الديمقراطية والدكتاتورية تحاول أن تؤثر في التنشئة السياسية للفرد من خلال استهداف أفكاره عن طريق غرس معلومات وقيم وممارسات يستطيع من خلالها تكوين مواقفه واتجاهاته الفكرية و الأيديولوجية التي تؤثر في سلوكه السياسي. وهذا السلوك يلعب دورا في فاعلية الفرد السياسية في المجتمع ,لذلك تلجأ الأنظمة السياسية الحاكمة إلى خلق قيم وأيديولوجيات مقبولة ومشروعة لها في عيون شعوبها.([2])

وبما إن التنشئة السياسية هي عملية تأهيلية وتعليمية وتثقيفية يخضع لها الفرد من أجل تفعيل دوره في المجتمع، لذا ينبغي أن تتحمل مسؤولية التنشئة السياسية للفرد مؤسسات المجتمع المدني، لكونها مؤسسات مستقلة. وبذلك تملك القدرة على التفاعل الايجابي في التعاطي مع مفهوم التنشئة السياسية كمادة تثقيفية، من خلال الدور الذي تتقلده داخل إطار المجتمع وعلاقتها بالدولة. وهي مدعوة أكثر من غيرها في عملية التنشئة السياسية، من خلال تأهيل وتثقيف الفرد باعتباره كائناً سياسياً مؤثراً في المجتمع ضمن معطى سياسي معين، ويأتي ذلك نتيجة التطور والتحول السياسي للمجتمع وطبيعة نظامه السياسي السائد ومعاييره الإيديولوجية ومرونته الديمقراطية والانفتاح محلياً وإقليمياً وعالميا.

وعندما تتنحى مؤسسات المجتمع المدني عن دورها المهم في تثقيف التنشئة السياسية، فالتنافس السياسي الحاد للقوى السياسية والصراعات الحزبية والطائفية والقبلية والعشائرية تكسب جمهورها ثقافة عصبية ترتكز على إقصاء الأخر، فتكون التنشئة السياسية قائمة على ثقافة العنف والعصبيات القبلية والعشائرية .

([1]) . كمال المنوفي ، **أصول النظم السياسية المقارنة** ، مرجع سابق ، ص 325 .
([2]) . عادل الحواتمة ، **دور الإعلام في التنشئة السياسية مع دراسة لحالة الإعلام الأردني كنموذج** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الأردنية ، عمان ، 2004 ، ص 44 .

وبذلك تنحرف مسارات التنشئة السياسية عن معايير القيم الصحيحة إلى القيم الضيقة التي تساهم في تهشيم الثوابت الوطنية والولاء المطلق للوطن. وهذا الانحراف يشكل تباينا وتناقضا في القيم والسلوكيات السياسية لمكونات المجتمع، والذي يمهد الطريق إلى العنف السياسي وبالتالي يدخل البلاد في فجوى سيكولوجية كبيرة تجعل المجتمع غير مستقر سياسياً وأمنياً.

كما ذهب البعض ، إلى أن التنشئة السياسية تعني التمييز بين اتجاهين رئيسيين([1]):

الاتجاه الأول: أنها عملية يتم بمقتضاها تلقين المرء مجموعة من القيم والمعايير السلوكية المستقرة في ضمير المجتمع بما يضمن بقاءها واستمرارها عبر الزمن .

أما الاتجاه الثاني : فيشير إلى أنها عملية يكتسب المرء من خلالها هويته الشخصية التي تسمح له بالتعبير عن ذاته ، وعامل يحدد للفرد طبيعة مشاركته السياسية ومستواها ويرتبط بهذا الاتجاه النظر إلى التنشئة السياسية كوسيلة لتعديل الثقافة السياسية السائدة في المجتمع ، أو وسيلة لخلق ثقافة جديدة تراها النخبة الحاكمة ضرورية للعبور بالمجتمع من حالة التخلف إلى التقدم . وهو الأمر الذي نرى فيه تأثير التنشئة السياسية على الثقافة السياسية السائدة ومالها من اثر واضح على المشاركة السياسية في مجتمع الدراسة .

إذن فإن التنشئة السياسية ، تعد عملية من عمليات التنشئة الاجتماعية ، التي تقوم فيها قنوات ومصادر التنشئة السياسية بزرع القيم والمبادئ السياسية السائدة في المجتمع ، لدى الفرد ، لكي يصبح مواطناً صالحاً ، مترجماً لتلك القيم والمبادئ إلى سلوك يومي يساعد من خلاله على تنمية المجتمع الذي يعيش فيه ، محافظاً على إطاره السياسي ، ولذلك فإن التنشئة السياسية تختلف من مجتمع لآخر ، تبعاً للبيئة السياسية والاجتماعية لتلك المجتمعات ، وتبعاً للأيديولوجية السائدة التي يعتمدها النظام السياسي لتنظيم الحياة السياسية لأفراد المجتمع ، وبذلك تقوم التنشئة السياسية بالعمل على استمرارية النظام السياسي.

ويمكن أن نلخص عناصر مفهوم التنشئة السياسية على النحو التالي :

([1]) . محمد حسن إسماعيل ، **نشرات الأخبار في التلفزيون المصري والتنشئة السياسية للمراهقين** ، دار النشر للجامعات ، القاهرة ، د.ت ،ص 69 .
ورد أيضا في : محمد احمد خليفة ، **دور المقال المنشور في الصحف الحزبية في التنشئة السياسية للمراهقين** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة عين شمس ، 2004 ، ص 96 .

1- التنشئة السياسية هي عملية تلقين لقيم واتجاهات سياسية ولقيم واهتمامات اجتماعية ذات دلالة سياسية.

2-التنشئة السياسية عملية مستمرة بمعنى أن الإنسان يتعرض لها طيلة حياته من الطفولة وحتى الشيخوخة.

3 - تلعب التنشئة السياسية أدواراً رئيسية ثلاثة :

- نقل الثقافة السياسية عبر الأجيال.
- تكوين الثقافة السياسية.
- تغيير الثقافة السياسية.

4- هناك العديد من الأنساق الاجتماعية والمؤسسات الاجتماعية المختلفة تقوم بهذا الدور (التنشئة السياسية) بالنسبة للفرد ، كالمؤسسة الإعلامية .

5- هذه العملية هي المحدد لسلوك الفرد السياسي سواء بقبول أو رفض النظام السياسي أو قبول أو رفض المجتمع ككل أو إحدى مؤسساته.

ثانيا : مكونات التنشئة السياسية :

من خلال تحديد مكونات التنشئة السياسية يمكننا معرفة طبيعة النظام السياسي وخصائصه وأهدافه كما يمكننا تحديد العلاقة بين مكونات النظام السياسي للبلد. وثقافة التنشئة السياسية السائدة تساعد على فهم نمط العلاقة بين مكونات النظام السياسي القائم في المجتمع، من خلال قراءة الأطر الفكرية والأيديولوجية. ومن هذه المكونات هي:

1 - ثقافة الفرد المكتسبة

إن ثقافة الفرد المكتسبة هي إحدى مكونات التنشئة السياسية. ومن خلالها يستطيع الفرد أن يكتسب التنشئة من ثقافة وسلوك وقيم المجتمع الذي يعيش فيه. ويكتسب الفرد تلك الثقافة في السنوات المبكرة من حياته وتتغرس في ذاته وقد تتطور تلك القيم والسلوكيات نتيجة تطور المجتمع ونظامه السياسي. وتختلف أنماط التنشئة السياسية للفرد نتيجة لاتساع مداركه وتنوع ثقافاته فيدخل في مرحلة التقييم والمقارنة بما كسبه وأكتسبه من التجربة العمرية ومجالها

المعرفي ومراحلها ومحطاتها. والتأثير الثقافي للمدرسة والعلاقات مع الأسرة والمجتمع ووسائل الإعلام والاتصال.

2 - ثقافة الفرد الذاتية

إن ثقافة الفرد الذاتية تختلف من إنسان لآخر تبعاً لشخصيته الذاتية ومحيطه الأسري والمجتمعي وتحصيله العلمي وثقافته المنتقاة. ما يجعل تلك الثقافة جزءاً من شخصيته فيدافع عنها ويهتم بأمرها. والثقافة السياسية للفرد تتمحور حول مجموعة من الضوابط المعرفية والآراء السياسية والاتجاهات الفكرية والقيم الاجتماعية تتبلور في علاقة الفرد مع سلطة النظام الحاكم.

وهذه الثقافة الذاتية تحكم تصرفات الفرد داخل النظام السياسي سوى أكان حاكما ام محكوما. كما تؤثر في سلوك الفرد السياسي داخل إطار المجتمع.

3 - ثقافة المؤسسة السياسية

ثقافة المؤسسة السياسية من المكونات الرئيسة للتنشئة السياسية سواء تلك التي تتبناها الدولة (ثقافة النظام) أو الأحزاب السياسية، وهذه الثقافة لا تخرج عن الأطر الفكرية والفلسفية للأنظمة والأحزاب داخل السلطة وخارجها . ([1])

ومن خلال تلك الثقافة تحاول الأحزاب والأنظمة الحاكمة أن تفرض قيمها وأيديولوجياتها سوى كانت ديمقراطية أو دكتاتورية ، رأسمالية أم اشتراكية. وعلى الرغم من أن هناك فرقا شاسعا بين التنشئة السياسية في المجتمعات الديمقراطية والمجتمعات الدكتاتورية ، إلا أن الهدف هو واحد من حيث المرجعية الثقافية للفرد في المجتمع باعتبارها احد مكونات التنشئة السياسية .

وثقافة التنشئة السياسية في الأنظمة الديمقراطية تحرص على تحديد الوظائف السياسية للفرد في المجتمع على أساس الإيمان بضرورة الولاء للوطن والتعلق به ، لكون الإحساس بالانتماء للوطن من أهم المعتقدات السياسية للتنشئة السليمة. كما تحدد ثقافة التنشئة الأطر

([1]) . نعمان الخطيب ، **الاحزاب السياسية ودورها في انظمة الحكم المعاصرة** ، دار الثقافة ، القاهرة، 1983 ، ص 17 .

العامة للعمل السياسي وتغذية المواطن بمعلومات سياسية واجتماعية واقتصادية من واقع البيئة السياسية. ([1])

ثالثا : مراحل التنشئة السياسية :

تمر عملية التنشئة بعدد من المراحل التي ترتبط بنمو الفرد وتطوره، وهى مرحلة الطفولة ثم المراهقة وأخيراً النضج والاعتدال. ويتحدد السلوك السياسي للفرد في مرحلة النضج بدرجة ما بخبرات التنشئة التي يكتسبها في مرحلتي الطفولة والمراهقة.

ويتلقى الفرد في كل مرحلة من هذه المراحل جزءاً من عملية التنشئة. كما يتعرض أيضا في كل مرحلة إلى أداة أو أكثر من أدوات التنشئة التي قد تكمل بعضها البعض أو قد يتعارض بعضها مع البعض الآخر. ([2])

فالإنسان في مختلف مراحل حياته يعايش مؤسسات عديدة، بعضها مفروض عليه - كالأسرة أو المدرسة مثلاً - وبعضها الآخر إرادي ينضم إليه طوعاً دون ضغط، ويتلقى من كل هذه المؤسسات خبرات وقيم واتجاهات ومبادئ يختزنها في ذاكرته ووجدانه لتساهم بطريق مباشر أو غير مباشر في تحديد مواقفه وسلوكه بعد ذلك.

رابعا : أدوات التنشئة السياسية :

تتنوع وتتعدد الأدوات التي تلعب أدواراً رئيسية في عملية التنشئة. فتحت تأثير الأسرة والمدرسة وجماعات الرفاق وأدوات الإعلام يكتسب الفرد قيماً ومعايير واتجاهات منها ما هو اجتماعي له آثاره السياسية، ومنها ما هو سياسي. وسوف نتناول هذه الأدوات على النحو التالي :

أ - الأســرة :

تعتبر الأسرة من أهم أدوات التنشئة السياسية وأعظمها تأثيراً في حياة الأفراد فهى أول

([1]) . كمال المنوفي ، **أصول النظم السياسية المقارنة** ، مرجع سابق ، ص 330 .
([2]) . إسماعيل سعد ، **المجتمع والسياسة** ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 1983 ، ص 314 .

جماعة يعيش فيها الفرد، وهى التي تقوم بإشباع حاجاته البيولوجية وما يرتبط بها من حاجات سيكولوجية واجتماعية خلال مراحل حياته الأولى، وهى التي تنقل إليه كافة المعارف والمهارات والاتجاهات والقيم التي تمكنه من أن يعيش حياة اجتماعية ناجحة بين أفراد المجتمع.

وقد أكدت معظم الكتابات التي تناولت التنشئة على أن الأسرة هي أهم أدوات التنشئة نظراً لما لها من تأثير حلزوني يمتد ليطوق كل الأدوات الأخرى مثل جماعات الرفاق والمدرسة والسلطة ووسائل الإعلام وغيرها. ([1])

وتعتبر الأسرة المدرسة الأساسية لكل طفل لأن ما يتعلمه فيها يبقى معه طوال حياته. فعن طريقها يكتسب قيمه الاجتماعية، ومعايير سلوكه، ويكتسب ضميره الآمر الناهي الذي يثيبه على خير ما يقوم به ويعاقبه على شر ما يقترفه، وعن طريقها أيضا يكتسب الطفل المعايير العامة التي تفرضها أنماط الثقافة السائدة في المجتمع.

ب - المدرسة :

وتقوم المدرسة بعملية التنشئة السياسية عن طريقين ([2]) :

1 - التثقيف السياسي : ويتم هذا التثقيف من خلال مواد معينة كالتربية الوطنية والتاريخ. وتهدف التربية الوطنية إلى تعريف التلميذ بحكومة بلده، وتحديد السلوك المتوقع منه، وزرع مشاعر الحب والولاء القومي في نفسه، ويرمى تدريس التاريخ بما يتضمنه من انتصارات وهزائم إلى تعميق إحساس الطالب بالفخر والانتماء القوميين.

2 - طبيعة النظام المدرسي : فالمدرسة وحدة اجتماعية لها طابعها الخاص الذي يساعد بدرجة كبيرة في تشكيل إحساس التلميذ بالفاعلية الشخصية وفى تحديد نظرته تجاه البناء الاجتماعي القائم.

ج - جماعة الرفاق :

([1]) . سعيد التل ، **التربية السياسية لأقطار الوطن العربي**، دار اللواء للصحافة والنشر،عمان،1987،ص71.
([2]) . عبد الله محمد عبدا لرحمن ،**علم الاجتماع السياسي : النشأة التطورية والاتجاهات المدنية المعاصرة** ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ص 455-456 .

تعرف جماعة الرفاق على أنها الجماعة التي تتكون من أصدقاء الطفل الذين يتقاربون في أعمارهم وميولهم وهواياتهم، كما أنها الجماعة التي ينسب إليها الفرد سلوكه الاجتماعي ويقيمه في إطار معاييرها وقيمها واتجاهاتها وأنماط سلوكها المختلفة. ([1])

وجماعات الرفاق لها دور في التنشئة السياسية من خلال حث أعضائها أو الضغط عليهم ليعملوا وفق الاتجاهات وأنماط السلوك السياسية إلى تقبلها الجماعة، فالفرد قد يصبح مهتماً بالسياسة أو متابعاً للأحداث السياسية لأن أحد أو بعض رفاقه المقربين يفعلون ذلك.

د - دور المؤسسات الدينية :

تقوم المؤسسات الدينية بدور كبير في عملية التنشئة وذلك لما تتميز به من خصائص فريدة أهمها : إحاطتها بهالة من التقديس، وثبات وإيجابية المعايير السلوكية التي تعلمها للأفراد، والإجماع على تدعيمها. **([2])**

والدين له مؤسساته التي تعمل على تحقيق أهدافه وغاياته السامية، ولا يقف الدين عند حدود العبادات وإقامة الشعائر الدينية، بل إن الدور الذي يقوم به في تنشئة الأفراد يكاد يعكس آثاره على بقية المؤسسات الأخرى العاملة في مجال الضبط الاجتماعي، ولذلك يعد الدين والمؤسسة التي تعمل على تحقيق أهدافه عنصراً أساسياً من عناصر التنشئة.

وتقوم المؤسسات الدينية بدورها في عملية التنشئة من خلال ([3]) :

- تعليم الفرد والجماعة التعاليم الدينية والمعايير السماوية التي تحكم سلوك الفرد بما يضمن سعادة الفرد والمجتمع.
- إمداد الفرد بسلوكيات أخلاقية.
- تنمية الضمير عند الفرد والجماعة.
- الدعوة إلى ترجمة التعاليم السماوية السامية إلى سلوك عملي.
- توحيد السلوك الاجتماعي والتقريب بين مختلف الطبقات الاجتماعية.

([1]) . عمر احمد همشري ، **التنشئة الاجتماعية للطفل** ، الطبعة الأولى ، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، 2003 ، ص 350-351 .
([2]) . كمال المنوفي ، **الثقافة السياسية للفلاحين : تحليل نظري ودراسة ميدانية في قرية مصرية** ، دار ابن خلدون للنشر ، الكويت ، 1980 ، ص 215-217 .
([3]) . سعيد التل ، مرجع سابق ، ص 82 .

هـ - دور مؤسسات العمل :

وتؤثر مؤسسات العمل في التنشئة من خلال ما يدور داخلها من علاقات واتصالات ومعاملات بين الرؤساء والمرؤوسين ، وبين العاملين في هذه المؤسسات بعضهم البعض بحيث أنه كلما اتسمت هذه العلاقة بالود والتعاون والمشاركة في اتخاذ القرارات ، وفى تسيير أمور المؤسسة، كلما كان الفرد أكثر ميلاً للمشاركة خارج نطاق العمل، أما إذا اتسمت هذه العلاقة بالحقد والكراهية والتسلط، كلما كان الفرد أكثر ميلاً إلى السلبية واللامبالاة في داخل وخارج بيئة العمل.

و - دور الأحزاب السياسية :

تقوم الأحزاب السياسية بدور كبير في عملية التنشئة من خلال غرس قيم ومفاهيم ومعتقدات سياسية معينة لدى الفرد، وذلك بهدف توجيه الأفراد وجهة سياسية معينة تتفق مع توجهات هذه الأحزاب. ([1])

وتقوم الأحزاب بهذا الدور من خلال ما تقدم من معلومات، وما تمارسه من تأثيرات على الآراء والقيم والاتجاهات السلوكية السياسية للجماهير، مستخدمة في ذلك كل ما تملك من وسائل اتصال بالجماهير سواء كانت هذه الوسائل جماهيرية كالراديو والتليفزيون والصحف والمجلات والكتيبات والنشرات وغيرها، أو وسائل اتصال مباشر كالندوات والمؤتمرات والمحاضرات والاجتماعات والمناقشات والمقابلات التي ينظمها الحزب من أجل الوصول إلى أكبر قطاع ممكن من الجماهير.

وتقوم الأحزاب السياسية بدور مزدوج في عملية التنشئة السياسية يتمثل في دعم الثقافة السياسية السائدة، وخلق ثقافة سياسية جديدة. ([2])

ز - دور وسائل الاتصال :

تؤدى هذه الوسائل من صحف ومجلات وإذاعة وتليفزيون دوراً هاماً في عملية التنشئة السياسية. إذ تزود الفرد بالمعلومات السياسية وتشارك في تكوين وترسيخ قيمه السياسية . وفى المجتمعات المتقدمة تنتشر الوسائل الإعلامية على نطاق واسع وتقوم هذه الوسائل بنقل المعلومات عن قرارات وسياسات النخبة الحاكمة إلى الجماهير، ونقل المعلومات عن مطالب

([1]) . كمال المنوفي ، **نظريات النظم السياسية** ، وكالة المطبوعات ، الكويت ، 1985 ، ص 205-206 .
([2]) . ابرأهم أبراش ، مرجع سابق ، ص 229 .

وردود فعل الجماهير إلى النخبة وهذا التدفق المستمر للمعلومات من أعلى إلى أسفل وبالعكس من شأنه العمل على تأكيد قيم الثقافة السياسية السائدة.([1])

وقد عمدت القيادات السياسية فى الدول النامية إلى تطوير وسائل الاتصال الجماهيري لتسهم فى تشكيل الثقافة السياسية الجديدة غير أنه توجد مجموعة من العوامل كالأمية وتدهور مستويات المعيشة والفقر والمرض وغياب التيار الكهربائي وعزلة القرية التي تحول دون تحقيق الاستفادة القصوى من هذه الوسائل. ([2])

خامسا : أبعاد التنشئة السياسية :

أ ـ التنشئة والمشاركة السياسية :

تتوقف مشاركة الفرد في الحياة السياسية جزئياً على كم ونوعية المنبهات السياسية التي يتعرض لها. غير أن مجرد التعرض للمنبه السياسي لا يكفى وحده لدفع الفرد إلى المشاركة السياسية وإنما لابد أيضا أن يتوفر لديه قدر معقول من الاهتمام السياسي، وهو ما يتوقف على نوعية خبرات تنشئته المبكرة. ([3])

فالتجارب والخبرات التي تحدث في مرحلة الطفولة تلعب دوراً هاماً في تشكيل اتجاهات الأفراد وتوجيه سلوكهم الفعلي فيما بعد، ويستمر تأثير هذه التجارب والخبرات على الأفراد طوال سنوات المراهقة والنضج.

ولما كانت التنشئة لا تقف عند المراحل الأولى من العمر بل أنها تحدث طوال حياة الفرد فإنه يمكن القول أن كل ما يتعلمه الفرد وما يكتسبه ، وما يمر به من خبرات وتجارب على مدى عمره من الطفولة وحتى الكهولة، يؤثر بدرجة كبيرة على مدى مشاركته السياسية.

ب ـ التنشئة والتجنيد السياسي :

([1]) . كمال المنوفي ، **الثقافة السياسية المتغيرة في القرية المصرية** ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، القاهرة ، 1979، ص 92 .
([2]) . إدوين إمري ، **الاتصال الجماهيري** ، القاهرة ، المجلس الأعلى للشباب ، 2000 ، ص 31 .
([3]) . صادق الأسود ، مرجع سابق ، ص 344-345 .
ورد أيضا في : موريس دفرجيه ، مرجع سابق ، ص 93-95 .

يقصد بالتجنيد السياسي تقلد الأفراد للمناصب السياسية سواء سعوا إليها بدافع ذاتي أو وجههم آخرون إليها. ([1])

وينحدر شاغلوا المراكز السياسية من ثقافات فرعية مختلفة، ولذا تصبح التنشئة السياسية الفعالة عملية حيوية لتزويدهم بالمعارف والمهارات السياسية. ومما يذكر أن القيم والاتجاهات التي اكتسبها الفرد من معايشته للجماعات الأولية تظل تزاول تأثيرها عليه بعد تجنيده في أي منصب سياسي .

جـ - التنشئة والاستقرار السياسي :

يشير الاستقرار إلى قدرة النظام على أن يحفظ ذاته عبر الزمن أي يظل في حالة تكامل ، وهو ما لا يتأتى له إلا إذا اضطلعت أبنيته المختلفة بوظائفها على خير وجه ومن بينها وظيفة التنشئة السياسية.

([1]) . رعد حافظ ، **التنشئة وأثرها على السلوك السياسي،** دار وائل ، عمان ، 2000 ، ص 79 .

أثر التنشئة السياسية في المجتمع

أن وجود ثقافة سياسية ناضجة في المجتمع تحافظ على شكل الشكل الدولة ونظامها السياسي .

ففي الأنظمة الدكتاتورية تتمحور عناصر الثقافة السياسية في الخوف و الإرهاب من السلطة، وهنا يكون المجتمع ضعيف الميل إلى المشاركة في صنع القرار، وذلك يعود إلى فقدان الثقة بشخصية وذاتية الإنسان، وأن شراسة تلك الأنظمة لا تتيح الفرصة لظهور المعارضة داخل إطار الدولة.

فقد تظهر المعارضة خارج إطار الدولة كإفراز للسطوة والتسلط الدكتاتوري . أما في الأنظمة الديمقراطية فيكون واضح أثر الثقافة السياسية والتنشئة السليمة التي تؤمن بالديمقراطية وحقوق الإنسان، وهي تؤمن بضرورة كرامة الإنسان وحمايته من مظاهر الخطر حتى لو كانت السلطة الحاكمة نفسها . وهي حريصة على بناء الثقة بين الحاكم والمحكوم، في مناخ سياسي ديمقراطي مبني على أساس فكرة قبول الآخر بغض النظر عن توجهاته. وتؤمن تلك الأنظمة الديمقراطية بوجود معارضة سياسية تعمل داخل أطار الدولة ضمن قواعد وأطر سياسية موضوعية تقوم بمهمة الرقابة على سلوك السلطة الحاكمة في المجتمع.

وتساهم الثقافة السياسية في المجتمع بتحديد عناصر القيادات السياسية في السلطة، من خلال الانتخابات البرلمانية والمحلية .([1])

بعد أن كانت القيادة السياسية حكرا على حزب واحد وعائلة معينة أو طائفة معينة . وتؤثر التنشئة السياسية على علاقة المواطن بالعملية السياسية وتفاعله معها، فهناك مجتمعات تتميز بقوة الولاء والانتماء للوطن على أساس المواطنة، ما يدفع الفرد إلى المشاركة في الحياة السياسية العامة، ويساهم في النهوض والتنمية للمجتمع. وفي بعض المجتمعات يساهم الأفراد في الاغتراب عن وجه الوطن وعدم شعورهم بالولاء والانتماء ,وينظر الأفراد للنظام السياسي الحاكم بأنه نظام تسلطي يمارس الوصايا على الفرد ويجرده من كل رغباته وميوله

([1]) . بلال العمري ، مرجع سابق ، ص 13 .

وحقوقه الشخصية . ويشكك الفرد بهذا النظام الذي يعتبره مجرد أداة لتحقيق أغراض أيديولوجية لمصلحة النظام وتقوية سلطته .

والتنشئة السياسية السليمة تؤسس للاستقرار السياسي في المجتمع، والتوافق في الثقافة السياسية بين الجماهير والنخب السياسية تسهم في تقريب وجهات النظر وتعزز من حالة الاستقرار السياسي في المجتمع. وفي حالة الاختلاف وعدم التوافق بين ثقافة الجماهير وثقافة النخب يجعل وجهات النظر بين مفترق كبير، وإهمال جانب التنشئة يهدد امن واستقرار المجتمع .([1])

وخلاصة القول ، إن التنشئة السياسية لها تأثير واضح وملموس في التأثير على توجهات الأفراد بالنسبة لطبيعة ومستوى المشاركة السياسية وذلك من خلال مجموع القيم والمثل والحقائق والمعلومات والاتجاهات والمواقف والثقافة المترسخة لدى الفرد والتي تتكون كلها مجتمعة من خلال التنشئة السياسية لدى الأفراد .

وبالنسبة للمجتمع الأردني يمكن القول انه تأثر تأثيرا كبيرا بطبيعة المجتمع المتكون أغلبيته من العشائر . هذا الأمر الذي دعا إلى توارث الثقافة العشائرية بمميزاتها وسيئاتها إلى الأجيال ، فأصبح الفرد يصوت على أساس عشائري وذلك بالفزعة والنصرة لقريبه بغض النظر عن الكفاءة .

([1]) . كمال المنوفي ، **أصول النظم السياسية المقارنة** ، مرجع سابق ، ص 322 .

المطلب الثالث

العوامل الاقتصادية (مستوى الدخل ، المهنة)

علاقة المشاركة السياسية بالمتغيرات الاقتصادية :

تشير الدراسات إلى وجود علاقة طردية بين الثروة والتصنيع والمشاركة السياسية حيث تؤكد دراسة " ليبست " ارتفاع مستوى التصنيع والدخل في المجتمعات الديمقراطية عكس المجتمعات الدكتاتورية . ويترتب على الارتفاع في مستويات الدخل والتصنيع ارتفاع مستوى المشاركة السياسية .([1])

ويوضح الباحثين انه في أوقات الشدة يصبح العامل الاقتصادي هو العامل الأبرز ، أما في أوقات الرخاء فان أهميته تتضاءل أمام العوامل الأخرى .

وتوضح الدراسات السابقة وجود متغير بين العامل الاقتصادي والمشاركة السياسية وهو متغير البيئة الاجتماعية .

ورغم إن المزيد من المشاركة الاقتصادية لا يؤدي إلى المزيد من المشاركة السياسية فان هناك بعض الدلائل التي تشير إلى أن المزيد من المشاركة يؤدي إلى مزيد من المساواة في توزيع الناتج القومي . ([2])

وبصفة عامة تركز الدراسات على متغيرات لبحث العلاقة بين المشاركة السياسية والعامل الاقتصادي على المستوى الفردي ، وأهمها هي :

أ – مستوى الدخل :

---

[1] . ثروت مكي ، مرجع سابق ، ص 93-94 .

[2] . ثروت مكي ، المرجع السابق ذاته ، ص 94 .

وهو الذي يوفر متطلبات المشاركة السياسية حيث تشير الدراسات إلى أن الدخل هو الذي يحدد معدل المشاركة ، فيرتفع معدل المشاركة كلما ارتفع الدخل ، وتفسر الدراسات ذلك بان زيادة الدخل توفر للفرد الوقت وتمكنه من الحصول على المعلومات وتوسع من خبرته كما تضفي عليه نوعا من الهيبة . وتتوقف مشاركة الفرد النشطة على إدراكه لفعالية دخله في التأثير على مجريات الأمور .

وتشير كثير من الدراسات في موضوع المشاركة السياسية إن ذوي الدخول المرتفعة ، والمكانة العليا في المجتمع هم أكثر مشاركة من ذوي الدخول المنخفضة .إضافة إلى ذلك فان نوعية المشاركة تختلف باختلاف الدخل واختلاف المكانة الاجتماعية .

وهكذا يرتبط الدخل ارتباطا قويا بالمشاركة السياسية ، ولعل دراسة " Brower " حول علاقة الدخل بالتصويت في انتخابات الرئاسة في كولومبيا عام 1970 نموذج لأثار الاختلاف في الدخل على نتائج التصويت . وتشير بعض الدراسات إلى أهمية الاستقلال والتبعية في عملية المشاركة السياسية .

ب – المهنة :

إن طبيعة المهن توفر متطلبات المشاركة السياسية ، فالأفراد ذوي المهن الأعلى وضعا يميلون لان يكونا أكثر نشاطا من الناحية السياسية من غيرهم .([1])

وقد غيرت طبيعة الحياة السياسية في العالم الثالث من هذه النظرة حيث نجد العسكريين والعمال من أكثر الأفراد نشاطا سياسيا في بعض الدول . وقد أدى عدم شيوع اشتغال العسكريين بالسياسة والقيود المفروضة حول الحركة العمالية إلى ميل بعض الباحثين إلى التأكيد على إن إدراك فعالية المهنة هو الذي يحدد علاقتها بالمشاركة السياسية .

يضاف إلى ذلك أيضا إن متغير المهنة ذو ارتباط وثيق بالمكانة الاجتماعية ، حيث تلعب المهنة كبعد اجتماعي اقتصادي دورا في تحديد مكانة الفرد داخل الجماعة التي يعيش بينها ،

([1]) . وليد حماد ، **اثر بعض المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية على مستوى مشاركة الشباب في العمل الاجتماعي التطوعي الأردني** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الأردنية ، عمان ، 1995 ، ص 22.

وهـــذه المكانــــة الاجتماعيــــة التـــــي يـــسعى الأفـــراد فـــي النيـــل عليهــــا أو الارتقــــاء بــــالمجتمع تعـــــد دافعـــــا لممارســــة المــــشاركة الــــسياسية بـــــشتى أشـــــكالها مــــن الترشـــــيح للمناصب العامة وتصويت تقديم دعم لمرشح ... الخ .

تـــدخل المـــال فـــي العمليـــة الانتخابيـــة (المـــال الـــسياسي) :

لعـــب المـــال فـــي الانتخابـــات البرلمانيـــة الماضـــية دورا أساســـيا فـــي التـــأثير ســـلبا علـــى العمليـــات الانتخابيـــة ســـواء مـــن حيـــث تقـــديم رشـــاوى للمرشـــحين أو لـــشراء أصـــوات النـــاخبين أثنـــاء عمليـــة التـــصويت . وممـــا لا شـــك فيـــه أن الهـــدف الرئيـــسي لـــبعض الأثريـــاء ورجـــال الأعمـــال الـــذين ينخرطـــون فـــي مثـــل هـــذه الأســـاليب مـــن شـــــراء أصـــــوات النـــــاخبين أو تقـــــديم رشـــــاوى لمرشـــــحين آخـــرين هـــو الحـــصول علـــى المكانـــة الاجتماعيـــة والحـــصول أيـــضا علـــى الحـــصانة البرلمانيـــة وتوظيفهـــا كمـــشروع استثماري يدر على صاحبه الكثير من المكاسب .

المطلب الرابع

العوامل الاجتماعية (المستوى التعليمي ، الحالة الاجتماعية ، حجم الأسرة):

أ – مستوى التعليم :

فالتعليم على المستوى الفردي يعني معرفة القراءة والكتابة وعدد خريجي مراحل التعليم المختلفة ، وانخفاض معدل الأمية ، أما على المستوى الكلي فيعني التسهيلات المقدمة للعملية التعليمية وقيمة الإنفاق التي تخصصها الدول للتعليم وعدم التمييز في منح هذه التسهيلات ، ومن هذا المنظور يمكن النظر إلى علاقة التعليم بالمشاركة على إنها علاقة طردية . والتعليم في هذا الإطار يصبح عملية تنشئة تهدف إلى إكساب المواطن المهارات السياسية اللازمة للمشاركة والاتجاهات والقيم والمعتقدات السياسية والأنماط السلوكية للمشاركة المناسبة للمجتمع ، وتكوين واستمرار الثقافة القومية الموحدة وتطويرها ، وتوليد الثقافة السياسية الملائمة ، وضمان قدر من المساندة السياسية التي تسمح للنظام السياسي بالتماسك والاستمرارية والأداء الفعال للنظام . بالإضافة لتفعيل المشاركة السياسية لدى الأفراد .(1)

تشير كثير من الدراسات إلى إن التعليم يرتبط بالمشاركة بعلاقة طردية ، فالأفراد الذين على قدر ملائم من التعليم لديهم المعرفة السياسية والمهارات الأساسية ، ومن ثم لديهم رأي في السياسة ودور في ممارستها ، ومن محددات هذه العلاقة إدراك المتعلم لقدر ما اكتسبه على التأثير على صنع القرار ، وشعوره بأن المشاركة واجب وهناك دراسة توصلت إلى وجود علاقة تبادلية بين التعليم (نسبة المتعلمين) ونتائج التصويت في انتخابات الرئاسة في الفلبين في الفترة ما بين عامي 1953–1965 فالأقل تعليما اقل وعيا وإدراكا لفعالية أصواتهم .

(1) . وليد حماد ، المرجع السابق ذاته ، ص 26.

أيضا يمثل التعليم متغيرا مهما في تحديد نمط و مستويات المشاركة السياسية والاجتماعية ، حيث يعطي التعليم نوعا من الانتماء وشعور الفرد بالمسئولية نحو المجتمع الذي يعيش فيه ، بالإضافة إلى ب ى الحالة الاجتماعية : الوعي الاجتماعي والسياسي الذي يمنحه العلم للمتعلمين.([1])

إن متغير وعامل الحالة الاجتماعية قد يؤثر على المشاركة السياسية للأفراد من خلال إن هناك نظرة لمن يكون ليس له مرجعية أسرية أو عشائرية . فهنا ينعكس عامل ومتغير الحالة الاجتماعية على إن من يكون له مرجعية أسرية أو عشائرية تكون مشاركته السياسية اكبر ممن يفتقد لهذه المرجعية .

ج – حجم الأسرة :

قد يكون لمتغير حجم الأسرة تأثيرا في المشاركة السياسية ففي الأسر الكبيرة والممتدة يتعزز مفهوم العصبيات القبلية والعشائرية ومفهوم الفزعة أكثر كمر منا لـ إيه فبعي الأس الأسر الصيغيرة ؤ الأمفر الي مذي بشاركوتر أفريادهد لأوا يلعنرياسوية يلالأب أوماللجن تفاعلال الفي يكرد فون ريمالأسشاركتة الونلسياسلية في افنجتمع حلال اينظإن بلم الضسالأوي الر الذي يفرصغيرة قه علد تكى جون مع أقشاركتها لمالأسرة محدودة أو على مستوى ضيق وتتجاوز ذلك لتصل لمرحلة عدم المشاركة ، وذلك لإيمانها بعدم فعاليتها وثقل تأثيرها في المشاركة السياسية والتأثير على النظام في مجتمع تسوده الثقافة العشائرية ، حيث إن الأسر الكبيرة والممتدة لها تأثير يوازي حجمها في المجتمع وهكذا .

---

[1] . وليد حماد ، مرجع سابق ، ص 39.

المطلب الخامس

العوامل الشخصية (كالعمر، الجنس):

أ – العمر :

فالشباب اقل من 25 سنة هم اقل فئة عمرية اهتماما ونشاطا سياسيا . غير إن البعض يرى إنهم أكثر انخراطا في أعمال التمرد والشغب وهي من ألوان النشاط السياسي وتزداد أهمية هذا العامل في حالة اتساع شريحة الشباب في الهرم السكاني .

فالاتجاهات السياسية تتطور تبعا للعمر حيث تزداد الاتجاهات السياسية تعقيدا مع التطور العمري حتى تصل إلى المحافظة عند سن معينة الأمر الذي يعد من الاعتبارات الهامة عند دراسة اثر العمر على المشاركة السياسية .

ب – النوع (الجنس) :

هناك اتجاه تقليدي يرى إن الرجل أكثر مشاركة من المرأة . إلا إن حركة تحرير المرأة والأخذ بيدها المنتشرة في كثير من البلدان أدت إلى تغيير دور المرأة في المجتمع ، ويتوقف معدل مشاركة المرأة جزئيا على مستوى التحديث في المجتمع ، وإدراك الفرد لنوعه ، ويؤثر الدين والعرق و الانتماء القبلي و العشائري على تفضيلات المشاركة وليس على المشاركة ذاتها .

الفصل الثاني

الفصل الثاني

المبحث الأول: تحليل الدراسة الميدانية و نتائجها :

تمهيد :

يتناول هذا الفصل عرضاً للنتائج التي توصلت إليها الدراسة، والتي هدفت إلى التعرف على العوامل المؤثرة في نمط المشاركة السياسية في المجتمع الأردني، إن هذا الفصل يتضمن عدة مطالب فالمطلب الأول يتضمن أشكال المشاركة السياسية في المجتمع الأردني كما يتضمن أشكال المشاركة السياسية في مجتمع الدراسة . هذا بالنسبة للمطلب الأول ، أما المطلب الثاني فيحتوي وصفا عاما لمجتمع وعينة الدراسة والمسح الميداني للعينة وذلك لتحديد الخصائص العامة للعينة . كذلك سوف يتم تناول اثر المتغيرات و العوامل الشخصية على نمط ومستوى المشاركة السياسية في المطلب الثالث . أما المطلب الرابع سيتناول اثر المتغيرات أو العوامل والاجتماعية [illegible] [illegible] (ت) (t test) [illegible] (One Way . (ANOVA) [illegible] [illegible] المشاركة السياسية، الاهتمام السياسي ، الترشيح للمناصب العامة والسعي من اجلها ، المشاركة في الحملات الانتخابية ، التصويت في الانتخابات ، الانتماء إلى

الانتخابات ، الانتماء إلى الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني ، وأخيرا مجال الثقافة السائدة في المجتمع، والجدول أدناه يبين معاملات ثبات الإعادة (بيرسون) والاتساق الداخلي (كرونباخ ألفا) لكل مجال من مجالات الدراسة .

جدول رقم (1)

معاملات ثبات الإعادة (بيرسون) والاتساق الداخلي (كرونباخ ألفا) لكل مجال من مجالات أداة الدراسة

رقم المجال	المجال	معامل ثبات الإعادة	معامل الاتساق الداخلي
1	المعرفة	0.81	0.88
2	والاهتمام السياسي والترشيح للمناصب العامة	0.86	0.91
3	والسعي من أجل المشاركة في الحملات الانتخابية	0.82	0.89
4	التصويت في الانتخابات	0.83	0.92
5	الانتساب إلى الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني	0.84	0.93
6	الثقافة السائدة	0.80	0.87

مقياس التحليل:

تم الاعتماد على التدريج الخماسي في تحويل إجابات العينة على جميع فقرات أداة الدراسة بحيث تأخذ الإجابة "أوافق بشدة" (5) درجات، والإجابة "أوافق " تأخذ (4) درجات، والإجابة "محايد" تأخذ (3) درجات، والإجابة "ارفض" تأخذ (2) درجة، والإجابة "ارفض بشدة" تأخذ درجة واحدة. كما تم استخدام المعيار الإحصائي الآتي لتفسير تقديرات أفراد عينة الدراسة على كل فقرة من فقرات المقياس، وكذلك على كل مجال من مجالاتها.

التقدير	
متدنية	من 1.00 – 2.49
متوسطة	من 2.50 – 3.49
عالية	من 3.50 – 5.00

المطلب الأول

أشكال المشاركة السياسية في المجتمع الأردني :

بالنسبة لأشكال المشاركة السياسية في المجتمع الأردني أمكن حصرها في عدة مجالات هي : المجال الأول المعرفة والاهتمام السياسي ، والمجال الثاني الترشيح للمناصب العامة والسعي من اجلها ، والمجال الثالث المشاركة في الحملات الانتخابية ، والمجال الرابع التصويت في الانتخابات ، والمجال الخامس المجتمع المدني، والمجال السادس اثر الثقافة السائدة.

بالنسبة للنتائج المتعلقة بالتساؤل الذي ينص على: " ما هي العوامل المؤثر في نمط المشاركة السياسية في المجتمع الأردني ؟ " .

فللإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على كل مجال من مجالات أداة الدراسة، والجدول رقم (2) يبين ذلك.

جدول رقم (2)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على كل مجال من مجالات أداة الدراسة مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب المتوسط الحسابي

الرتبة	رقم المجال	المجال	المتوسط الحسابي*	الانحراف المعياري	درجة التقدير
1	2	**الترشيح للمناصب العامة والسعي من أجلها**	4.53	0.28	ع ا ل ية ج د اً
2	3	**المشاركة في الحملات الانتخابية**	3.95	0.30	ع ا ل
3	4	**التصويت في الانتخابات**	3.66	0.23	ع ايلة
4	1	**المعرفة والاهتمام السياسي**	2.98	0.43	م تبوة
5	5	**الانتساب إلى الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني**	2.35	0.27	م تسوطنة ية

*** الدرجة القصوى من (5)**

يبين الجدول رقم (2) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة والتي تراوحت بين (2.88 – 4.53) بانحرافات معيارية تراوحت بين (0.35 – 0.43)، حيث جاء **المجال الثاني(الترشيح للمناصب العامة والسعي من أجلها)** في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي(4.53) وبانحراف معياري (0.28) وبدرجة تقدير عالية جداً، تلاه في المرتبة الثانية **المجال الثالث(المشاركة في الحملات الانتخابية)** بمتوسط حسابي(3.95) وبانحراف معياري (0.30) وبدرجة تقدير عالية . تلاه في المرتبة الثالثة المجال الرابع (التصويت في الانتخابات) بمتوسط حسابي (3.66) وبانحراف معياري (0.23) وبدرجة تقدير عالية . تلاه ايضا في المرتبة الرابعة المجال الاول (المعرفة والاهتمام السياسي) بمتوسط حسابي (2.98) وبانحراف معياري (0.43) وبدرجة تقدير متوسطة . بينما جاء **المجال الخامس (الانتساب إلى الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني)** في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي(2.35) وبانحراف معياري (0.27) وبدرجة تقدير متدنية.

المطلب الثاني

الخصائص العامة لمجتمع وعينة الدراسة :

أولا : مجتمع الدراسة :

تتألف مجتمع الدراسة من مجموع القرى المكونة للبادية الشمالية والتي تضم ثلاثة ألوية هي لواء البادية الشمالية الغربية والذي يبلغ تعداد سكانه (80500)(•) وللواء البادية الشمالية الشرقية وتعداد سكانه (61470) أما بالنسبة للواء الرويشد فتعداد سكانه البالغ (7460) نسمة، وتتبع هذه الألوية الأقضية التالية قضاء حوشا ، قضاء الخالدية ، قضاء الصالحية ، قضاء ام الجمال ، قضاء صبحا ، قضاء دير الكهف ، قضاء أم القطين ، بالإضافة إلى لواء الرويشد

ثانيا: عينة الدراسة:

ستكون آلية اختيار عينة الدراسة على الطريقة العشوائية ، وستؤخذ العينة من الأفراد الذين طرحت أسمائهم في الجداول الانتخابية لدائرة بدو الشمال على الأقل مرة واحدة وبما أن من طرحت أسمائهم في الجداول الانتخابية لانتخابات عام 2007 كان عدد الناخبين في دائرة بدو الشمال بلغ (50346) ناخباً (21103) ذكور و (29243) إناث(•) ، سيتم اعتماد عدد لا يقل عن (700) فردا ، وذلك لكي

• حسب إحصائيات دائرة الإحصاءات العامة لعام 2007.

• حسب جداول الناخبين الصادرة عن وزارة الداخلية للانتخابات النيابية لعام 2007.

اعتماد عدد لا يقل عن (700) فردا ، وذلك لكي تكون هذه العينة قد غطت اكبر عدد ممكن من توجهات مجتمع الدراسة وذلك من اجل الوصول إلى نتائج أكثر دقة في هذه الدراسة .

جدول رقم (3)

توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغيراتها

النسبة المئوية%	العدد	الفئة/المستوى	المتغير
69.3	463	ذكر	الجنس
30.7	205	أنثى	
39.4	263	19-40	العمر
49.4	330	41-60	
11.2	75	أكثر من 60	
37.7	252	أمي لا يقرأ ولا	المستوى التعليمي
25.7	172	يكتب ثانوية	
24.6	164	عامة جامعي او اقل	
12.0	80	دراسات	
44.8	299	عليا أعزب	الحالة الاجتماعية
36.5	244	متزوج	
11.5	77	أرمل	
7.2	48	مطلق	
44.8	299	اقل من 4	عدد أفراد الأسرة
22.0	147	5-8 أفراد	
19.9	133	أكثر من 8	
13.3	89	قطاع حكومي	المهنة
9.9	66	قطاع خاص	
22.2	148	طالب	
21.1	141	متقاعد	

22.3	149	أعمال حرة	
18.0	120	بلا عمل	
6.6	44	اقل من 250 دينار	مستوى الدخل الشهري
38.6	258	251–499 دينار	
50.9	340	اكثر من500	
100	**668**	**المجموع**	

ثالثا : أداة الدراسة :

تتمثل الأداة بتوزيع استبيان على عينة الدراسة ويتكون الاستبيان من جزأين : الأول على معلومات عامة للمستجيب كالمتغيرات الأولية والعوامل الاجتماعية والاقتصادية المتمثلة في العمر والجنس والحالة الاجتماعية والمستوى التعليمي وحجم الأسرة و المهنة ومستوى الدخل . والجزء الثاني: يتمثل في مستوى المشاركة السياسية لدى عينة الدراسة ومدى تأثير الثقافة السياسية السائدة على توجهات أفراد العينة . وقد تكونت الإستبانة من (37) فقرة موزعة على ستة مجالات هي : المجال الأول المعرفة والاهتمام السياسي ، والمجال الثاني الترشيح للمناصب العامة والسعي من اجلها ، والمجال الثالث المشاركة في الحملات الانتخابية ، والمجال الرابع التصويت في الانتخابات ، والمجال الخامس الانتساب إلى الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني ، والمجال السادس اثر الثقافة السائدة . وقد أعدت هذه الدراسة على نظام ليكرت الخماسي .

المطلب الثالث

اثـــــر المتغيـــــرات و العوامـــــل الشخـــــصية علـــــى المشاركة السياسية :

تـــــشير الأدبيـــــات الـــــسياسية إلـــــى أهميـــــة المتغيـــــرات أو العوامـــــل الشخـــــصية ، كـــــالعمر والجـــــنس علـــــى تـــــشكيل وتوجيـــــه الآراء والقـــــيم والمعـــــارف والتوجهـــــات لـــــدى الأفـــــراد . ولمـــــا لهـــــذه المتغيـــــرات والعوامـــــل الشخـــــصية مـــــن تـــــأثير فـــــي توجهـــــات الأفـــــراد يحـــــاول الباحـــــث تحليـــــل اثـــــر أهـــــم المتغيـــــرات الشخـــــصية علـــــى نمـــــط ومـــــستوى المـــــشاركة الـــــسياسية عنـــــد أفـــــراد العينـــــة ، فمـــــا هـــــو اثـــــر عامـــــل ومتغيـــــر العمـــــر ، و الجـــــنس كمتغيـــــرات أوليـــــة علـــــى نمـــــط ومـــــستوى المـــــشاركة السياسية عند شـــــريحة الدراســـــة ؟ وهـــــل هنـــــاك فـــــروق ذات دلالـــــة إحـــــصائية فـــــي المـــــشاركة السياسية تعزى لأثر المتغيرات الشخصية: العمر ، الجنس ؟

أولا : أثر متغير العمر على نمط ومستوى المشاركة السياسية

للإجابـــــة عـــــن هـــــذا الـــــسؤال تـــــم حـــــساب المتوســـــطات الحـــــسابية والانحرافات المعيارية لتقـــــديرات أفـــــراد عينـــــة الدراســـــة علـــــى كـــــل مجـــــال مـــــن مجـــــالات أداة الدراســـــة والمتعلقـــــة بالعوامـــــل المـــــؤثر فـــــي نمـــــط المـــــشاركة الـــــسياسية فـــــي المجتمـــــع الأردنـــــي وحـــــسب متغيـــــر العمـــــر، والجدول رقم (4) يبين ذلك:

جدول رقم (4)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على كل مجال من مجالات أداة الدراسة والمتعلقة بالعوامل المؤثر في نمط المشاركة السياسية في المجتمع الأردني وحسب متغير العمر

المجال	العمر	العدد	المتوسط	الانحراف

			الحسابي	المعياري
المعرفة والاهتمام السياسي	من 19 – اقل من 40	263	2.99	0.43
	من 40 – اقل من 60	330	2.98	0.41
	60 سنة فأكثر	75	2.91	0.46
الترشيح للمناصب العامة والسعي من أجلها	من 19 – اقل من 40	263	4.57	0.26
	من 40 – اقل من 60	330	4.51	0.29
	60 سنة فأكثر	75	4.49	0.30
المشاركة في الحملات الانتخابية	من 19 – اقل من 40	263	3.25	0.31
	من 40 – اقل من 60	330	3.25	0.29
	60 سنة فأكثر	75	3.25	0.30
التصويت في الانتخابات	من 19 – اقل من 40	263	3.15	0.23
	من 40 – اقل من 60	330	3.17	0.23
	60 سنة فأكثر	75	3.14	0.22
الانتساب الى الاحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني	من 19 – اقل من 40	263	2.85	0.26
	من 40 – اقل من 60	330	2.89	0.27
	60 سنة فأكثر	75	2.90	0.33

يتبين من الجدول رقم (4) وجود فروق ظاهرية بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة على كل مجال من مجالات أداة الدراسة والمتعلقة بالعوامل المؤثر في نمط المشاركة السياسية في المجتمع الأردني وحسب متغير العمر، ولمعرفة الدلالة الإحصائية لتلك الفروق تم استخدام تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA)، والجدول رقم (5) يبين ذلك.

جدول رقم (5)

نتائج تحليل التباين الأحادي لمتوسطات تقديرات أفراد عينة على كل مجال من مجالات أداة الدراسة والمتعلقة بالعوامل المؤثر في نمط المشاركة السياسية في المجتمع الأردني وحسب متغير العمر

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
المعرفة والاهتمام السياسي	بين المجموعات	0.367	2	0.184	1.014	0.364
	داخل المجموعات	120.523	665	0.181		
	المجموع	**120.890**	**667**			
الترشيح للمناصب العامة والسعي من أجلها	بين المجموعات	0.650	2	0.325	4.157	*0.016
	داخل المجموعات	51.993	665	0.078		
	المجموع	**52.643**	**667**			
المشاركة في الحملات الانتخابية	بين المجموعات	0.004	2	0.002	0.021	0.979
	داخل المجموعات	59.115	665	0.089		
	المجموع	**59.119**	**667**			
التصويت في الانتخابات	بين المجموعات	0.069	2	0.035	0.664	0.515

	داخل المجموعات	34.760	665	0.052		
	المجموع	**34.829**	**667**			
الانتساب الى الاحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني	بين المجموعات	0.227	2	0.114	1.523	0.219
	داخل المجموعات	49.617	665	0.075		
	المجموع	**49.844**	**667**			

*** ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية (α = 0.05)**

يتبين من الجدول رقم (5) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية (α = 0.05) بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة على المجال الثاني **(الترشيح للمناصب العامة والسعي من أجلها)** تعزى لمتغير العمر، ولمعرفة لصالح من تلك الفروق تم استخدام اختبار شيفيه (schefee) للمقارنات البعدية والجدول رقم (6) يبين ذلك.

جدول رقم (6)

نتائج اختبار شيفيه (schefee) لمتوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة على المجال الثاني(الترشيح للمناصب العامة والسعي من أجلها) وحسب متغير (العمر)

		من 19 – اقل من 40	من 40 – اقل من 60	60 سنة فأكثر
العمر	**المتوسط الحسابي**	**4.57**	**4.51**	**4.49**
من 19 – اقل من 40	**4.57**		0.06	*0.08
من 40 – اقل من 60	**4.51**			0.02
60 سنة فأكثر	**4.49**			

*** ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية (α = 0.05)**

يتبين من الجدول رقم (6) وجود فرق ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية (α = 0.05) بين ذوي العمر (من 19 – أقل من 40 سنة) وذوي العمر (60 سنة فأكثر) ولصالح ذوي العمر (من 19 – أقل من 40 سنة).

ثانيا : اثر متغير الجنس على نمط ومستوى المشاركة السياسية :

للإجابة عن هذا السؤال تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار (ت)(t-test) لتقديرات أفراد عينة الدراسة على كل مجال من مجالات أداة الدراسة والمتعلقة بالعوامل المؤثر في نمط المشاركة السياسية في المجتمع الأردني وحسب متغير الجنس، والجدول رقم (7) يبين ذلك.

جدول رقم (7)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار (ت)(t-test) لتقديرات أفراد عينة الدراسة على كل مجال من مجالات أداة الدراسة والمتعلقة بالعوامل المؤثر في نمط المشاركة السياسية ومع الانحراف في المتغير الجنس

المجال	الجنس	العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية
المعرفة والاهتمام السياسي	ذكر	463	2.99	0.44	1.428	666	0.154
	أنثى	205	2.94	0.40			
الترشيح للمناصب العامة والسعي من أجلها	ذكر	463	4.53	0.29	-0.238	666	0.812
	أنثى	205	4.53	0.26			
المشاركة في الحملات الانتخابية	ذكر	463	3.25	0.31	0.461	666	0.645
	أنثى	205	3.24	0.28			
التصويت في الانتخابات	ذكر	463	3.16	0.22	-0.328	666	0.743
	أنثى	205	3.16	0.24			

الانتساب الى الاحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني	ذكر	463	2.88	0.28	0.841	666	0.401
	أنثى	205	2.86	0.26			

يتبين من الجدول رقم (7) عدم وجود فرق ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية (α = 0.05) بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة على أداة الدراسة والمتعلقة بالعوامل المؤثر في نمط المشاركة السياسية في المجتمع الأردني تعزى لمتغير (الجنس).

المطلب الرابع

اثـــــــر المتغيـــــــرات و العوامـــــــل الاجتماعيـــــــة على المشاركة السياسية :

تعتبر المتغيرات الاجتماعية من المتغيرات الهامة في تأثيرها على الأفراد وعلى تشكيل وتوجيه الآراء والقيم والمعارف والتوجهات لدى الأفراد . والتي تحدد طبيعة مشاركتهم السياسية ونوعها ومستواها . وفي هذا الجزء تم التركيز على متغير مستوى التعليم ، و الحالة الاجتماعية ، و حجم الأسرة كمتغيرات مستقلة ، قد تؤثر على توجهات الأفراد نحو المشاركة السياسية ، وبالتالي نقيس مدى تأثر المشاركة السياسية لأفراد عينة الدراسة بهذه المتغيرات .

أولا : أثر متغير و عامل المستوى التعليمي على نمط ومستوى المشاركة السياسية :

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على كل مجال من مجالات أداة الدراسة والمتعلقة بالعوامل المؤثر في نمط المشاركة السياسية في المجتمع الأردني حسب متغير المستوى الأكاديمي والجدول رقم (8) يبين ذلك.

جدول رقم (8)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على كل مجال من مجالات أداة الدراسة والمتعلقة بالعوامل المؤثر في نمط المشاركة السياسية في المجتمع الأردني وحسب متغير المستوى الأكاديمي

المجال	المستوى الأكاديمي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
المعرفة والاهتمام السياسي	أمي	252	2.98	0.44
	ثانوية عامة	172	2.92	0.41

المجال	المستوى الأكاديمي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	فأقل			
	بكالوريوس + دبلوم	164	3.03	0.42
	دراسات عليا	80	2.97	0.42
الترشيح للمناصب العامة والسعي من أجلها	أمي	252	4.53	0.29
	ثانوية عامة فأقل	172	4.55	0.27
	بكالوريوس + دبلوم	164	4.52	0.28
	دراسات عليا	80	4.51	0.27
المشاركة في الحملات الانتخابية	أمي	252	3.27	0.31
	ثانوية عامة فأقل	172	3.18	0.26
	بكالوريوس + دبلوم	164	3.24	0.31
	دراسات عليا	80	3.31	0.30
التصويت في الانتخابات	أمي	252	3.17	0.23
	ثانوية عامة فأقل	172	3.16	0.21
	بكالوريوس + دبلوم	164	3.14	0.23
	دراسات عليا	80	3.16	0.26
الانتساب إلى الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني	أمي	252	2.87	0.27
	ثانوية عامة فأقل	172	2.88	0.28
	بكالوريوس + دبلوم	164	2.86	0.28
	دراسات عليا	80	2.93	0.27

يتبين من الجدول رقم (8) وجود فروق ظاهرية بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة على كل مجال من مجالات أداة الدراسة والمتعلقة بالعوامل المؤثر في نمط المشاركة السياسية في المجتمع الأردني وحسب متغير المستوى الأكاديمي، ولمعرفة الدلالة الإحصائية لتلك الفروق تم استخدام تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA)، والجدول رقم (9) يبين ذلك.

جدول رقم (9)

نتائج تحليل التباين الأحادي لمتوسطات تقديرات أفراد عينة على كل مجال من مجالات أداة الدراسة والمتعلقة بالعوامل المؤثر في نمط المشاركة السياسية في المجتمع الأردني وحسب متغير المستوى الاكاديمي

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الاحصائية
المعرفة والاهتمام السياسي	بين المجموعات	0.923	3	0.308	1.703	0.165
	داخل المجموعات	119.967	664	0.181		
	المجموع	**120.890**	**667**			
الترشيح للمناصب العامة والسعي من أجلها	بين المجموعات	0.128	3	0.043	0.538	0.656
	داخل المجموعات	52.516	664	0.079		
	المجموع	**52.643**	**667**			
المشاركة في الحملات الانتخابية	بين المجموعات	1.120	3	0.373	4.275	*0.005
	داخل المجموعات	57.999	664	0.087		
	المجموع	**59.119**	**667**			
التصويت في الانتخابات	بين المجموعات	0.068	3	0.023	0.435	0.728
	داخل	34.761	664	0.052		

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الاحصائية
	المجموعات					
	المجموع	**34.829**	**667**			
الانتساب الى الاحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني	بين المجموعات	0.241	3	0.080	1.076	0.359
	داخل المجموعات	49.603	664	0.075		
	المجموع	**49.844**	**667**			

- **ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية (α = 0.05)**

يتبين من الجدول رقم (9) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية (α = 0.05) بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة على المجال الثالث **(المشاركة في الحملات الانتخابية)** تعزى لمتغير المستوى الأكاديمي، ولمعرفة لصالح من تلك الفروق تم استخدام اختبار شيفيه(schefee) للمقارنات البعدية، والجدول رقم (10) يبين ذلك.

جدول رقم (10)

نتائج اختبار شيفيه(schefee) لمتوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة على المجال الثاني(المشاركة في الحملات الانتخابية) وحسب متغير (المستوى الاكاديمي)

		أمي	ثانوية عامة فأقل	بكالوريوس + دبلوم	دراسات عليا
المستوى الاكاديمي	**المتوسط الحسابي**	**3.27**	**3.18**	**3.24**	**3.31**
أمي	3.27		0.09	0.03	0.04
ثانوية عامة فأقل	3.18			0.06	0.13*
بكالوريوس + دبلوم	3.24				0.07

دبلوم					
دراسات	3.31				

*ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية (α = 0.05)

يتبين من الجدول رقم (10) وجود فرق ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية (α = 0.05) بين ذوي المستوى الأكاديمي (ثانوية عامة فأقل) وذوي المستوى الأكاديمي (دراسات عليا) ولصالح ذوي المستوى الأكاديمي (دراسات عليا).

ثانياً: أثر متغير عامل الحالة الاجتماعية على نمط ومستوى المشاركة السياسية :

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على كل مجال من مجالات أداة الدراسة والمتعلقة بالعوامل المؤثر في نمط المشاركة السياسية في المجتمع الأردني وحسب متغير الحالة الاجتماعية، والجدول رقم (11) يبين ذلك:

جدول رقم (11)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على كل مجال من مجالات أداة الدراسة والمتعلقة بالعوامل المؤثر في نمط المشاركة السياسية في المجتمع الأردني وحسب متغير الحالة الاجتماعية

المجال	الحالة الاجتماعية	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
المعرفة والاهتمام السياسي	اعزب	299	2.95	0.44
	متزوج	244	3.01	0.43
	أرمل	77	2.94	0.39
	مطلق	48	3.02	0.39
الترشيح للمناصب العامة والسعي من أجلها	اعزب	299	4.53	0.28
	متزوج	244	4.55	0.29
	أرمل	77	4.48	0.28

المجال	الحالة الاجتماعية	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	مطلق	48	4.52	0.26
المشاركة في الحملات الانتخابية	اعزب	299	3.25	0.31
	متزوج	244	3.23	0.29
	أرمل	77	3.26	0.29
	مطلق	48	3.33	0.26
التصويت في الانتخابات	اعزب	299	3.16	0.23
	متزوج	244	3.16	0.24
	أرمل	77	3.15	0.23
	مطلق	48	3.16	0.20
الانتساب الى الاحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني	اعزب	299	2.88	0.27
	متزوج	244	2.87	0.28
	أرمل	77	2.85	0.27
	مطلق	48	2.91	0.25

يتبين من الجدول رقم (11) وجود فروق ظاهرية بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة على كل مجال من مجالات أداة الدراسة والمتعلقة بالعوامل المؤثر في نمط المشاركة السياسية في المجتمع الأردني وحسب متغير الحالة الاجتماعية، ولمعرفة الدلالة الإحصائية لتلك الفروق تم استخدام تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) والجدول رقم (12) يبين ذلك.

جدول رقم (12)

نتائج تحليل التباين الأحادي للمتوسطات تقديرات أفراد عينة على كل مجال من مجالات أداة الدراسة والمتعلقة بالعوامل المؤثر في نمط المشاركة السياسية في المجتمع الأردني وحسب متغير الحالة الاجتماعية

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الاحصائية
المعرفة والاهتمام	بين المجموعات	0.723	3	0.241	1.332	0.263

السياسي	داخل المجموعات	120.167	664	0.181		
	المجموع	**120.890**	**667**			
الترشيح للمناصب العامة والسعي من أجلها	بين المجموعات	0.317	3	0.106	1.342	0.260
	داخل المجموعات	52.326	664	0.079		
	المجموع	**52.643**	**667**			
المشاركة في الحملات الانتخابية	بين المجموعات	0.479	3	0.160	1.808	0.144
	داخل المجموعات	58.640	664	0.088		
	المجموع	**59.119**	**667**			
التصويت في الانتخابات	بين المجموعات	0.015	3	0.005	0.097	0.962
	داخل المجموعات	34.814	664	0.052		
	المجموع	**34.829**	**667**			
الانتساب الى الاحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني	بين المجموعات	0.119	3	0.040	0.532	0.661
	داخل المجموعات	49.724	664	0.075		
	المجموع	**49.844**	**667**			

يتبين من الجدول رقم (12) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha = 0.05$) بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة على جميع المجالات والمستوى الكلي تعزى لمتغير نمط الأسرة. ثالثاً: النتائج المتعلقة بأثر متغير حجم الأسرة على المشاركة السياسية :

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على كل مجال من مجالات أداة الدراسة والمتعلقة بالعوامل المؤثر في نمط المشاركة السياسية في المجتمع الأردني حسب متغير عدد أفراد الاسرة، والجدول رقم (13) يبين ذلك:

جدول رقم (13)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على كل مجال من مجالات أداة الدراسة والمتعلقة بالعوامل المؤثر في نمط المشاركة السياسية في المجتمع الأردني وحسب متغير عدد أفراد الاسرة

المجال	عدد أفراد الاسرة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
المعرفة والاهتمام السياسي	أقل من 4 أفراد	299	2.95	0.44
	5 – 8 أفراد	147	2.99	0.40
	أكثر من 8 أفراد	133	2.99	0.42
الترشيح للمناصب العامة والسعي من أجلها	أقل من 4 أفراد	89	3.02	0.43
	5 – 8 أفراد	299	4.53	0.28
	أكثر من 8 أفراد	147	4.54	0.27
المشاركة في الحملات الانتخابية	أقل من 4 أفراد	133	4.53	0.29
	5 – 8 أفراد	89	4.51	0.29
	أكثر من 8 أفراد	299	3.25	0.31
التصويت في الانتخابات	أقل من 4 أفراد	147	3.25	0.30
	5 – 8 أفراد	133	3.27	0.28
	أكثر من 8	89	3.21	0.29

	أفراد			
الانتساب الى الاحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني	أقل من 4 أفراد	299	3.16	0.23
	5 – 8 أفراد	147	3.18	0.24
	أكثر من 8 أفراد	133	3.14	0.23

يتبين من الجدول رقم (13) وجود فروق ظاهرية بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة على كل مجال من مجالات أداة الدراسة والمتعلقة بالعوامل المؤثر في نمط المشاركة السياسية في المجتمع الأردني وحسب متغير عدد أفراد الاسرة، ولمعرفة الدلالة الإحصائية لتلك الفروق تم استخدام تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) والجدول رقم (14) يبين ذلك.

جدول رقم (14)

نتائج تحليل التباين الأحادي للمتوسطات تقديرات أفراد عينة على كل مجال من مجالات أداة الدراسة والمتعلقة بالعوامل المؤثر في نمط المشاركة السياسية في المجتمع الأردني وحسب متغير عدد أفراد الاسرة

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الاحصائية
المعرفة والاهتمام السياسي	بين المجموعات	0.406	3	0.135	0.746	0.525
	داخل المجموعات	120.484	664	0.181		
	المجموع	**120.890**	**667**			
الترشيح للمناصب العامة والسعي من أجلها	بين المجموعات	0.036	3	0.012	0.151	0.929
	داخل المجموعات	52.607	664	0.079		
	المجموع	**52.643**	**667**			

المشاركة في الحملات الانتخابية	**بين المجموعات**	0.171	3	0.057	0.642	0.588
	داخل المجموعات	58.948	664	0.089		
	المجموع	**59.119**	**667**			
التصويت في الانتخابات	**بين المجموعات**	0.190	3	0.063	1.212	0.304
	داخل المجموعات	34.640	664	0.052		
	المجموع	**34.829**	**667**			
الانتساب الى الاحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني	**بين المجموعات**	0.060	3	0.020	0.268	0.848
	داخل المجموعات	49.784	664	0.075		
	المجموع	**49.844**	**667**			

يتبين من الجدول رقم (14) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha = 0.05$) بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة على جميع مجالات أداة الدراسة تعزى لمتغير عدد أفراد الأسرة.

المطلب الخامس

اثـــــــر المتغيـــــــرات و العوامـــــــل الاقتـــــــصادية على المشاركة السياسية :

إن المتغيـــــرات والعوامـــــل الاقتـــــصادية لا تقـــــل أهميـــــة فـــــي التـــــأثير علـــــى تـــــشكيل وتوجيـــــه الآراء والقـــــيم والمعـــــارف والتوجهـــــات لـــــدى الأفـــــراد عـــــن المتغيـــــرات الاجتماعية والمتغيرات الاقتصادية للأفراد والتي تعتبر في الاجتوميلعيـــب القوضالمتغيـــع الاقتـرات الأواليي للأفـــة رواللتدوره الهـي تعتلم فـــي تجميعهـــشكيلل نلوتجهة أثيلرتهم وأرائهـي تحديـم ومعتقطبيعـــدلتهمة وســـشالهوكلكهم والقيلوفيـتيومهيعها ومستالوالهطلـد يـب مؤثر علـالدرلسنمـــة نطـومـاول معتوفي المـة مـشاركة السياسية أثير المتغيـــــرات الاقتـــــصادية (كالمهنـــــة، ومـــــستوى الدخل) على نمط ومستوى المشاركة السياسية .

أولا : اثـــــر متغيـــــر المهنـــــة علـــــى نمـــــط ومـــــستوى المـــــشاركة السياسية :

للإجابـــــة عـــــن هـــــذا الـــــسؤال تـــــم حـــــساب المتوســـــطات الحـــــسابية والانحرافـــــات المعياريـــــة لتقـــــديرات أفـــــراد عينـــــة الدراســـــة علـــــى كـــــل مجـــــال مـــــن مجـــــالات أداة الدراســـــة والمتعلقـــــة بالعوامـــــل المـــــؤثر فـــــي نمـــــط المـــــشاركة الـــــسياسية فـــــي المجتمـــــع الأردنـــــي وحـــــسب متغيـــــر المهنـــــة، والجدول رقم(15) يبين ذلك:

جدول رقم(15)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على كل مجال من مجالات أداة الدراسة والمتعلقة بالعوامل المؤثر في نمط المشاركة السياسية في المجتمع الأردني وحسب متغير المهنة

المجال	المهنة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
المعرفة والاهتمام السياسي	قطاع حكومي	66	3.00	0.43
	قطاع خاص	148	3.00	0.40
	طالب	141	2.96	0.44
	متقاعد	149	2.98	0.42
	أعمال حرة	120	2.97	0.44
	بلا عمل	44	2.93	0.47
الترشيح للمناصب العامة والسعي من أجلها	قطاع حكومي	66	4.55	0.28
	قطاع خاص	148	4.55	0.29
	طالب	141	4.54	0.29
	متقاعد	149	4.53	0.28
	أعمال حرة	120	4.50	0.27
	بلا عمل	44	4.51	0.27
المشاركة في الحملات الانتخابية	قطاع حكومي	66	3.25	0.31
	قطاع خاص	148	3.24	0.29
	طالب	141	3.21	0.33
	متقاعد	149	3.27	0.28
	أعمال حرة	120	3.25	0.31
	بلا عمل	44	3.31	0.26
التصويت في الانتخابات	قطاع حكومي	66	3.18	0.25
	قطاع خاص	148	3.14	0.23
	طالب	141	3.15	0.23
	متقاعد	149	3.17	0.22
	أعمال حرة	120	3.14	0.23
	بلا عمل	44	3.23	0.25

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	المهنة	المجال
0.25	2.92	66	قطاع حكومي	الانتساب إلى الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني
0.30	2.91	148	قطاع خاص	
0.26	2.83	141	طالب	
0.29	2.86	149	متقاعد	
0.25	2.88	120	أعمال حرة	
0.28	2.90	44	بلا عمل	

يتبين من الجدول رقم (15) وجود فروق ظاهرية بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة على كل مجال من مجالات أداة الدراسة والمتعلقة بالعوامل المؤثر في نمط المشاركة السياسية في المجتمع الأردني وحسب متغير المهنة، ولدلالة الإحصائية لتلك الفروق تم استخدام تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA)، والجدول رقم (16) يبين ذلك.

جدول رقم (16) نتائج تحليل التباين الأحادي لمتوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة على كل مجال من مجالات أداة الدراسة والمتعلقة بالعوامل المؤثر في نمط المشاركة السياسية في المجتمع الأردني وحسب متغير المهنة

الدلالة الاحصائية	قيمة ف	متوسط المربعات	درجة الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين	المجال
0.919	0.290	0.053	5	0.264	بين المجموعات	المعرفة والاهتمام السياسي
		0.182	662	120.626	داخل المجموعات	
			667	**120.890**	المجموع	
0.762	0.518	0.041	5	0.205	بين المجموعات	الترشيح للمناصب العامة والسعي من أجلها
		0.079	662	52.438	داخل المجموعات	
			667	**52.643**	المجموع	

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الاحصائية
المشاركة في الحملات الانتخابية	بين المجموعات	0.363	5	0.073	0.819	0.536
	داخل المجموعات	58.756	662	0.089		
	المجموع	**59.119**	**667**			
التصويت في الانتخابات	بين المجموعات	0.345	5	0.069	1.325	0.252
	داخل المجموعات	34.484	662	0.052		
	المجموع	**34.829**	**667**			
الانتساب الى الاحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني	بين المجموعات	0.662	5	0.132	1.781	0.114
	داخل المجموعات	49.182	662	0.074		
	المجموع	**49.844**	**667**			

يتبين من الجدول رقم (16) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha = 0.05$) بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة على جميع مجالات أداة الدراسة تعزى لمتغير المهنة.

ثانيا : اثر متغير مستوى الدخل على نمط ومستوى المشاركة السياسية :

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على كل مجال من مجالات أداة الدراسة والمتعلقة بالعوامل المؤثر في نمط المشاركة السياسية في المجتمع الأردني وحسب متغير مستوى الدخل الشهري، والجدول رقم (17) يبين ذلك:

جدول رقم (17)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على كل مجال من مجالات أداة الدراسة والمتعلقة بالعوامل المؤثر في نمط المشاركة السياسية في المجتمع الأردني وحسب متغير مستوى الدخل الشهري

المجال	مستوى الدخل الشهري	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
المعرفة والاهتمام السياسي	اقل من 250دينار	258	2.95	0.42
	251-499دينار	340	2.98	0.43
	اكثرمن500	70	3.03	0.43
الترشيح للمناصب العامة والسعي من أجلها	اقل من 250دينار	258	4.53	0.27
	251-499دينار	340	4.53	0.29
	اكثرمن500	70	4.51	0.27
المشاركة في الحملات الانتخابية	اقل من 250دينار	258	3.25	0.30
	251-499دينار	340	3.26	0.30
	اكثرمن500	70	3.20	0.29
التصويت في الانتخابات	اقل من 250دينار	258	3.16	0.22
	251-499دينار	340	3.15	0.23
	اكثرمن500	70	3.18	0.22
الانتساب الى الاحزاب	اقل من 250دينار	258	2.87	0.27

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	مستوى الدخل الشهري	المجال
				السياسية ومؤسسات المجتمع المدني
0.27	2.88	340	251–499دينار	
0.28	2.89	70	اكثرمن500	

يتبين من الجدول رقم (17) وجود فروق ظاهرية بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة على كل مجال من مجالات أداة الدراسة والمتعلقة بالعوامل المؤثر في نمط المشاركة السياسية في المجتمع الأردني وحسب متغير مستوى الدخل الشهري، ولمعرفة الدلالة الإحصائية لتلك الفروق تم استخدام تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA)، والجدول رقم(18) يبين ذلك.

جدول رقم (18)

نتائج تحليل التباين الأحادي لمتوسطات تقديرات أفراد عينة على كل مجال من مجالات أداة الدراسة والمتعلقة بالعوامل المؤثر في نمط المشاركة السياسية في المجتمع الأردني وحسب متغير مستوى الدخل الشهري

الدلالة الاحصائية	قيمة ف	متوسط المربعات	درجة الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين	المجال
0.333	1.102	0.200	2	0.399	بين المجموعات	المعرفة والاهتمام السياسي
		0.181	665	120.491	داخل المجموعات	
			667	**120.890**	المجموع	
0.821	0.198	0.016	2	0.031	بين المجموعات	الترشيح للمناصب العامة والسعي من أجلها
		0.079	665	52.612	داخل المجموعات	

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الاحصائية
	المجموع	**52.643**	**667**			
المشاركة في الحملات الانتخابية	بين المجموعات	0.186	2	0.093	1.050	0.351
	داخل المجموعات	58.933	665	0.089		
	المجموع	**59.119**	**667**			
التصويت في الانتخابات	بين المجموعات	0.042	2	0.021	0.398	0.672
	داخل المجموعات	34.788	665	0.052		
	المجموع	**34.829**	**667**			
الانتساب الى الاحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني	بين المجموعات	0.042	2	0.021	0.281	0.755
	داخل المجموعات	49.802	665	0.075		
	المجموع	**49.844**	**667**			

يتبين من الجدول رقم (18) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية (α = 0.05) بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة على جميع مجالات أداة الدراسة تعزى لمتغير مستوى الدخل الشهري.

المطلب السادس

أثر المتغيرات أو العوامل الثقافية السائدة :

النتائج المتعلقة بالسؤال الأول والذي ينص على: " ما هو نمط الثقافة السائدة لدى أفراد عينة الدراسة ؟ ".

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على فقرات الثقافة السائدة والبالغ عددها (5 فقرات) والجدول رقم (19) يبين ذلك.

جدول رقم (19) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على فقرات الثقافة السائدة والبالغ عددها (5 فقرات) مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب المتوسط الحسابي

الرتبة	رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي*	الانحراف المعياري	درجة التقدير
1	34	اعبر عن هويتي بشكل أساسي من خلال العشيرة	4.51	0.50	عالية جداً
2	37	أعرف الأردن على انه مجتمع العشائرية	4.50	0.50	عالية جداً
3	33	اعبر عن هويتي بشكل أساسي من خلال الوطن	3.89	0.71	عالية
4	35	اعبر عن هويتي بشكل أساسي من خلال الدين	2.88	0.84	متوسطة
5	36	أعرف الأردن على انه مجتمع الأردنيين من شتى الأصول والمنابت	1.41	0.55	متدنية

* الدرجة القصوى (5)

يبين الجدول (19) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة والتي تراوحت بين (2.88 – 4.51) بانحرافات معيارية تراوحت بين (0.50 – 0.84)، حيث جاءت الفقرة

0.84)، حيث جاءت الفقرة رقم(34) والتي تنص على " **اعبر عن هويتي بشكل أساسي من خلال العشيرة**" في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي(4.51) وبانحراف معياري (0.50) وبدرجة تقدير عالية جداً، تلاها في المرتبة الثانية الفقرة رقم(37) والتي تنص على " **اعرف الأردن على انه مجتمع العشائرية** " بمتوسط حسابي(4.50) وبانحراف معياري (0.50) وبدرجة تقدير عالية جداً، بينما جاءت الفقرة رقم(36) والتي تنص على " **اعرف الأردن على أن الأردنيين يعبرون عن هويتهم بشكل أساسي من خلال العشيرة**" بمتوسط حسابي(1.41) وبانحراف معياري (0.55) وبدرجة تقدير متدنية جداً.

المبحث الثاني

المبحث الثاني

أولا : النتائج :

من خلال التحليلات وشرح الدلالات الإحصائية في الجداول السابقة وما نتج عن تحليل الدراسة الميدانية (الاستبيان) وجدت هذه النتائج و التي تم ترتيبها وفق فرضيات الدراسة وهي كما يلي :

1. بالنسبة لعامل و متغير الجنس ، تبين من خلال الجداول عدم وجود فرق ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية (α = 0.05) بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة على أداة الدراسة والمتعلقة بالعوامل المؤثر في نمط المشاركة السياسية في المجتمع الأردني تعزى لمتغير (الجنس) ، ونعزو ذلك إلى التطور الذي حصل في المنطقة وتقدم المستوى التعليمي
2. [illegible] [illegible] [illegible] من مجالات أداة الدراسة والمتعلقة بالعوامل المؤثر في نمط المشاركة السياسية في المجتمع الأردني وحسب متغير العمر، ولمعرفة الدلالة الإحصائية لتلك الفروق تم استخدام تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) ومن خلاله نتبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية (α = 0.05) بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة على المجال الثاني (الترشيح للمناصب العامة والسعي من أجلها) تعزى لمتغير العمر، ولمعرفة لصالح من تلك الفروق تم استخدام اختبار شيفيه (schefee) للمقارنات البعدية والذي

العمر (من 19 – أقل من 40 سنة). وذلك يعود إلى أن ذوى العمر (من 19 – أقل من 40 سنة) هم من عمر الشباب والذي عادة ما يكون لديهم توجهات ليست تقليدية كما هي عند الذين أكثر منهم عمرا ، ويضاف إلى ذلك فأنهم في الغالب ما يكون لديهم

3. رغبة في تحقيق مكانة اجتماعية في المجتمع مستوى الأكاديمي ، نتبين وجود فروق ظاهرية بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة على كل مجال من مجالات أداة الدراسة والمتعلقة بالعوامل المؤثر في نمط المشاركة السياسية في المجتمع الأردني وحسب متغير المستوى الأكاديمي، ولمعرفة الدلالة الإحصائية لتلك الفروق تم استخدام تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA)، ونتبين من خلاله وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية (α = 0.05) بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة على المجال الثالث (المشاركة في الحملات الانتخابية) تعزى لمتغير المستوى الأكاديمي ، ولمعرفة لصالح من تلك الفروق تم استخدام اختبار شيفيه (schefee) للمقارنات البعدية، ومن خلاله نتبين وجود

4. فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية (α = 0.05) بين ذوي المستوى الأكاديمي (ثانوي فأقل) وذوي المستوى الأكاديمي (دراسات عليا) ولصالح ذوي المستوى الأكاديمي (دراسات عليا). ويعود ذلك إلى أن المتعلمين تكون لديهم الثقافة والوعي السياسي اللازم للمشاركة السياسية في المجتمع الأردني باعتبارهم المتغير الثقافي والاجتماعي، ولمعرفة الدلالة الإحصائية لتلك الفروق تم استخدام تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA)، ونتبين من خلاله وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية (α = 0.05) بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة على جميع مجالات

5. أما عامل ومتغير عدد أفراد الأسرة ، نتبين وجود فروق ظاهرية بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة على كل مجال من مجالات أداة الدراسة والمتعلقة بالعوامل المؤثر في نمط المشاركة السياسية في المجتمع الأردني وحسب متغير عدد أفراد الأسرة، ولمعرفة الدلالة الإحصائية لتلك الفروق تم استخدام تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) ، والذي من خلاله نتبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية (α = 0.05) بين متوسطات

6. [illegible] المتغير المهنة، ولمعرفة الدلالة الإحصائية لتلك الفروق تم استخدام تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) ، ومن خلاله نتبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية (α = 0.05) بين متوسطات تقديرات أفراد عينة

7. [illegible] المؤثر في نمط المشاركة السياسية في المجتمع الأردني وحسب متغير مستوى الدخل الشهري، ولمعرفة الدلالة الإحصائية لتلك الفروق تم استخدام تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA)، والذي نتبين من خلاله عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية (α = 0.05) بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة على

الدخل الشهري ، وذلك لان من يمتلك مستوى دخل عال تكون الفرصة مهيأة له لممارسة المشاركة السياسية بكافة أشكالها وذلك دون تأثير في توجهاته

8. وأخيرا بالنسبة لعامل ومتغير الثقافة السائدة ، أثبتت الدراسة إن عامل ومتغير الثقافة السائدة هي أكثر المتغيرات تأثيرا على المشاركة السياسية . ويتضح لنا إن المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة والتي تراوحت بين (2.88 – 4.51) بانحرافات معيارية تراوحت بين (0.50 – 0.84)، حيث جاءت الفقرة رقم (34) في الإستبانة والتي تنص على " اعبر عن هويتي بشكل أساسي من خلال العشيرة" في المرتبة الأولى

وبذلك تتكون الثقافة السائدة لدى أفراد العينة (4.51) الدراسة هي متوسطة بالإجابة " العشيرة (0.50)
هويتي بشكل أساسي من خلال العشيرة" جداً، تلاها في المرتبة
وهي الثانية الفقرة رقم (37) والتي العشائرية والاجتماعي على " العشائري
على الأردن ... على الصعيد ... العشائرية " بالبرلمان
ولهذا في ... (4.50) والعشائر ... (0.50) وبدرجة لها
، وتقدير عالية جداً الدعم الذي يمكنه من الوصول إلى قبة البرلمان ، فقد لجأت العشائر إلى انتخابات تمهيدية غير رسمية بين أبنائها الراغبين في الترشح ، ... الواحد ... أكثر ... بشكل ... على
أبناء العشيرة ... السياسية ، حيث إن الصوت يدلي به الفرد إما للعشيرة أو للحزب وبهذا فشلت الأحزاب لان مصلحة العشيرة ترجح أمام الأحزاب .

ثانيا : توصيات الدراسة :

في ضوء النتائج السابقة و بعد تحليل وشرح الدلالات الإحصائية في الجداول السابقة يمكن أن نوصي ما يلي :

1. ضرورة إجراء المزيد من الدراسات حول ظاهرة المشاركة السياسية على مختلف المستويات سواء في مجتمع البادية أو الريف أو المدينة . مما يساعد في تحديد مواطن الخلل في
2. المشاركة السياسية في المجتمع الأردني . التركيز على تطوير الوعي والاهتمام السياسي عند الأفراد ، ليعرف الفرد من خلال هذا الوعي السياسي ماهية حقوقه ، وواجباته ، ومدى فعالية مشاركته السياسية في التأثير على النظام . وبالأخص فيما يتعلق بالأحزاب السياسية ، لأنها ضرورة من ضرورات
3. تجقيق التنمية السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، ويكون من خلال الاعتماد على الأحزاب السياسية التي من خلالها ينتخب المواطن الممثل الحقيقي للمواطن العادي ، والتي تمكنه من أن يشارك فعليا في صنع القرار .
4. تنشيط مؤسسات المجتمع المدني كالأحزاب والنقابات والجمعيات والاتحادات . فمثل هذه المؤسسات لم يكن لها أي دور في مجتمع
5. الدراسة . التأكيد على أهمية الولاءات الوطنية وتنميتها من خلال وسائل الاتصال المختلفة بوضع إستراتيجية شمولية ، سياسية واقتصادية وطنية قومية واضحة ، لدحض
6. الولاءات الفرعية (كالعشائرية) . تنظيم برامج تعمل على تعزيز وتفعيل دور وتوجهات الشباب ذكورا وإناثا بالنسبة للمشاركة السياسية .

7. توصي هذه الدراسة من المشرع الأردني تعديل أو تغيير قانون الانتخابات الحالي وإعطاء مبدأ تعدد الأصوات، فليس من المنطقي أن يختار الناخب مرشحاً واحداً لدائرة انتخابية يمثلها أربعة نواب، بالإضافة إلى أن مبدأ تعدد الأصوات يعني التخفيف من ضغط العامل العشائري على الناخب في اختيار المرشح وإعطاء المرشح (صوت الوطن) الذي يعني اختيار مرشح من خارج دائرته الإنتخابية.

8. كما توصي الدراسة بالسماح بتصويت الأردنيين في الخارج من خلال السفارات الأردنية، فالمواطن الأردني المقيم في الخارج أقدر على تجاوز الضغوط الشعائرية .

المصادر والمراجع

قائمة المراجع :

المراجع باللغة العربية :

أولا : الكتب :

1. إبراهيم أبرش ، **علم الاجتماع السياسي** ، الطبعة الأولى ، دار الشروق ،رام الله ، فلسطين ، 1998.
2. إسماعيل سعد ، **المجتمع والسياسة** ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، 1983.
3. أمين المشاقبة، **التربية الوطنية في الأردن**، ط8، دار الحامد للنشر والتوزيع ،عمان ، 2006.
4. احمد يعقوب ، **طبيعة الأحزاب السياسية العربية**، مرتكزات الفكر السياسي ، عمان ، 1993 .
5. إدوين إمري ، **الاتصال الجماهيري** ، المجلس الأعلى للشباب ، القاهرة، 2000.
6. السيد الزيات ، **التنمية السياسية : دراسة في علم الاجتماع السياسي –الأبعاد المعرفية والمنهجية** ، ج1 ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية، 2002 .
7. السيد عليوة ، منى محمود ، **المشاركة السياسية** ، مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية ، القاهرة، 2000.
8. أمل داغستاني ، موسى شتيوي ، **المرأة الأردنية والمشاركة السياسية** ، الجامعة الأردنية ، عمان ، 1994 .
9. احمد زكي بدوي ، **معجم المصطلحات السياسية الدولية**، دار الكتاب اللبناني ، بيروت ، 1989 .
10. برهان غليون ، **مجتمع النخبة**، معهد الإنماء العربي ، بيروت ، 1986 .
11. توماس بيرتون بوتومور ، **النخبة والمجتمع**، المؤسسة العربية للنشر ، بيروت ، 1972 .
12. جمال البنا ، **الحرية النقابية** ، ج2 ، الاتحاد الإسلامي الدولي للعمل ، جنيف 1988 .

13.سعاد الشرقاوي ، **علم الاجتماع السياسي** ، ط1، دار النهضة العربية ، القاهرة ،1971.

14.داود الباز ، **حق المشاركة في الحياة السياسية**، جامعة الإسكندرية ، الإسكندرية ،1992.

15.ريتشارد داوسن ، **التنشئة السياسية : دراسة تحليلية** ، ط2، جامعة قاريونس، بنغازي ، 1998 .

16.رعد حافظ ، **التنشئة وأثرها على السلوك السياسي** ، عمان ، دار وائل ، 2000 .

17.سعيد التل ، **التربية السياسية لأقطار الوطن العربي**، دار اللواء للصحافة والنشر، عمان، 1987 .

18.طارق محمد عبد الوهاب ، **سيكولوجية المشاركة السياسية مع دراسة في علم النفس السياسي في البيئة العربية** ، دار غريب ، القاهرة ، 2000 .

19.سعد إبراهيم جمعة ، **الشباب والمشاركة السياسية**، دار الثقافة ، الإسكندرية ، 1984 .

20.غريب سيد احمد ، عبدا لباسط محمد ، **مجتمع القرية : دراسات وبحوث** ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية، 1987 .

21.عبد الهادي الجوهري ، **المشاركة في علم الاجتماع السياسي** ، مكتبة نهضة الشرق ، القاهرة ، 1984.

22.عامر رشيد مبيض ، **موسوعة الثقافة السياسة الاجتماعية الاقتصادية العسكرية**،مكتبة الأسد الوطنية ، دمشق ، 1999.

23.علي الصاوي ، **مدخل في الاجتماع السياسي للإدارة**، مكتبة نهضة الشرق ، القاهرة ،1995 .

24.عبد الله محمد عبدا لرحمن ،**علم الاجتماع السياسي : النشأة التطورية والاتجاهات المدنية المعاصرة** ، دار النهضة العربية ، بيروت ، د.ت .

25.عمر احمد همشري ، **التنشئة الاجتماعية للطفل** ، الطبعة الأولى ، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، 2003.

26.صادق الأسود ، **علم الاجتماع السياسي : أسسه وأبعاده** ، بغداد ، جامعة بغداد، 1990 .

27.عبد الغفار رشاد ، **الثقافة السياسية الثابت والمتغير : دراسة استطلاعية** ، مطبعة خطاب الحديثة ، الخرطوم ، 1991 .

28.عبد الغفار رشاد ، **مناهج البحث في علم السياسة**، مكتبة الآداب ، القاهرة، 2004.

29.فيصل السالم ، **أساسيات التنشئة السياسية الاجتماعية : مع دراسة ميدانية في بعض دول الخليج العربي**، جامعة الكويت ، الكويت ، 1981 .

30.فالح الطويل ، **العشيرة والدولة** ،عمان ، حزب المستقبل ، 1998 .

31.فيليب برو ، **علم الاجتماع السياسي** ، ترجمة د. محمد عرب صاصيلا ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت ، 1998.

32.كمال المنوفي ، **أصول النظم السياسية المقارنة** ، الربيعان للنشر، الكويت، 1987 .

33.كمال المنوفي ، **الثقافة السياسية للفلاحين : تحليل نظري ودراسة ميدانية في قرية مصرية** ، دار ابن خلدون للنشر ، الكويت ، 1980 .

34.كمال المنوفي ، **نظريات النظم السياسية** ، وكالة المطبوعات ، الكويت ، 1985 .

35.كمال المنوفي ، **الثقافة السياسية المتغيرة في القرية المصرية** ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، القاهرة ، 1979.

36.موريس دفرجيه ، **علم اجتماع السياسة : مبادئ علم السياسة** ، ترجمة سليم حداد، المؤسسة الجامعية للدراسات ، بيروت ، 2001 .

37.محمد المغيربي ، **قراءات في السياسة المقارنة : قضايا منهجية ومداخل نظرية** ، منشورات جامعة قاريونس ، بنغازي، 1994 .

38.محمد حسن إسماعيل ، **نشرات الأخبار في التلفزيون المصري والتنشئة السياسية للمراهقين** ، دار النشر للجامعات ، القاهرة ، 1991 .

39.ميشال روبرتو ، **الأحزاب السياسية**، دار أبعاد ، بيروت ، 1983 .

40.نضال العضايلة ، **الديمقراطية وأدوات المشاركة السياسية** ، الكرك ، د. ن ، 2004.

41.نعمان الخطيب ، **الأحزاب السياسية ودورها في أنظمة الحكم المعاصرة** ، دار الثقافة ، القاهرة ، 1983 .

42.نهى نافع ، **المرأة والسياسة في مصر : المشاركة السياسية عبر ثلاثة عقود ،** المكتبة المصرية للنشر ، الإسكندرية ، 2004 .

43.وزارة الداخلية ، **قانون الانتخاب لمجلس النواب** ، قانون مؤقت رقم 34 لسنة 2001 .

ثانيا : الدوريات :

1. أمين المشاقبة ، " **الاتجاهات السياسية لدى الطلبة الجامعيين: دراسة ميدانية** "، **مجلة أبحاث اليرموك**، مجلد 9، العدد 1، عام 1993.
2. "**اتجاهات عينة مختارة من المجتمع الأردني نحو المشاركة السياسية : دراسة ميدانية** " ، **مجلة دراسات العلوم الإنسانية**، الجامعة الأردنية، مجلد 15، العدد 2، 1991.
3. "**المشاركة السياسية لطلبة الجامعات الأردنية** " ، **مجلة دراسات** ، العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 29، العدد 1، 2001.
4. " **المشاركة السياسية والعملية السياسية في الدول النامية**" ، **المستقبل العربي**، العدد 223، 1997.
5. "**التنمية السياسية في مفاهيمنا الثورية** " ، القاهرة ، **المجلة المصرية للعلوم السياسية** ، العدد 28 .

ثالثا : الرسائل الجامعية :

1. إياس عاشور ، **المشاركة السياسية للمرأة الأردنية 1989 – 2001** ، رسالة ماجستير غير منشورة
2. جمال ... ، الشباب والمشاركة السياسية 2003 **المشاركة السياسية في المجتمع الأردني : دراسة اجتماعية على عينة من طلبة الجامعات الأردنية** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الأردنية ، عمان ، 1996 .

3. خديجة راجح ، **المشاركة السياسية للمرأة اليمنية في الأحزاب السياسية** ، رسالة ماجستير

4. سغيرطرنةشلعزرة ، زيلا ، جالممعةشالأكةالنيةسياسيةالمرأة 2003 **الأردنية في العمل السياسي 1952–2006** ، رسالة

5. ماجلطانتيالقرغيلن ، مالعوامشورلة المللجامعوثرة عةالأردننمقط 2008 **الثقافة السياسية في الريف الأردني : دراسة ميدانية لقرى لواء المزار الشمالي** ، رسالة

6. علجلالحوانتيق ، غيور الإعلام في التنشئة السياسية مع دراسة البجالة الإعلام الأوردني ، كلنموذج 2000 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الأردنية ، عمان ، 2004 .

7. عبير طهبوب ، **المشاركة السياسية للمرأة الأردنية** ، رسالة ماجستير غير منشورة ،

8. فللجراس خالق الأفرالنيقشرعة مالض 2003 **المشاركة السياسية في الريف الأردني :دراسة ميدانية في قرى لواء بني عبيد** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد بيت

9. فالحكمة في جامعة آلضالبيت ، دور الحركة 1999 **الطلابية في جامعة النجاح الوطنية في ترسيخ مفهوم المشاركة السياسية 1994–2000** ، رسالة ماجستير غير

10. منحمشوررالمحجامعد ، القالنجوى الاجتماعيطنية والطرلم التابع 2008 **المؤسسي للمشاركة السياسية في بلدان المشرق العربي** ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة

11. محمود احمد خليفة 2003 ، **دور المقال المنشور في الصحف الحزبية في التنشئة السياسية للمراهقين** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة عين شمس ، 2004 .

12. وليد حماد ، **اثر بعض المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية على مستوى مشاركة الشباب في العمل الاجتماعي التطوعي الأردني**، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الأردنية ، عمان، 1995 .

13.ياسر الصلوي ، **المشاركة السياسية في المجتمع اليمني : دراسة اجتماعية مقارنة للعمليات الانتخابية النيابية للفترة من 1990-2003** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة صنعاء، 2006 .

رابعا : الندوات والمؤتمرات :

1. جلال عبد الله معوض ، " **أزمة المشاركة السياسية في الوطن العربي** " في : علي الدين وآخرون، **الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1986 .

2. حسنين توفيق، "**الثقافة السياسية والمشاركة ... الأجيال ... العربية** " ، كمال المنوفي وحسنين توفيق (محرران) ، **الثقافة السياسية في مصر بين الاستمرارية والتغير**، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، 1994 .

3. " **دراسة المشاركة السياسية : رؤية نقدية مع التطبيق على منطقة شرق أسيا** " ، في (**المنهج في العلوم السياسية**) ، ندوة تدريس العلوم السياسية في الجامعات العربية ...

4. " **الانتخابات والأحزاب والتحول الديمقراطي** " ، جامعة آل البيت، 1997 ... هاني الحوراني وآخرون ، **الأنظمة الانتخابية المعاصرة (مؤلف جماعي)** ، عمان ، الأردن ، دار السندباد للنشر ، 1995 .

خامسا : المواقع الإلكترونية :

1. محمد الاصبحي ، **تطور مفهوم المشاركة السياسية** ، مقال منشور عبر الانترنت ، http://www.26sep.net/newsweekarticle.php

2. ... **المشاركة السياسية والمرأة الأردنية** : مرتكزات الخطاب وآليات الممارسة، الأردن 2004، مقال منشور عبر الإنترنت، موقع بوابة المرآة، www.womengateway.com.

ثانيا : المراجع باللغة الانجليزية :

Books :

1. Gabriel a. almond , and Sidney verba , **the civic culture** , littele brown and company, boston ,1965.
2. Hyman, Herbert **, Political Socialization : A study in the psychology of political behavior** , Free Printing , 1959 .
3. Kenneth p., Langton . **Political socialization** . London , Oxford Press .1969 .
4. Lucian pye ، **political culture and political development**, Princeton, Princeton U. P., 1967.
5. Michael Rush **, politics and society , an introduction to political sociology** , N.Y : prentice hall 1992 .
6. Rush . political and society, Prentice Hall, New York : 1992.
7. Powell, G. Bingham , Almond, Gabriel A. **Comparative Politics,** Little , Brown, 1966 .
8. Gellner Ernest , **culture , identity , and politics** , Cambridge university press , 1993.

Article :

1. Sills , L.D**., International Encyclopedia of Social Sciences**, Vol.11, 12, **The Macmillan Co**., The Free Press, N.Y.1968 .

الملاحق

ملحق رقم (1)

الإستبانة

جامعة آل البيت
معهد بيت الحكمة
قسم العلوم السياسية

أخي الفاضل .... أختي الفاضلة ....

تحية طيبة وبعد ،،،،

إنني بصدد إجراء دراسة ميدانية تهدف للتعرف إلى "العوامل المؤثرة في نمط المشاركة السياسية في المجتمع الأردني".

حيث تأتي هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية في معهد بيت الحكمة بجامعة آل البيت.

وإذ يضع الباحث بين يديكم هذه الإستبانة، فإنه يأمل أن تكون إجاباتكم بكل تجرد وصرامة وموضوعية، وإن حرصكم على تقديم المعلومات الكافية والمطلوبة بدقة سيؤدي إلى تقييم أفضل لموضوع البحث.

وإننا نعدكم بالمحافظة على سرية المعلومات المعطاة، تقديراً لتعاونكم والمحافظة على أخلاقيات البحث العلمي، ونأمل أن تعود هذه الدراسة بالنفع والخير لما فيه مصلحة الوطن.

شاكرين لكم حسن تعاونكم وصبركم الذي نقدره بكل إخلاص.

الباحث

رائد عرمان السرور

القسم الأول: البيانات الأولية (المتغيرات الشخصية) :

★ من فضلك ضع علامة (✓) في المربع الذي ينطبق عليك .

1- الجنس: ☐ ذكر ☐ أنثى

2- العمر : ☐ 19-40 ☐ 41-60 ☐ أكثر من 60

3- المستوى التعليمي ☐ أمي لا يقرأ ولا يكتب ☐ ثانوية عامة أو اقل

☐ جامعي ☐ دراسات عليا

4- الحالة الاجتماعية ☐ أعزب ☐ متزوج

☐ أرمل ☐ مطلق

5- عدد أفراد الأسرة: ☐ اقل من 4 أفراد ☐ 5-8 أفراد ☐ أكثر من 8

6- المهنة : ☐ قطاع حكومي ☐ قطاع خاص ☐ طالب

☐ متقاعد ☐ أعمال حرة ☐ بلا عمل

7-مستوى الدخل : ☐ اقل من 250دينار ☐ 251-499دينار ☐ اكثرمن500

القسم الثاني:

يرجى وضع إشارة (✓) في المكان الممثل لإجابتك على المقياس الموجود إلى يسار كل عبارة:

الفقرة	إلى أي حد تتوافق مع ما يلي	أوافق بشدة	أوافق	لا أعلم (محايد)	أرفض	أرفض بشدة
.1	اهتم بسماع الأخبار السياسية بشكل مستمر					
.2	اواضب على قراءة الأخبار السياسية في الصحف والمجلات					
.3	لا اهتم بسماع الأخبار السياسية لأنها لا ترتقي بالمستوى					

الفقرة	إلى أي حد تتوافق مع ما يلي	أوافق بشدة	أوافق	لا أعلم (محايد)	أرفض	أرفض بشدة
	الذي أريده					
.4	لا اهتم بسماع الأخبار السياسية لأنني شخص غير مهتم بالأمور السياسية					
.5	توفر المال لدي من الأسباب التي تدفعني لترشيح نفسي لمنصب عام					
.6	تحقيق مكانة اجتماعية في المجتمع من الأسباب التي تدفعني لترشيح نفسي لمنصب عام					
.7	الدعم من أفراد العشيرة والعائلة والأصدقاء من الأسباب التي تدفعني لترشيح نفسي لمنصب عام					
.8	أشارك في الحملات الانتخابية لمن يمثل عشيرتي					
.9	أشارك في الحملات الانتخابية لمن اعتقد انه ذو كفاءة					
.10	لا أشارك في الحملات الانتخابية لعدم وجود مرشح للعشيرة					
.11	لا أشارك في الحملات الانتخابية لأيماني بعدم جدوى المشاركة					
.12	أشارك في التصويت في الانتخابات المحلية (المجلس البلدي، الجمعيات ،النوادي) لثقتي بقدرة المرشحين					
.13	أشارك في التصويت في الانتخابات المحلية (المجلس البلدي، الجمعيات ،النوادي) لولائي لعشيرتي					
.14	أشارك في التصويت في الانتخابات المحلية (المجلس البلدي، الجمعيات ،النوادي) لان التصويت واجب وطني					
.15	أشارك في التصويت في الانتخابات المحلية (المجلس البلدي، الجمعيات ،النوادي) لحرصي على اختيار الأفضل					
.16	لا أشارك في التصويت في الانتخابات المحلية (المجلس البلدي، الجمعيات ،النوادي) لعدم فعالية هذه المجالس					
.17	لا أشارك في التصويت في الانتخابات المحلية (المجلس البلدي، الجمعيات ،النوادي) لعدم كفاءة المرشحين					
.18	لا أشارك في التصويت في الانتخابات المحلية (المجلس					

الفقرة	إلى أي حد تتوافق مع ما يلي	أوافق بشدة	أوافق	لا أعلم (محايد)	أرفض	أرفض بشدة
	البلدي، الجمعيات ،النوادي) لأيماني بعدم جدوى المشاركة					
.19	أشارك في التصويت في الانتخابات النيابية لاعتبارات عشائرية وعائلية					
.20	أشارك في التصويت في الانتخابات النيابية لثقتي بقدرة المرشح وكفاءته					
.21	أشارك في التصويت في الانتخابات النيابية لان التصويت واجب وطني					
.22	لا أشارك في التصويت في الانتخابات النيابية لعدم وجود مرشح للعائلة					
.23	لا أشارك في التصويت في الانتخابات النيابية لأيماني بعدم فعالية مجلس النواب					
.24	ما يدفعني إلى أن انتمي إلى حزب أنه يعبر عن أفكاري واتجاهاتي					
.25	ما يدفعني إلى أن انتمي إلى حزب أنه يحقق لي مكانة اجتماعية					
.26	ما يدفعني إلى أن انتمي إلى حزب أنه يحقق لي مصالح					
.27	سبب عدم انتمائي لحزب سياسي هو أن الأحزاب الحالية لا تعبر عن أفكاري واتجاهاتي					
.28	سبب عدم انتمائي لحزب سياسي هو أن الأحزاب الحالية شخصية					
.29	سبب عدم انتمائي لحزب سياسي هو أن الأحزاب الحالية لها ارتباطات خارجية					
.30	سبب عدم انتمائي لحزب سياسي لاعتبارات أمنية					
.31	سبب عدم انتمائي لحزب سياسي هو أيماني بعدم جدوى الانتساب فيها والمشاركة من خلالها					
.32	سبب عدم انتمائي لحزب سياسي هو أيماني بأن العائلة والعشيرة تغني عن الأحزاب					
.33	اعبر عن هويتي بشكل أساسي من خلال الوطن					

الفقرة	إلى أي حد تتوافق مع ما يلي	أوافق بشدة	أوافق	لا أعلم (محايد)	أرفض	أرفض بشدة
.34	اعبر عن هويتي بشكل أساسي من خلال العشيرة					
.35	اعبر عن هويتي بشكل أساسي من خلال الدين					
.36	اعرف الأردن على انه مجتمع الأردنيين من شتى الأصول والمنابت					
.37	اعرف الأردن على انه مجتمع العشائرية					

الملخص باللغة الانجليزية

Factors affecting the pattern of political participation in Jordanian society:

A field study of the northern badia

Abstract: The aim of this study was to identify the factors affecting the political participation of the Jordanian society in general And the community of Northern Badia particular, through the identification of the impact of personal factors or variables such as age And sex on the nature and level of political participation.
Also through the identification of the impact of social factors and variables such as social And educational level and family size on the nature and level of political participation. And identify the factors and the impact of economic variables such as the nature of profession and income level on the nature and level of political participation. And determine the impact of culture on the nature and level of political participation. Finally, to make recommendations to reduce the factors affecting the nature and level of political participation. The study adopted the basic assumptions are: measuring the degree of interdependence between the factors and variables and between the personal style and level of political participation in a community study. Secondly, to measure the degree of interdependence between the factors and social variables and the pattern and level of political participation in a community study. Third, measure the degree of interdependence between the factors and economic variables and the pattern and level of political participation in a community study. Fourth measure the degree of interdependence between workers and changing the prevailing culture and style and level of political participation.
The study population consisted of the total number of villages, consisting of the Northern Badia Which includes three brigades would be a brigade desert north-west, which has a population (80500) and a brigade desert north-east and a population (61470) As for the brigade Ruwaishid position as its population reached (7460) people have emerged from these brigades and districts the following : Eliminate the northwestern desert, spend Serhan, Housha spend, spend, Khalidiy , a Alsaalehiaa spend, spend Om Aljmal, spend the Sabha, Dyer Alcahaf spend, spend om Alkotain, and in addition to the brigade Ruweished.
As for the mechanism to select the study sample was random manner, and took the sample of individuals who put their names on the electoral rolls at least once It was put forward their names on the electoral rolls for the 2007 elections the number of voters in the north were Bedouins Service (50346) voters and voters of them (21103) males and (29243) females, Will be adopted not less than (700) personnel, in order to be covered by this sample has the largest possible number of orientations of community study in order to reach more accurate results in this study.
Yet, when questionnaires found 668 valid questionnaire for the analysis and the remaining damaged or not suitable for analysis or did not return.
Tool is a questionnaire to study the distribution of the study sample contains a questionnaire to the primary variables and social and economic factors of age, sex, educational level, marital status, family size, occupation and income level.

Part II: is to measure the pattern and level of political participation in the study sample and the impact of the prevailing political culture on the orientation of the sample and variables of the study we divided into several areas: knowledge and interest in politics, run for public office and the quest for it, participating in election campaigns, voting in the elections, membership of political parties and civil society institutions, and finally the dominant culture in society.
After the distribution of the questionnaire and collect data entered into the computer, and analyzed using a program (SPSS), a special program analyzing the data in the social sciences.
The study has been divided into two chapters each chapter included two issues, the first part, the general framework of the concept of political participation has been divided into seven demands are respectively: The concept of participation in general, the concept of political participation (the nature of political participation), theories that explain the political participation, levels and forms, patterns and channels of political participation, mass political participation, motives and incentives of political participation, not to participate (to refrain from participating, and political indifference)
The second topic is the annexation of five demands, respectively: the political culture prevailing in the Northern Badia, political socialization, the factors and variables of personal factors and social variables, factors and economic variables.
The second chapter in the first part, annexation of six demands are: forms of political participation in Jordanian society, the general characteristics of society and the study sample, after the variables and personal factors, following variables and social factors, the variables and the impact of economic factors, the variables and the impact of cultural factors prevailing. The results and recommendations in the second topic.
The results revealed that the most important variables that impacted directly on the pattern and level of political participation to members of the sample are: Prevailing tribal culture where it came from Paragraph (34) in the questionnaire, which states: "I express my identity, primarily through the clan" in the first place arithmetic average (4.51) and standard deviation (0.50) and a very high degree of appreciation, followed by the second paragraph number (37), which states: "I know Jordan as a tribal society," My average (4.50) and standard deviation (0.50) and the degree of appreciation is very high.
Is also added to the prevailing tribal culture, variable life, and changing the academic level.
While showing the existence of differences for each of the virtual variable level of income, and changing profession, and a variable number of family members. The study did not show any statistically significant effects at the level of statistical significance ($\alpha = 0.05$) for the variables of sex, and marital status.
The study recommends the need for further studies on the phenomenon of political participation at various levels, both in the desert or rural community or the city. Thereby helping to identify shortcomings in the political participation in the Jordanian society. And increased attention to and focus on developing awareness and political attention when individuals, to know the individual through the political awareness of what their rights and duties, and the effectiveness of political involvement in influencing the system. Particularly with regard to political parties, because it is a necessity in the success of democracy in any society, and may be

through the proper upbringing of the younger generation. And achieve social and economic equality, and ensure the minimum physical requirements of the average citizen, which enable them to participate politically in society. And revitalizing the civil society institutions such as political parties, trade unions, associations and unions. Such institutions had no role in the community study. And emphasize the importance of national loyalties and development through various means of communication developed a comprehensive strategy, political, economic and national and clear, to refute and obscure sub-loyalties (such as tribal). And the adoption of clear programs to promote and activate the role and direction of young male and female for political participation.